المُعَدَّلون
من رواة الكتب الستة
في كتاب المجروحين لابن حبان
جمعاً ودراسة

إعداد

د/ عاطف عبد الحميد أحمد عبد الرحيم

أستاذ مساعد الحديث الشريف وعلومه

بجامعة الأزهر بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل الكتب، وأرسل ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾(١)، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أتم الله به النعمة، وأكمل به الدين، فصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث الشريف، إذ بمعرفة أحوال الرواة يُعرف المقبول من المردود من المرويّات، ولذا قال الخطيب البغداديّ رحمه الله تعالى: لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل، لَزِم النظرُ في حال الناقلين، والبحثُ عن عدالة الرَّاوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عُدِل عنه والتُمِس معرفة الحكم من جهة غيره؛ لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تُقبَل إلا عن الثقات(٢)، ومع أن الجرح من الغيبة المحرمة؛ إلا أنه جُوِّز صوناً للشريعة، وحمايةً للدّين، وقد اشتهر في هذا العلم نجومٌ أفذاذٌ، أفنَوا أعمارهم في حفظ الحديث، والبحث عن أحوال رواته، حتى يُقبَل حديث العدل الضابط، ويُردّ ما سواه، ممن ليس أهلاً لتحمّل الحديث الشريف ونقله، وممن علا كعبه، وذاع صيته، في هذا المجال: الإمامُ أبو حاتمٍ محمد بن حِبّان بن أحمد التميميّ البُسْتِيّ، المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وله في هذا المجال عدة كتب، وقد وصَلَنا منها كتابان: كتاب الثقات، وقد ذكر فيه الرواة العدول الضابطين–من وجهة نظره–والآخر كتاب المجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين، وقد ذكر فيه من هو مذكور بجرح، ويُردّ حديثه لأجل ذلك.

لكنه رحمه الله تعالى يُجرِّح الراوي بالغلطة والغلطتين، وأحياناً بما ليس بجَرْحٍ مُعتَبرٍ عند أهل الجرح والتعديل؛ وأحياناً يَهِم في بعض الراوة فيضعِّفهم

(١) سورة النساء، آية ١٦٥.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢: ٢٠٠.

وهم ثقات، لذا كان في كتاب المجروحين بعض الرواة الذين وثَّقهم غيره من أئمة الجرح والتعديل، وقبِلوا حديثهم؛ ولهذا أردت أن أجمع الرواة المُعدَّلين من هذا الكتاب في بحث خاصٍ، لئلا يُغترَّ بذكرهم في المجروحين، وهم في حقيقة الأمر في جملة المُعدَّلين الذين يُقبَل حديثهم، إلا أنني بعد استقراء الكتاب وجدت أن البحث سيكون كبيراً، فاقتصرت على الرواة المُعدَّلين الذين خرَّج لهم أحد أصحاب الكتب الستة المشهورين: البخاريّ، ومسلم، وأبو داود، والترمذيّ، والنَّسائيّ، وابن ماجه، رضي الله عنهم أجمعين، وسمّيته: المعدَّلون من رواة الكتب الستة في كتاب المجروحين لابن حبان جمعاً ودراسةً، وأقصد بالمعدَّلين: أصحاب الحديث الصحيح والحديث الحسن.

وذلك لأني لم أجد بحثاً خاصاً في هذا الموضوع.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة فبيّنت فيها أهمية البحث، وسبب اختيار الموضوع، وخطة البحث، ومنهجه.

وأما المبحث الأول ففيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بابن حِبّان بترجمة مختصرة له، وذلك بذكر اسمه ونسبه، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، وثناء العلماء عليه، والكلام في معتقده، ووفاته.

وأما المطلب الثاني: فهو التعريف بكتاب المجروحين، ومنهج مؤلفه فيه.

وأما المبحث الثاني فهو: المعدَّلون من رواة الكتب الستة الذين جرَّحهم ابن حبان في كتاب المجروحين مخالفاً بذلك أئمة الجرح والتعديل.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

ثم ذيلت البحث بفهارس علمية على النحو التالي

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس أطراف الأحاديث الواردة في البحث مرتبة ترتيباً هجائيا.

فهرس أسماء الرواة على الترتيب الهجائي.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث

كان منهجي في البحث على النحو التالي:

١- قمت بجمع الرواة الذين أخرج حديثهم أصحاب الكتب الستة أو أحدهم، من كتاب المجروحين، فمن كان مجروحاً والصواب فيه مع ابن حِبّان لم أذكره في هذا البحث.

٢- ذكرت الرواة الذين خالف فيهم ابن حِبّان أئمة الجرح والتعديل فجرَّحهم هو وعدَّلهم غيره، وكان الصواب مع من عدَّلهم.

٣- رقمت التراجم في البحث رقماً مسلسلاً عامّاً يبدأ برقم ١.

٤- رتبت الرواة ترتيباً هجائيّاً، ولما كان البحث خاصاً برواة الكتب الستة جعلت ترتيبهم كترتيب كتاب تهذيب الكمال، مبتدئاً بمن اسمه أحمد في حرف الألف، ومن اسمه محمد في حرف الميم، ومقدِّماً من اسمه عبد الله على غيره ممن اسمه عبد الجبَّار، وعبد الرحمن، وهكذا. وذكرت رموز من أخرج له الراوي من أصحاب الكتب الستة في بداية الترجمة مقتدياً بالحافظ المِزِّيّ في تهذيب الكمال.

٥- ذكرت اسم الراوي أولاً، ثم قلت: قال ابن حِبّان، فذكرت النصَّ من كتاب المجروحين معتمداً طبعة دار الوعي بحلبٍ والتي حققها الأستاذ محمود إبراهيم زايد، وهي مطبوعة في ثلاثة أجزاء في مجلد واحد، وذلك لشهرتها وانتشارها، ولم أهمل الرجوع إلى الطبعة التي حقَّقها الأستاذ حمدي عبد المجيد السَّلفي، وهي مطبوعة في مجلدين.

٦- بعد ذكر قول ابن حِبّان وضعت عنواناً باسم: أقوال علماء الجرح والتعديل. ثم ذكرت أقوال علماء الجرح والتعديل مبتدئاً بأعلى درجات التعديل في الراوي، منتهياً بأشد درجات التجريح، وأحياناً أذكر رأي المتأخرين كالذهبيّ، وابن رجب، وابن المُلقِّن، والعِراقيّ، والهيثميّ، وابن حجر، وأحياناً رأي الشيخ أحمد شاكر، رحمهم الله تعالى جميعاً.

٧- بعد ذكر أقوال العلماء في الراوي أذكر النتيجة التي توصلت إليها في الحكم على الراوي من خلال الجمع بين أقوال العلماء، فأقول قلت: ثم أذكر الخلاصة موجزة.

٨- خرّجت الأحاديث التي ذكرها ابن حِبّان في تراجم بعض الرواة، والتي استدلَّ بها ابن حِبَّان على جَرح الراوي، من مصادرها الأصيلة.

فإن كان من صواب فمن الله وحدَه فله الحمد على ما أنعم، وإن كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وأسأل الله العفو والغفران.

والله تعالى أسأل أن يوفقني إلى ما أردت وأن يجنبني الزلل، ويلهمني الرشد.

والله من وراء القصد، وهو حسبي وعليه اعتمادي.

المبحث الأول

وفيه مطلبان

المطلب الأول: التعريف بابن حِبّان بترجمة مختصرة له بذكر اسمه ونسبه، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، وثناء العلماء عليه، والكلام في معتقده، ووفاته.

والمطلب الثاني: التعريف بكتاب المجروحين ومنهج مؤلفه فيه.

المطلب الأول

ترجمة مختصرة لابن حِبّان

اسمه ونسبه: هو محمد بن حِبَّانَ بن أحمد بن حِبَّانَ بن مُعاذ بن مَعبد بن سَهِيد بن هَدِيَّة بن مُرّة التَّميميّ(١)، الدَّارميّ(٢)، البُسْتِيُّ(٣).

كنيته: أبو حاتمٍ، واشتهر بابن حِبّان.

مولده: ولد رحمه الله تعالى سنة بضع وسبعين ومائتين(٤).

طلبه للعلم ورحلاته

تتلمذ رحمه الله تعالى على علماء بلده، ثم رحل إلى البلدان المختلفة لسماع العلم. وقد بيَّن ذلك ياقوت الحَمَويُّ(٥) حيث قال: كان مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ، كان بحراً في العلوم، سافر ما بين الشّاش والإسكندرية، سمع ببلده بُست: أبا أحمد إسحاق بن ابراهيم القاضي(٦)، وأبا الحسن محمد بن عبد الله بن الجنيد البُستيّ(٧)، وقد ذكر الذهبيّ رحمه الله تعالى أنه طلب العلم على

(١) نسبة إلى تميم، الأنساب:٣: ٧٦.

(٢) نسبة إلى بنى دارم وهو دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم. الإكمال لابن ماكولا:١: ٤٣١، الأنساب:٥: ٢٧٨.

(٣) نسبة إلى بُست من أعمال سجستان وهي بلدة من بلاد كابل بين هراة وغزنة. الأنساب:٢: ٢٢٤، وهي تقع الآن بأفغانستان. ويراجع في ترجمته: الأنساب:٢: ٢٢٥، ٤: ٣٩، تاريخ دمشق:٥٢: ٢٤٩، معجم البلدان:١: ٤١٥، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٦٤، الوافي بالوفيات:٢: ٢٣٦، تاريخ الإسلام:٢٦: ١١٢، سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٢، تذكرة الحفاظ:٣: ٨٩، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣١، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٣. البداية والنهاية:١١: ٢٩٣، طبقات الحفَّاظ للسيوطي: ٣٧٥، شذرات الذهب:٤: ٢٨٥.

(٤) سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٣.

(٥) يراجع: معجم البلدان:١: ٤١٥.

(٦) هو إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الجبار القاضي البستي. قال ابن حبان: أحد النبلاء من المُحدِّثين والعقلاء من المتقنين مات سنة سبع وثلاثمائة. الثقات:٨: ١٢٢، تاريخ دمشق:٨: ١٠١.

(٧) هو محمد بن عبد الله بن الجنيد البستي. قال ابن حبان: كتبنا عنه نسخاً حِساناً، مات سنة أربع أو ثلاث وثلاثمائة، وكان شيخاً صالحاً. الثقات:٩: ١٥٥.

رأس الثلاثمائة[١]، ولعلّه يقصد بداية رحلاته، بعد أن سمع علماء بلده، فسمع بالبصرة، ومصر، والموصل، ونَسا، وجرجان، وسجستان، وبغداد، ودمشق، ونيسابور، وعسقلان، وبيت المقدس، وطبريّة، وهراة، وتُسْتَر، ومَنْبِج، والأُبُلَّة، وحرَّان، ومكة، وأنطاكيّة، وبُخارى، وخراسان[٢]، وغير ذلك.

شيوخه

تتلمذ رحمه الله تعالى على شيوخ لا يكادون يحُصون، وذلك نظراً لتعدد رحلاته، وهِمَّته العالية. ومما يبيِّن ذلك قوله رحمه الله تعالى: ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخٍ من إسبيجاب[٣]، إلى الإسكندريّة، ولم نروِ في كتابنا هذا- الصحيح- إلا عن مائة وخمسين شيخاً أقلّ أو أكثر[٤] ولهذا قال الذهبيّ: كذا فلتكن الهِمَم[٥]، وأكبر شيخٍ لقِيَه هو الفضل بن الحُبَاب الجُمَحِيّ، سمع منه بالبصرة، وسمع من: أبي عبد الرحمن النَّسائيّ، وأبي يَعْلَى، والحسن بن سفيان، وابن خزيمة، وخلق كثير[٦]، إلا أن أخصَّ شيوخه تأثيراً فيه هو ابن خزيمة. ولذلك قال ياقوت الحمويّ: أخذ فقه الحديث والفرض على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة، ولازمه وتلْمَذ له[٧]. وقال ابن الصلاح: كان واسع العلم، جامعاً بين فنونٍ منه كثيرَ التصنيف، إماماً من أئمة الحديث،

(١) ميزان الاعتدال:٣: ٥٠٦.

(٢) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٤٩، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٦٥، سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٢.

(٣) إسبيجاب بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وكسر الباء وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الجيم بعده ألف بعده باء بلدة بين تاشكند وسيرام. الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ١٢٤. وهي اليوم ضمن جمهورية كازاخستان كبرى جمهوريات الاتحاد السوفيتي.

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:١: ١٥٢.

(٥) سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٤.

(٦) يراجع: تاريخ دمشق:٥٢: ٢٤٩، الأنساب:٤: ٤٠، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٦٥، سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٢، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٤، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣١، شذرات الذهب:٤: ٢٨٥.

(٧) معجم البلدان: ١: ٤١٥.

كثير التصرُّف فيه والافتنان، يسلُك مسلك شيخه ابن خزيمة في استنباط فقه الحديث ونُكَته[١]، وقال ابن حجر: ابن حِبّان تابعٌ لابن خزيمة، مغترفٌ من بَحْره، ناسجٌ على مِنواله[٢].

تلاميذه:

نظراً لإمامة ابن حِبّان وشهرته وكثرة رحلاته فقد تتلمذ على يديه خلق كثير، ورحَل الناس إليه للسماع، وممن تتلمذ عليه: أبو عبد الله الحاكم، وابن مندة الأصبهانيّ، وأبو عبد الله الغنجار البخاريّ، ومنصور بن عبد الله بن خالد الذّهليّ، وغيرهم كثير[٣].

تولِّيه القضاء:

لم يكن ابن حِبّان رحمه الله تعالى بمعزلٍ عن حياة الناس، فقد تولَّى القضاء في أكثر من مكان، فتولَّى قضاء سمرقند مدة طويلة، وكذلك تولَّى قضاء نيسابور[٤]، وهذا يدل على مكانته العلميّة، ومنزلته في المجتمع.

قيامه بالتدريس:

إلى جانب قيامه بالتصنيف وتولِّيه القضاء، لم يُهمل ابن حِبّان التدريس الذي هو من مهامِّ العلماء، وقد جعل كتبه في دار جعلها مدرسةً لأصحابه، ومسكناً للغرباء يقيمون بها من أهل الحديث والمتفقِّهة منهم، وجعل لهم جِراياتٍ يستنفقونها من داره، وفيها خزانة كتبه التي جعلها في يد وصيٍّ سلَّمها إليه ليبذُلها لمن يريد نَسْخ شيءٍ منها من غير أن يُخرجها[٥]، ولذلك قال أبو سعد الإدريسيّ: ألَّف المسند الصحيح، والتاريخ، والضعفاء، والكتب الكثيرة، في كل

(١) طبقات الفقهاء الشافعية:١: ١١٥.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح:١: ٢٩١.
(٣) يراجع: الأنساب:٤: ٤٠، تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٠، معجم البلدان:١: ٤١٦، سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٢، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٤، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣١،
(٤) يراجع: تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥١، معجم البلدان:١: ٤١٧، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٤، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣١، الوافي بالوفيات:٢: ٢٣٦.
(٥) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٤.

فنٍّ، وفقَّه الناس بسمرقند[١]، وفي وقْفه هذه الأوقاف ما يدلّ على أنه كان من الأثرياء رحمه الله تعالى.

مصنفاته

يُعد ابن حِبّان رحمه الله تعالى من المكثرين من التّصنيف في كلِّ الفنون، وخاصة في علم الحديث الشريف، فقد ترك تراثاً ضخماً في علوم متنوعة تدلّ على سعة علمه، وعلوّ همَّته، وقد وصفه كل من ترجم له بأنه صاحب تصانيف، وحفظ واسع، حتى قال أبو سعد السمعانيّ: صنَّف تصانيف لم يُسبق الى مثلها[٢]، وقد أدَّت سعة علمه، وعلوّ همته، وكثرة تصانيفه، إلى حسده وتدبير المؤامرات ضدّه، ولذلك قال الحاكم: أبو حاتمٍ كبير في العلوم وكان يُحسَد لفضله وتقدُّمه[٣]، وقال ابن حجر: كان صاحب فنونٍ وذكاءٍ مفرطٍ وحفظٍ واسعٍ إلى الغاية[٤]. وقد ذكر مسعود بن ناصر السِّجزيّ للخطيب البغداديّ أسماء مصنفات ابن حِبّان، وذكر منها الخطيب أربعة وأربعين مصنفاً سوى ما تركه[٥]، ومنها: كتاب الصحابة خمسة أجزاء، وكتاب التابعين اثنا عشر جزءا، وغرائب الأخبار عشرون جزءا وكتاب الفصل بين النقلة عشرة أجزاء. وقد وقفت من خلال قراءتي لكتاب المجروحين على كتابين لم يذكرهما الخطيب البغداديّ، وهما: التنبيه على التمويه[٦]، وشرائط الأخبار[٧]، وذكر مسعود بن ناصر أن هذه الكتب قد فُقدت بسبب أن ابن حِبّان سَبَل كتبه ووقَفها وجمعها في دار رسمها بها، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان:

(١) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥١، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٤، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣١، الوافي بالوفيات:٢: ٢٣٦.
(٢) الأنساب:٢: ٢٢٥.
(٣) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٣، معجم البلدان:١: ٤١٩.
(٤) لسان الميزان:٥: ١١٤.
(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢: ٣٠١.
(٦) المجروحين:٣: ٦٤.
(٧) المجروحين:٢: ٢٠٩، ٣: ١٠٤.

ضعفُ أمر السلطان، واستيلاءُ ذوي العَبَث والفساد على أهل تلك البلاد. قال الخطيب: مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يَكثُر بها النَّسْخ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم ويُخلِّدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلَّة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به(١).

ومما طُبع من مؤلفاته: كتاب التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حِبّان وقد رتّبه الأمير علاء الدين عليّ بن بلبان الفارسيُّ على الكتب والأبواب، وسماه: الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبّان، وكتاب الثقات، وكتاب المجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين، وكتاب السيرة النبويّة وأخبار الخلفاء، وكتاب مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، وكتاب روضة العقلاء ونزهة الفضلاء. قال ابن عساكر: شكر الله له عنايته في تصنيفها وأحسن مثوبته على جميل نيّته في أمرها بفضله ورأفته(٢).

ثناء العلماء عليه

تبوأ ابن حِبّان رحمه الله تعالى مكانة عالية بين المُحدِّثين، فقد كان ذا حفظ واسعٍ، وذهنٍ حاضرٍ، وعالماً بأنواعٍ من العلوم، فهو العالم الحَبر، والعلّامة البحر، والحافظ الثَّبْت، والإمام الحُجة، أحد أوعية العلم. وقد وصفه كل من ترجم له بالإمامة والحفظ وكثرة المصنفات المتنوعة. وهذه عبارات من ثناء العلماء عليه: قال تلميذه أبو عبد الله الحاكم: كان ابن حِبّان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال...وكانت الرِّحلة إليه لسماع كتبه، وكانت الرحلة بخراسان إلى مصنفاته(٣)، وقال أيضاً: كان من

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢: ٣٠١، معجم البلدان:١: ٤١٧.
(٢) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٤.
(٣) يراجع: تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥١، معجم البلدان:١: ٤١٧، سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٤، الأنساب:٢: ٢٢٥، طبقات الفقهاء الشافعية:١: ١١٦، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣٢، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٤.

أوعية العلم، صنَّف فخرَج له من التصنيف ما لم يُسبق إليه(١)، وقال أبو سعد الإدريسيّ: كان من فقهاء الدين، وحفَّاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالماً بالطب، والنجوم، وفنون العلوم(٢)، وقال الخطيب البغداديّ: كان حافظاً ثبْتاً ضابطاً متقناً(٣)، وقال أيضاً: كان ثقةً ثبتاً فاضلاً فهِماً(٤)، وقال ابن ماكولا: حافظٌ جليلٌ كثيرُ التصانيف(٥)، وقال أبو سعد السمعانيّ: كان إماماً فاضلاً مكثراً من الحديث والرحلة والشيوخ، عالماً بالمتون والأسانيد، أخرج من معاني الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه وطالعها علِم أن الرجل كان بحراً في العلوم(٦)، وقال ابن عساكر: أحد الأئمةِ الرَّحَّالين والمصنِّفين المحسنين(٧)، وقال ياقوت الحَمويّ: الامام العلامة الفاضل المتقن، كان مكثراً من الحديث والرِّحلة والشيوخ، عالماً بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمّل تصانيفه تأمّل منصفٍ علِم أن الرجل كان بحراً في العلوم، وصارت تصانيفه عدّة لأصحاب الحديث غير أنها عزيزة الوجود(٨)، ومن أراد مزيداً من ثناء العلماء عليه فليرجع إلى مصادر ترجمته.

الكلام في معتقد ابن حِبّان

ابن حِبّان رحمه الله تعالى من أئمة المُحدِّثين، ومن أهل السنة الكبار، كيف لا؟ وهو من أخصِّ تلاميذ ابن خزيمة إمام أهل السنة في وقته. وقد

(١) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد:٦٥.
(٢) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥١، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٤،طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣١، الوافي بالوفيات:٢: ٢٣٦.
(٣) تاريخ بغداد:١٢: ٢٢٠، في آخر ترجمة عمرو بن عثمان بن كَرِب.
(٤) تلخيص المتشابه في الرسم:١: ١٠٩، تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٢.
(٥) الإكمال لابن ماكولا:١: ٤٣٢، ونحوه في:٢: ٣١٦.
(٦) الأنساب:٤: ٤٠.
(٧) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٤٩.
(٨) يراجع معجم البلدان:١: ٤١٥.

أثيرت على ابن حِبّان شبهتان تطعنان في معتقده وقد أدّى ذلك إلى إخراجه من بلده، والحكم عليه بالزندقة، وما هذا إلا بسبب الحسد من علماء عصره، لتقدُّمه في العلوم ومكانته بين الناس.

الشبهة الأولى: أنه أنكر الحدَّ لله تعالى.

والشبهة الثانية أنه قال: النبوة: العلم والعمل. ومعنى ذلك أنها مكتسبة، وليست منحة ربانيّة. وهذا هو قول الفلاسفة.

قال أبو إسماعيل الأنصاريّ الهرويّ: سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم ابن حِبّان البُستيّ قلت: رأيته؟ قال: وكيف لم أرَه؟ ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين، قدِم علينا فأنكر الحدَّ لله عز وجل، فأخرجناه من سجستان. وقال عبد الصمد بن محمد بن محمد بن صالح: سمعت أبي يقول: أنكروا على أبي حاتم ابن حِبّان قوله: النبوة العلم والعمل، فحكموا عليه بالزندقة وهُجر، وكُتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله، ولذلك خرج إلى سمرقند(١).

أما الجواب عن الشبهة الأولى: فإنكاره الحدَّ وإثباته نوع من فضول الكلام والسكوت من الطرفين أولى فالمسائل التي لم يَرِد فيها نصٌّ بالإثبات أو النَّفي لا ينبغي الخوض فيها فينبغي أن ينزِّه المسلم لسانه عن الكلام فيها. قال الحافظ الذهبيّ(٢): إنكاركم عليه بدعة أيضاً، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نصٌّ بإثبات ذلك ولا بنفيه، وتعالى الله أن يُحَدَّ أو يوصَف إلا بما وصف به نفسه، أو علَّمه رُسله بالمعنى الذي أراد بلا مِثلٍ ولا كيفٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾(٣). أو لعلَّه رحمه الله تعالى امتنع من التصريح بإثبات الحد باللفظ الذي اقتُرِح عليه، أو أتى بعبارة حملها المشنِّعون على إنكار الحدِّ كما اتفق للبخاريّ في القرآن، وغير ذلك، وكُتُب ابن حِبّان من

(١) تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٣.
(٢) سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٧، ونحوه في تذكرة الحفاظ:٣: ٩٠، وميزان الاعتدال:٣: ٥٠٧.
(٣) سورة الشورى، من الآية: ١١.

أوَّلها إلى آخرها جارية على التمسك بالسنة والثناء على أصحابها وذمٍّ من يخالفها[١].

وأما الشبهة الثانية ففي ثبوتها عنه نظر، ولذلك قال الذهبيّ: هذه حكاية غريبة، وابن حِبّان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندَّعي فيه العصمة من الخطأ[٢]، وقال ابن كثيرٍ: وقد حاول بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده ونسَبه إلى القول بأن النبوّة مكتسبة، وهي نزعة فلسفية والله أعلم بصحة عَزْوها إليه ونقلها عنه[٣]، وعلى تقدير ثبوتها فينبغي أن نحسن الظن بابن حِبّان وقد بيَّن ذلك الذهبيّ فقال: يمكن أنه يريد أنّ النبوة فيها كمال العلم، وكمال العمل، وهذا معروف في ذكر الشيء بأعظم صفاته. كقوله عليه السلام: «الحَجُّ عَرَفَة»[٤]، وفي ذلك أحاديث، ومعلوم أنّ المسلم لو وقف بعَرفة فقط ما صار بذلك حاجّاً، وإنّما ذكر أشهر أركان الحجّ، وكذلك قول ابن حِبّان فذكر أكمل نُعُوت النبيّ، ولا يكون العبد نبيّاً إلّا أن يكون عالماً عاملاً، ولو كان عالماً فقط لما عُدَّ نبيّاً أبداً، فلا حيلة لبشر في اكتساب النبوّة[٥]، أو لعلَّه يقصد أن عماد النبوة العلم والعمل، لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتَّصف بهذين النّعتين، وذلك لأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم يصير بالوحي عالماً، ويلزم من وجود العلم الإلهيّ العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قوله النبوة العلم اللدنيّ والعمل المقرِّب إلى الله، وإن كان عنى الحصر، أي ليس شيءٌ إلا العلم والعمل، فهذه

(١) يراجع التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي اليماني:٢: ٦٦٨.
(٢) سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٦.
(٣) البداية والنهاية:١١: ٢٩٤.
(٤) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي: أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج:٣: ٢٢٨، رقم ٨٨٩، من حديث عبد الرحمن بن يَعمَر رضي الله عنه. وفي رقم ٨٩٠، نحوه، قال ابن عيينة: هذا أجود حديث رواه سفيان الثوريّ، وقال وكيع: هذا الحديث أمُّ المناسك.
(٥) يراجع: تاريخ الاسلام:٢٦: ١١٤، سير أعلام النبلاء:١٦: ٩٦، ميزان الاعتدال:٣: ٥٠٧.

زندقةٌ وفلسفةٌ[١]، ويُجَلّ ابن حبان عن ذلك. قال أبو زُرْعة العِراقيّ: وما أظن ابن حِبّان يقول: إن من حصل له العلم والعمل صار نبيّاً، ولكن العلم والعمل آلة للنبوة، ثم قد يؤتي الله العالم العامل النبوة، وقد لا يؤتيه الله إيّاها، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٢]، وهذه المسألة تخصّ ما كان قبل نبيّنا عليه الصلاة والسلام، أما الآن فقد عُلِم بالدليل القطعيّ انتفاء ذلك[٣]، وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم آخر الأنبياء والمُرسَلين.

ولعلَّ ما أثير حوله من شبهاتٍ بسبب حسده على تقدُّمه في العلوم المتنوعة التي تفرّد فيها من بين أقرانه. وهناك سبب آخر ذكره الدكتور محمد أبو شُهبة حيث قال: والذي يظهر لي أن تعاطيه لعلوم الفلسفة والطبّ والفلك هو الذي حَمَل هؤلاء العلماء على التحامل عليه، وأن الرجل كان ثقةً نبيلاً ديِّناً عاقلاً[٤].

وفاته

بعد حياة عامرة بالعلم، ورحلة طويلة في تحصيله وتدوينه وتدريسه، مات رضي الله عنه وأرضاه ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست وهو في الثمانين من عمره. ودفن بقرب داره[٥]، وقد خلّد الله تعالى ذكره بما تركه من تراث في خدمة العلم عامة، والسنة النبويّة خاصّة، أسأل الله تعالى أن يجعله مع المصطفى صلى الله عليه وسلم في الجنة جزاءً بما قدّم.

(١) يراجع: ميزان الاعتدال:٣: ٥٠٧.
(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٢٤.
(٣) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: ٧٦٦.
(٤) أعلام المُحدِّثين: ٣٠٨.
(٥) الإكمال لابن ماكولا:٢: ٣١٧، الأنساب:٢: ٢٢٦، ٤: ٤٠، تاريخ دمشق:٥٢: ٢٥٤، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٦٥، طبقات الشافعية الكبرى:٣: ١٣٢، طبقات علماء الحديث:٣: ١١٥، البداية والنهاية:١١: ٢٩٣، الكامل في التاريخ:٧: ٢٥٩، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان:٢: ٢٦٨. شذرات الذهب:٢: ٢٦٨.

المطلب الثاني

التعريف بكتاب المجروحين ومنهج مؤلفه فيه

اسم الكتاب: كتاب المجروحين، وهو مشهور بهذا الاسم، وذكر الأستاذ محمود إبراهيم زايد أنه وجد على النسخة الخطيّة الموجودة بدار الكتب المصريّة اسم الكتاب: معرفة المجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين، قال وهو عنوانٌ أدقُّ لمحتويات الكتاب(١)، وذكره ابن حِبّان في كتاب الصحيح باسم كتاب المجروحين فقال: ومن صحَّ عندنا أنه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه لم نحتجّ به، وأدخلناه في كتاب المجروحين من المُحدِّثين، بأحد أسباب الجرح، لأنّ الجرح في المجروحين على عشرين نوعاً ذكرناها بفصولها في أول كتاب المجروحين، بما أرجو الغُنْية فيها للمتأمل إذا تأملها فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب(٢).

موضوع الكتاب: الرواة الذين يرى ابن حِبّان أنهم مجروحون مردودو الحديث، وقد جرَّحهم العلماء السابقون عليه، ومن كان يراه مجروحاً ولم يجد فيه كلاماً للسابقين كان يَسبِر رواياته ثم يضعّفه إمَّا بسبب كَذِبه، أو وَهْمه، أو تفرُّده، أو بدعته وهكذا. قال رحمه الله تعالى: وإني ذاكر ضعفاء المُحدِّثين وأضداد العدول من الماضين، ممن أطلق أئمتنا عليهم القَدْح، وصحّ عندنا فيهم الجرح(٣)، وقال في نهاية الكتاب: قد أملينا ما حضرنا من ذكر الضعفاء والمتروكين وأضداد العدول من المجروحين(٤).

أصل الكتاب وسبب تأليفه: ذكر ابن حِبّان أنه ألّف كتاب التاريخ الكبير، وقد جمع فيه بين الثقات والمجروحين، ويظهر أنه ذكر ما فيه

(١) مقدمة كتاب المجروحين: صفحة م.
(٢) الإحسان:١: ١٥٥، ١٥٦.
(٣) كتاب المجروحين:١: ٤.
(٤) كتاب المجروحين:٣: ١٦٠.

بالأسانيد إلى قائليها، ثم إنه لما رأى صعوبة حفظ ما في الكتاب من الأسانيد والطرق والحكايات، اختصر هذا الكتاب في كتابين(١):

الأول: الثقات، ذكر فيه الرواة الموثَّقين الذين يُحتجُّ بأخبارهم، والثاني: كتاب المجروحين، ذكر فيه الضعفاء والمتروكين وأضداد العدول، ممن ضعّفهم الأئمة قبله وصحّ ذلك عنده، وتعهّد رحمه الله تعالى بذكر السبب الذي من أجله جُرِح الراوي بسببه، وذلك باختصار.

قال رحمه الله تعالى مبيّناً سبب تأليف الكتاب: أما بعد فإن أحسنَ ما يدّخر المرء من الخير في العقبى، وأفضلَ ما يكتسب به الذُّخْر في الدنيا، حفظ ما يُعرف به الصحيح من الآثار، ويُمَيَّز بينه وبين الموضوع من الأخبار، إذ لا يتهيأ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المُحدِّثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه في الحالات، فأما الأئمة المرضيّون، والثقات المحدثون، فقد ذكرناهم بأسمائهم وما نعرف من أنبائهم، وإني ذاكر ضعفاء المُحدِّثين وأضداد العدول من الماضين، ممن أطلق أئمتنا عليهم القَدْح، وصحّ عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جُرح، والعلة التي بها قُدِح، ليُرفض سلوك الاعوجاج بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل، وألزم الإشارة إلى نفْس التحصيل، وبالله أستعين على السَّداد في المقال، وبه نتعوَّذ من الحيرة والضلال، إنه منتهى رجاء المؤمنين، ووليّ جزاء المحسنين(٢).

وقد قدَّم رحمه الله تعالى للكتاب بمقدمة علميّة نفيسة جمع فيها فوائد حديثيّة مهمة بين يَدي الكتاب، لا يَستغني عنها باحث في علم الجرح والتعديل، ذكر فيها الأخبار التي تدل على حفظ السنن ونشرها، وتغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأخبار التي تدل على استحباب معرفة

(١) يراجع الثقات:١: ١١.
(٢) المجروحين:١: ٤.

الضعفاء، وجواز جَرْحهم، ثم ذكر أول من وَقَى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والسبب الذي من أجله مَنع عمر رضي الله عنه الصحابة من إكثار الحديث، ثم ذكر أنواع جرح الضعفاء وأنه عشرين نوعاً، بداية بالذين يعتقدون الزندقة والكفر، وانتهاء بالقُصّاص الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويرْوونها عن الثقات، ثم ذكر إثبات النصرة لأهل الحديث إلى قيام الساعة، ثم ذكر ستة أجناس من أحاديث الثقات لا يجوز الاحتجاج بها. ثم ذكر منهجه في ذكر الرواة فقال: وإنما نُملي أسامي من ضُعِّف من المُحدِّثين، وتَكَّلم فيه الأئمة المرضيّون، ونذكر ما نعرف من أنسابهم وأسبابهم، ونذكر عند كل شيء منهم من حديثه ما يُستدل به على وهائه في روايته تلك، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم، إذ هو أدعى للمتعلم إلى حفظه، وأنشط للمبتدئ في وعْيه، وأسهل عند البغية لمن أراده، والله أسأل السداد في الخطاب، وهو الدافع عنا سوء يوم الحساب، إنه غاية مفر الهاربين، وملجأ البغية للطالبين[1].

ومن خلال قراءتي للكتاب يمكن أن أذكر منهجه في ذكر الرواة في النقاط التالية:

١- ذكر الرواة المجروحين الذين جرّحهم الأئمة السابقون ورجَح عنده جرحهم. ومن لم يجد فيه كلاماً للسابقين ذكر رأيه هو فيه، وذلك من خلال سبر رواياته، والنظر فيها.

٢- ذكر اسم الراوي ونسبه بما يميِّزه عن غيره، وذكر لقبه وكنيته وبلده، وأحياناً يذكر سنة مولده ووفاته.

٣- رتَّب الرواة على الترتيب الهجائيّ فبدأ بالألف ثم الباء ثم التاء، وهكذا، إلا أنه قدم حرف الواو على الهاء، ثم ذكر الكنى في آخر الكتاب.

٤- لم يرتِّب الأسماء داخل كلّ حرف ترتيباً هجائيّاً دقيقاً، بل ذكر الأسماء داخل الحرف مراعياً الحرف الأول من الاسم فقط. فمثلاً قال في بداية

(١) المجروحين:١: ٩٤، ٩٥.

الأسماء: قال أبو حاتمٍ: فمن الضعفاء من المُحدِّثين ممن ابتداء اسمه على الألف. ثم ذكر أبان بن أبي عياش، ثم أبان بن عبد الله الرقاشيّ، ثم أبان بن نهشل، ثم أبان بن المحبر، وهكذا.

٥- ذكر بعض شيوخ الراوي وبعض تلاميذه غالباً.

٦- ذكر بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل في كثير من الرواة، وأحياناً يَكتفي بقوله فقط.

٧- ذكر بعض الأحاديث التي تدل على وَهْم الراوي، أو ضعفه، أو كَذِبه. إلا أنه لم يلتزم ذلك في كلّ الرواة، فأحياناً يُجرِّح الراوي بدون أن يذكر دليلاً على جَرْحه كما قال في ترجمة بُكيَر بن أبي السَّمِيط المكفوف البصريّ: كثير الوَهْم لا يُحتجّ بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات. ولم يذكر دليلاً على ما زعم. وكذلك قال في ترجمة جَعفر بن زِياد الأحمر: كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرَّد عنهم بأشياء في القلب منها. ثم ذكر أن يحيى بن معينٍ سئل عنه؟ فقال بيده، لم يُثَبِّتْه، ولم يذكر حديثاً مما تفرّد به. وكذلك قال في ترجمة كثير بن شِنْظير المازنيّ: كان كثير الخطأ على قلّة روايته، ممن يروي عن المشاهير أشياء مناكير، حتى خرج بها عن حدِّ الاحتجاج إلا فيما وافق الثقات. ثم ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان لا يحدّث عنه. ولم يذكر له حديثاً مُنكَراً، وغير ذلك كما سيرد في ثنايا البحث، وإنما ذكرت هذه التراجم ليُستدل بها على ما سواها.

٨- أحياناً يذكر سنة الوفاة للراوي، وكثيراً ما يهمل ذلك.

٩- وقع لابن حِبّان وهْمٌ في بعض الرواة، فأحياناً يَخلط بين راويين اشتركا في الاسم واسم الأب أحدهما ثقةٌ والآخر ضعيف فيُضعِّفهما على أنهما راوٍ واحد كما فعل في ترجمة موسى بن عُمير. ويوجد ثلاثة من الرواة كل واحد منهم اسمه موسى بن عُمير، الأول: موسى بن عُمير العنبري التميمي. وهو ثقةٌ. والثاني موسى بن عُمير، الذي يحدِّث عن أنس وهو شيخٌ ضعيف مجهول، والثالث: موسى بن عُمير القرشي، أبو هارون

الكوفي الأعمى، وهو متروك، وأحياناً يَهِم في اسم الراوي، كما فعل في عبادة بن مسلم، فقد سماه: عبّاد بن مسلم، وقد نبّه على ذلك الدارقطنيّ وغيره كما سيرد في ثنايا البحث.

منهج ابن حِبّان في الجرح والتعديل

جمع ابن حِبّان رحمه الله تعالى بين النقيضين في علم الجرح والتعديل فهو متساهل في التوثيق متشدِّد في التجريح، أما إنه متساهل في التوثيق فهذا ظاهرٌ جليٌّ من خلال كتاب الثقات، ومن يطالع كتاب لسان الميزان لابن حجر يجد أن ابن حِبّان يوثِّق قوماً من المجهولين والمجروحين، وهذا بناءً على قاعدته في ضابط العدالة فقد عرّف العدل بأنه: من لم يُعرف منه الجَرْح، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبيّن ضده، إذ لم يُكلَّف الناسُ من الناسِ معرفة ما غاب عنهم، وإنما كُلِّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المُغيّب عنهم(١)، إذ الناس أحوالهم على الصَّلاح والعدالة حتى يتبيّن منهم ما يوجب القَدْح، فيُجرَح بما ظهر منه من الجرح(٢)، قال ابن حجر: وهذا الذي ذهب إليه ابن حِبّان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيّن جَرْحه مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حِبّان في كتاب الثقات الذي ألَّفه فإنه يذكر خلقاً ممن نصَّ عليهم أبو حاتمٍ وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حِبّان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره(٣)، ولذلك ذكر كثيراً من الرواة في الثقات ممن ضعَّفهم غيره، ومن ينظر في ميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر يجد ذلك جليّاً. وقد كتب أستاذنا الدكتور رزق رزق عامر كتاباً كبيراً سماه: البيان في ثقات ابن حِبّان، ذكر فيه الرواة الذين ذكرهم ابن حِبّان في الثقات، وضعَّفهم غيره من العلماء.

(١) الثقات:١: ١٣.
(٢) المجروحين:٢: ١٩٢، ١٩٣، في ترجمة عائذ الله المجاشعيّ.
(٣) لسان الميزان:١: ١٤.

أما الجرح فهو من المتشدِّدين فيه ومما يدل على تشدُّده أنه خالف غيره من العلماء فجرَّح من لا يستحق التجريح، وأحياناً يُجرِّح من احتجَّ به الشيخان أو أحدهما. ولذلك قال ابن الصلاح: وربما غلط في تصرفه الغلط الفاحش على ما وجدته(١)، وقال الذهبيّ: ابن حِبّان صاحب تشنيعٍ وشَغَبٍ(٢)، وهذا البحث دليل على ذلك، ومن الأدلة على تشدُّده في التجريح من خلال الرواة المذكورين في هذا البحث، أنه قال في ترجمة أفلح بن سعيد الأنصاريّ: يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثْبات الملزوقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه. وقال الذهبيّ: صدوقٌ، وابن حِبّان ربما قصَب الثقة، أي جرّحه، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه(٣)، وقال ابن حجر: فمستنَد ابن حِبّان في تضعيفه مردود(٤)، وسيرد ذلك في ترجمته.

وقال في ترجمة محمد بن الفضل السَّدوسي، الملقب بعارم: اختلط في آخر عمره وتغيّر حتى كان لا يدري ما يحدِّث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا عُلِم أن سماعهم عنه كان قبل تغيُّره فإن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يُجرح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكُّب عنها على الأحوال، وإذا لم يُعلم التمييز بين سماع المتقدِّمين والمتأخرين منه يُترك الكلّ ولا يُحتجّ بشيءٍ منه(٥)، وقال الدارقطني: ثقةٌ، وتغيَّر بآخره، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث مُنكَر(٦)، قال الذهبيّ: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النَّسائيّ مثله، فأين هذا القول من قول ابن حِبّان الخسَّاف المتهوِّر في عارم.. ولم يَقْدر ابن

(١) طبقات الفقهاء الشافعية:١: ١١٦.
(٢) ميزان الاعتدال:١: ٢٩٠.
(٣) ميزان الاعتدال:١: ٢٧٤، ونقله عنه ابن حجر في القول المسدد:٣١.
(٤) تهذيب التهذيب:١: ٣٦٨.
(٥) المجروحين:٢: ٢٩٤، ٢٩٥.
(٦) سؤالات السلمي للدارقطني: ٣١٢.

حِبّان أن يسوق له حديثاً مُنكَرا، فأين ما زعم؟[١]. وقال في يونس بن أبي الفرات الإسكاف: مُنكَر الحديث على قلَّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير في حديثه[٢]، وقال الذهبيّ: بل الاحتجاج به واجب لثقته[٣]. وقال ابن حجر: ثقةٌ، لم يُصبِ ابن حِبّان في تليينه[٤].

وقال في ترجمة عبد الله بن جعفر بن المِسور بن مَخرَمة: كان كثير الوَهْم في الأخبار حتى يروي عن الثقات ما لا يُشْبه حديث الأثْبات، فإذا سمعها مَنِ الحديث صناعته شهد أنها مقلوبة، فاستحق التَّرْك[٥]، وقال الذهبيّ: وقد أسرف ابن حِبّان وبالغ.. ثم قال: كيف يُترك، وقد احتج مثل الجماعة به، سوى البخاري، ووثقه مثل أحمد؟[٦]، وقال ابن حجر: قال ابن حِبّان كان كثير الوهم فاستحق الترك. كذا قال وكأنه أراد غيره فالتبس عليه[٧]، وقال محمد بن عبد الواحد المقدسي: تكلَّم فيه ابن حِبّان البُستيّ، وقد وثقه ابن معينٍ، وابن معينٍ أعلم بالرِّجال من ابن حِبّان[٨]، وقال الذهبيّ: صدوق، ليَّنه ابن حِبّان[٩]. وقال في ترجمة سُويد بن عمرو الكلبي: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصِّحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال[١٠]، وقال الذهبيّ: وأما ابن حِبّان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد..[١١]، وقال

(١) ميزان الاعتدال:٤: ٨، ومثله في تاريخ الإسلام:١٦: ٣٧٩، ٣٨٠، وسير أعلام النبلاء:١٠: ٢٦٧، ٢٦٨.
(٢) المجروحين:٣: ١٣٩.
(٣) ميزان الاعتدال:٤: ٤٨٣.
(٤) تقريب التهذيب: ٦١٤.
(٥) المجروحين:٢: ٢٧.
(٦) سير أعلام النبلاء:٧: ٣٢٩.
(٧) تهذيب التهذيب:٥: ١٧٣.
(٨) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام:٥: ١٤٤.
(٩) ميزان الاعتدال:٤: ١١٧.
(١٠) المجروحين:١: ٣٥١.
(١١) ميزان الاعتدال:٢: ٢٥٣.

ابن حجر: ثقةٌ أفحش ابن حِبّان القول فيه، ولم يأت بدليل(١)، وقال في ترجمة سالم بن عَجْلان الأفطس: كان ممن يرى الإرجاء، ويقلب الأخبار، وينفرد بالمُعضلات عن الثقات، اتُّهم بأمرٍ فقُتل صَبْراً(٢)، قال ابن حجر: أفرط ابن حِبّان، أما الأمر السُّوء الذي زعم ابن حِبّان أنه اتُّهِم به فهو أنه كان مع بني أمية، فلما غلب بنو العباس على الشام قتلوه. قال ابن حجر: وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حِبّان أن يورد له حديثاً واحداً(٣)، وسيأتي مزيداً لذلك من خلال هذا البحث، فهو كلّه دليل على أنّ ابن حِبّان رحمه الله تعالى متشددٌ في التجريح، وأسأل الله تعالى أن يعفو عنا وعنه، والله تعالى أعلم.

(١) تقريب التهذيب: ٢٦٠.
(٢) المجروحين:١: ٣٤٢.
(٣) يراجع: هدي الساري: ٤٠٤.

المبحث الثاني
المعدَّلون
من رواة الكتب الستة الذين جرَّحهم ابن حبان
في كتاب المجروحين مخالفاً بذلك أئمة الجرح والتعديل

١- خ ت ق: أحمد بن بَشير، القرشيّ المخزوميّ، أبو بكر الكوفيّ، مولى عمرو بن حُرَيث. قال ابن حِبّان: ينفرد بالمناكير عن المشاهير. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: متروك[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو بكر بن أبي داود: كان ثقةً، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يُحدِّث[٢]، وقال ابن مَعينٍ: ليس بحديثه بأسٌ[٣]، وقال أبو زُرْعة: صدوقٌ[٤]، وقال ابن نُمير: كان صدوقاً، حسن المعرفة بأيَّام الناس، حَسَن الفَهم، وكان رأساً في الشُّعوبيَّة[٥]، أستاذاً يخاصِم فيها، فوَضعَه ذاك عند الناس[٦]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٧]، وقال الدارقطنيّ: لا بأسَ به[٨]، وقال أبو حاتمٍ: محله الصدق[٩]، وذكر له ابن عَدِيٍّ عدة أحاديث وقال: وأحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم[١٠]، وقال عثمان الدارميّ: متروكٌ[١١]، وتعقّبه الخطيب البغداديّ قائلاً: ليست حاله التَّرْك، وإنما له أحاديث تفرَّد بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق[١٢]، وقال ابن الجارود: تغيَّر، وليس حديثه بشيءٍ[١]، وقال

(١) المجروحين:١: ١٤٠، وكلمة متروك إنما قالها عثمان الدارميُّ وليس ابن معين، كما سيتضح في الترجمة.
(٢) تهذيب الكمال:١: ٢٧٥.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٤٩٠، الجرح والتعديل:٢: ٤٢.
(٤) الجرح والتعديل:٢: ٤٢
(٥) الشُّعوبيَّة: فرقة تفضِّل العجم على العرب. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:١: ٣١٣.
(٦) تهذيب الكمال:١: ٢٧٥.
(٧) تهذيب التهذيب:١: ١٩.
(٨) سؤالات السلمي للدارقطني: ٩٩.
(٩) الجرح والتعديل:٢: ٤٢
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:١: ٢٧٣.
(١١) الضعفاء الكبير:١: ١٢٨، الكامل في ضعفاء الرجال:١: ٢٦٩، تاريخ بغداد:٤: ٢٦٦.
(١٢) تاريخ بغداد:٤: ٢٦٦.

أبو الوليد الباجي: الصواب ما قال فيه أبو زُرْعة الرازي إنه صدوقٌ، إلا أنه ليس بالحافظ فإذا خالف الحفاظ كان حديثُهم أولَى[٢]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، مات سنة سبع وتسعين ومائة[٣]. قلت: فهو صدوقٌ تفرَّد بأحاديث، فقد صوّب أبو الوليد الباجي قول أبي زُرْعة بأنه صدوقٌ، أما عثمان الدارميّ فقد ردَّ عليه الخطيب البغداديّ كما سبق. والله أعلم.

٢- م: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشيّ، أبو عبيد الله المِصْريّ، بَحْشَل، ابن أخي عبد الله بن وهب. قال ابن حِبّان: كان يُحدِّث بالأشياء المستقيمة قديماً، حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عَمِّه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها، روى عن عَمِّه، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً إِلَى صَلَاتِكُمْ، وَهِيَ الْوِتْرُ»[٤]، فيما يُشبه هذا، مما لا خفاء على من كَتَب حديث ابن وهب من رواته الثقات عنه أنه موضوع[٥].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن أبي حاتم: سألت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عنه فقال: ثقة، ما رأينا إلا خيراً، قلت: سمع من عمِّه؟ قال أي والله، وقال عبد الملك بن شُعَيْب بن الليث: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، وقال: كان صدوقاً، وقال أبو زُرْعة: رجع

=

(١) تهذيب التهذيب:١: ١٩.

(٢) التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح:١: ٣١٤.

(٣) تقريب التهذيب: ٧٨.

(٤) قال الذهبي: لا يَحتمل مالك، بل ولا ابن وهْبٍ هذا، وهكذا ذكره ابن حبّان تعليقا. سير أعلام النبلاء:١٢: ٣٢٠، وقال: هذا موضوع على ابن وهب. ميزان الاعتدال:١: ١١٤، وقال ابن حجر: هو حديث موضوع على مالك. تهذيب التهذيب:١: ٥٦.

(٥) المجروحين:١: ١٤٩.

عن تلك الأحاديث، ورجوعه مما يحسِّن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك[١]، وقال ابن عَدِيٍّ: رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كَتَب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدَّثوا عنه، منهم: أبو زُرْعة الرازي، وأبو حاتمٍ، فمن دونهما، وسألت عبدان عنه، فقال: كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر ابن السَّرح يحسِّن فيه القول، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره، ولعله خصَّه به[٢]، وقال الدارقطنيّ: تكلَّموا فيه[٣]، وقال ابن يونس: ضعيفٌ، لا تقوم بحديثه حُجَّة[٤]، وقال الذهبيّ: له أحاديث مناكير، وقد احتجَّ به مسلمٌ[٥]، وقال أيضاً: مُختلَفٌ فيه[٦]، وقال: الحافظ العالم المحدِّث[٧]، وذكر ابن خزيمة أنه لما أنكروا عليه أحاديث، وعرضوها عليه، رجع عنها عن آخرها إلا حديث مالك عن الزُّهْريّ، عن أنس "إذا حضر العشاء"[٨]، وقال ابن حجر: صدوقٌ تغيَّر بآخره، مات سنة أربع وستين ومائتين[٩]. قلت فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، وقد أخرج له مسلمٌ، أما الأحاديث التي أُنكرت عليه فقد رجع عنها، كما قال أبو زُرعة، وأبو حاتمٍ، وابن خزيمة، ولذلك قال ابن حجر: وقد صحّ رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه؛ ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدِّمين، وابن القطّان من المتأخرين[١٠]. والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل:٢: ٦٠.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:١: ٣٠٣.
(٣) سؤالات السلمي للدارقطني: ٢٨٩.
(٤) تاريخ ابن يونس المصري:١: ١٥.
(٥) العبر في خبر من غبر:١: ٣٧٨.
(٦) المغني في الضعفاء:١: ٤٥.
(٧) سير أعلام النبلاء: ١٢: ٣١٧.
(٨) المرجع السابق:١٢: ٣١٨، ٣١٩.
(٩) تقريب التهذيب: ٨٢.
(١٠) تهذيب التهذيب:١: ٥٦.

٣- ٤: أَبَان بن عبد الله بن أبي حازم البَجَليّ، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن فحُش خطؤه، وانفرد بالمناكير. ثم ذكر عن عمرو بن عليٍّ أنه قال: ما سمعت يحيى بن سعيد القطّان يُحدِّث عنه بشيءٍ قطّ، يعني أبان البجلي(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ(٢)، والعِجليّ(٣): ثقةٌ، وقال أحمد: صالح الحديث(٤)، وقال البخاريّ: صدوق الحديث(٥)، وأخرج الترمذيّ حديثاً من طريقه وقال: هذا حديث حسن صحيح(٦)، وقال ابن عَدِيٍّ: وأبان هذا عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثاً مُنكَر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأسَ به(٧)، وذكره ابن خلفون في الثقات(٨)، وقال الدارقطنيّ: كان ضعيفاً(٩)، وقال الذهبيّ: حسن الحديث(١٠)، وقال ابن حجر: صدوقٌ في حفظه لين، مات في خلافة أبي جعفر(١١)، قلت: فهو صدوقٌ كما قال البخاريّ، وحسّن حديثه الترمذيّ، وقال الذهبيّ: حسن الحديث، ولم يذكر ابن حِبّان حديثاً أخطأ فيه أبان. والله أعلم.

(١) المجروحين:١: ٩٩، وقول عمرو بن عليٍّ في الضعفاء الكبير للعقيلي:١: ٤٢.
(٢) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ٦٧، الجرح والتعديل:٢: ٢٩٦.
(٣) تاريخ الثقات: ٥١.
(٤) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٢٩٠.
(٥) العلل الكبير: ٩٥، حديث رقم ١٥٧.
(٦) سنن الترمذي: أبواب العيدين: باب لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها:٢: ٤١٨، ٤١٩، رقم ٥٣٨، قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ البَجَلِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ «خَرَجَ يَوْمَ عِيدٍ فَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا»، وَذَكَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ»، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٦٨.
(٨) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي:١: ١٦٢.
(٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية:٨: ٢٧٦.
(١٠) ميزان الاعتدال:١: ٩.
(١١) تقريب التهذيب: ٨٧.

٤- ت: إسماعيل بن محمد بن جُحَادة اليامِيّ، الكوفِيّ، المكفوف. قال ابن حِبّان: كان يحيى بن معينٍ سيّءَ الرأي فيه وقد رآه، كان يُخْطِئُ، خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: لم يكن به بأس(٢)، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ صالح الحديث(٣)، وذكره ابن حِبّان في الثقات(٤)، وحسّن الترمذيّ حديثه(٥)، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس بذاك، وقد رأَيتُه(٦)، وقال أبو داود: ليس بذاك القويّ(٧)، وقال عثمان بن أبي شيبة: لا يَسْوي شيئاً(٨)، وقال الذهبيّ: صدوقٌ(٩)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِمُ(١٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر: صدوقٌ صالح الحديث، يُخْطِئُ في بعض حديثه(١١). قلت: فهو صدوقٌ، يُخْطِئُ في

(١) المجروحين:١: ١٢٨.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٣٤، تاريخ أسماء الثقات:٢٨.
(٣) الجرح والتعديل:٢: ١٩٥.
(٤) الثقات:٨: ٩٦.
(٥) سنن الترمذي: أبواب الدعوات: باب ما يقول العبد إذا مرِض:٥: ٤٩٢، رقم ٣٤٣٠، قال الترمذي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الأَغَرِّ أَبِي مُسْلِمٍ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، صَدَّقَهُ رَبُّهُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، وَأَنَا أَكْبَرُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي لَا شَرِيكَ لِي، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، لِيَ المُلْكُ وَلِيَ الحَمْدُ، وَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِي، وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ قَالَهَا فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ تَطْعَمْهُ النَّارُ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
(٦) التاريخ الكبير:١: ٣٧١.
(٧) تهذيب التهذيب:١: ٣٢٩.
(٨) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: ٥٢.
(٩) الكاشف:١: ٢٤٩.
(١٠) تقريب التهذيب: ١٠٩.
(١١) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:٦: ٣٠٧.

بعض حديثه، وحديثه حسن إلا ما أخطأ فيه، ويكفي فيه تعديل ابن مَعينٍ، وأبي حاتم، والترمذيّ، والذهبيّ، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

٥- م س: أفْلح بن سعيد الأنصاريّ، مولاهم، أبو محمد المدنيّ القُبَائيّ[١]. قال ابن حِبّان: يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثْبات الملزوقات، لا يحلّ الاحتجاج به، ولا الرواية عنه. روى عن عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ فستَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ عز وجل، وَيَرُوحُونَ فِي لَعْنَتِهِ يَحمِلون سِياطاً مِثْل أَذْنَابِ الْبَقَرِ»[٢]، ثم قال: هذا خبر بهذا اللفظ باطلٌ، وقد رواه سُهيلٌ، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: «اثنانِ من أمَّتي لم أرَهما: رجالٌ بأيديهِم سِيَاطٌ مثل أَذْنَابِ الْبَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ[٣]»[٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ، يَروي خمسة أحاديث[٥]، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً قليل الحديث[٦]، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ صالح الحديث، وفي رواية عن ابن مَعينٍ[٧]، والنَّسائيّ[٨]: ليس به بأسٌ، وقال أحمد: ما به بأسٌ[١]، وذكره ابن

(١) بضم القاف والباء المعجمة نسبة إلى قُبا، وهو موضع بالمدينة، وبه المسجد المشهور. الأنساب:١٠: ٣٢٣.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء:٤: ٢١٩٣، رقم ٢٨٥٧، من طريق أفلح، به.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة: باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات:٣: ١٦٨٠، رقم ٢١٢٨، وفي كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبَّارون والجنة يدخلها الضعفاء:٤: ٢١٩٢، رقم ٢١٢٨، من طريق سهيل، به.

(٤) المجروحين:١: ١٧٦

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٣: ٣٢٤.

(٦) الطبقات الكبرى:٥: ٤٦٣.

(٧) الجرح والتعديل:٢: ٣٢٤.

(٨) تهذيب الكمال:٣: ٣٢٤.

حِبّان في الثقات[٢]، وقال ابن حجر: ثقةٌ مشهورٌ، ثم ذكر أن الحديث المذكور ذكره ابن الجوزيّ في الموضوعات تبعاً لابن حِبّان[٣]، ثم قال ابن حجر: وهذا الحديث أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه عن أبي عامر العَقَدي بهذا، وأخرجه من وجه آخر، ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزيّ على شيءٍ حَكَم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنها لغفلةٌ شديدةٌ منه. ثم ذكر أقوال العلماء في توثيق أفلح[٤]، وقال أيضاً: فمستنَد ابن حِبّان في تضعيفه مردود[٥]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ، أفحش ابن حِبّان القول فيه[٦]، وقال أيضاً: صدوقٌ، وابن حِبّان ربما قصَب الثقة[٧]، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه[٨]، وقال ابن حجر: صدوقٌ[٩]. قلت: فهو صدوقٌ، وحديثه حسن، والحديث الذي اعتمد ابن حِبّان عليه في تضعيف أفلح حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلم، فمستنَد ابن حِبّان في تضعيفه مردود. والله أعلم.

٦- خ ت س ق: أيمن بن نابِل الحبشي، أبو عمران، وقيل: أبو عمرو المكي. قال ابن حِبّان: كان يُخْطئُ، وينفرد بما لا يُتابَع عليه، وكان يحيى بن معين حسَن الرأي فيه، والذي عندي تتكُّبُ حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات، أولى من الاحتجاج به، روى أيمن، عن فاطمة، عن أم كلثوم، عن عائشة، أن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ، التَّلْبِينَةِ، وَالَّذِي نَفْسي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَغْسِلُ بَطْنَ أَحَدِكُمْ كَمَا

=

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: ٢٠٩.
(٢) الثقات:٨: ١٣٤.
(٣) الموضوعات:٣: ١٠١.
(٤) القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: ٣١.
(٥) تهذيب التهذيب:١: ٣٦٨.
(٦) ديوان الضعفاء: ٤٠.
(٧) أي جرحه، وقصب: أي شتَم وعاب. يراجع: لسان العرب:١: ٦٧٧.
(٨) ميزان الاعتدال:١: ٢٧٤، ونقله عنه ابن حجر في القول المسدد:٣١.
(٩) تقريب التهذيب: ١١٤.

يَغْسِلُ الْوَسَخ وَجْهه بِالْمَاءِ. قَالَتْ: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اشْتَكَى أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ لَمْ تَزَلْ الْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ حَتَّى يأتي عَلَى أَحَدِ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَيَاةٌ وَإِمَّا مَوْتٌ»(١)، ثم ذكر سنده عن أيمن، وقال: ولست أدري فاطمة هذه مَنْ هي، والخبر مُنكرٌ بمرَّة، وقد قال وكيع: عن أيمن بن نابل، عن امرأة من قريش، يقال لها أم كَلْثَم، عن عائشة، ولم يذكر فاطمة، ولا قال أم كلثم(٢)، وقال يحيى بن سُليم: عن أيمن بن نابل، عمن ذكَره عن عائشة، وهذا التخليط كله من سوء حفظه، وأيمن كان يخطىء ويُحدِّث على التَّوهُّم والحسبان(٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال سفيان الثوريّ(٤)، وابن عمار المَوْصِليّ(٥)، والعِجليّ(٦): ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ: ثقةٌ، وكان لا يفصح، فيه لُكْنة(٧)، وقال الحاكم: ثقةٌ قد احتجَّ به البخاريّ(٨)، وقال الترمذيّ: ثقةٌ عند أهل الحديث(٩)، وقال أحمد: صالح الحديث(١٠)، وقال ابن المَدِينيّ: كان ثقةً، وليس بالقويّ(١١)، وقال الدارقطنيّ:

(١) أخرجه النَّسائيّ في الكبرى: كتاب الطب: باب الدواء بالتلبينة:٧: ٨٥، رقم ٧٥٣١، من طريق أيمن، به.

(٢) هذا الطريق أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب: باب التلبينة:٢: ١١٤٠، رقم ٣٤٤٦. وهذه الأسانيد ضعيفة فاطمة بنت أبي ليث، ويقال بنت أبي عقرب. قال الذهبي: مجهولة. ميزان الاعتدال:٤: ٦٠٩، وقال ابن حجر: مقبولة. تقريب التهذيب: ٧٥١، وكلثم، أو أم كلثوم، قال ابن حجر: لا يُعرف حالها. تقريب التهذيب: ٧٥٢.

(٣) المجروحين:١: ١٨٣.

(٤) تاريخ دمشق:١٠: ٥٣، تهذيب الكمال:٣: ٤٤٩.

(٥) تاريخ دمشق:١٠: ٥٤.

(٦) تاريخ الثقات: ٧٥.

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٧٥، ورواية الدوري:٣: ٨٩، الجرح والتعديل:٢: ٣١٩.

(٨) المستدرك على الصحيحين:١: ٣٩٩، رقم ٩٨٣.

(٩) سنن الترمذي:٣: ٢٣٨، رقم ٩٠٢.

(١٠) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٥٨.

(١١) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: ١٤٥.

ليس بالقويّ، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد[١]، وذكر له ابن عَدِيٍّ عدة أحاديث وقال: وهو لا بأسَ به فيما يرويه، وما ذكرته جملة أحاديثه، ولمْ أرَ أحداً ضعَّفه ممن تكلَّم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأسَ بها، صالحة[٢]، وقال يعقوب بن شيبة: صدوقٌ وإلى الضَّعف ما هو[٣]، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ[٤]، وقال النَّسائيّ: لا بأسَ به، والحديث خطأ[٥]، وقال الذهبيّ: تابعيٌّ صدوقٌ[٦]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِم، من الخامسة[٧]. قلت: فهو صدوقٌ، وَهِم في حديث التّشهد، وقد احتجَّ به البخاريّ، أما الأحاديث التي ذكرها ابن حِبّان فالضَّعف فيها من غيره كما سبق في التخريج. والله أعلم.

٧- س: بُكيَر بن أبي السَّمِيط المكفوف البصريّ. قال ابن حِبّان: كثير الوَهْم لا يُحتجّ بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال العِجليّ: بصريٌّ ثقةٌ[٩]، وقال ابن مَعينٍ: صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به[١٠]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[١١]، وقال الذهبيّ، وابن حجر:

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني: ١٨٧.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ١٤٩.
(٣) تاريخ دمشق:١٠: ٥٥.
(٤) الجرح والتعديل:٢: ٣١٩.
(٥) سنن النَّسائيّ: كتاب السهو: باب نوع آخر من التشهد:٣: ٤٣، رقم ١٢٨١. من طريق أيمن بن نابل، قال: حدثنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلِّمنا التشهد كما يعلِّمنا السورة من القرآن، بسم الله وبالله. الحديث. وهو خطأٌ كما قال النَّسائيّ، لأن الروايات الصحيحة ليس فيها: بسم الله وبالله.
(٦) المغني في الضعفاء:١: ٩٥.
(٧) تقريب التهذيب: ١١٧.
(٨) المجروحين:١: ١٩٥.
(٩) تاريخ الثقات: ٨٦.
(١٠) الجرح والتعديل:٢: ٤٠٦.
(١١) الثقات:٦: ١٠٥.

صدوقٌ[١]. قلت فهو صدوقٌ، وانفرد ابن حِبّان بتضعيفه، ولم يَذكر دليلاً على ما زعم مما وَهِم فيه بُكير، بل ذكره في الثقات. والله أعلم.

٨- خت ٤: بَهْزُ بن حَكيم بن معاوية بن حَيْدة القُشَيْريّ، أَبو عبد الملك البصريّ. قال ابن حِبّان: كان يُخْطئُ كثيراً. فأما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، رحمهما الله فهما يحتجّان به ويرويان عنه. وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: «إِنَّا آخِذُوه، وَشَطْرَ إِبِلِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا»[٢]، لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ، وابن المَدِينيّ[٤]، والترمذيّ[٥]، والنَّسائيّ[٦]، والحاكم[٧]، وابن شاهين[٨]، وابن القطّان، وابن الجارود[٩]: ثقةٌ، وقال أبو داود: أحاديثه صِحاحٌ[١٠]، وقال أبو جعفر البستيّ: إسناد بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه

(١) الكاشف:١: ٢٧٥، تقريب التهذيب: ١٢٧.

(٢) أخرجه النَّسائيّ: كتاب الزكاة: باب عقوبة مانع الزكاة:٥: ١٥، رقم ٢٤٤٤، وفي باب سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت رَسَلًا لأهلها ولحمولتهم:٥: ٢٥، رقم ٢٤٤٩، واللفظ له، والحديث بتمامه: «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، لَا يُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ أَبَى فَإِنَّا آخِذُوهَا، وَشَطْرَ إِبِلِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا، لَا يَحِلُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا شَيْءٌ» وأخرجه بلفظ: "وشطر ماله": أبو داود: كتاب الزكاة: باب في زكاة السائمة:٢: ١٠١، رقم ١٥٧٥. من حديث معاوية بن حَيدة رضي الله عنه، والحديث إسناده حسن.

(٣) المجروحين:١: ١٩٤.

(٤) الجرح والتعديل:٢: ٤٣٠.

(٥) سنن الترمذي:٤: ٣٠٩، بعد حديث رقم ١٨٩٧.

(٦) تهذيب الكمال:٤: ٢٦٢

(٧) المدخل إلى كتاب الإكليل:٤٠.

(٨) تاريخ أسماء الثقات: ٤٩.

(٩) بيان الوهم والإيهام:٥: ٥٦٦.

(١٠) تاريخ الإسلام:٩: ٨٠.

صحيح[١]، وقال أبو زُرْعة: صالحٌ، ولكنه ليس بالمشهور، وقال أبو حاتمٍ: هو شيخٌ يُكتَب حديثه ولا يُحتجُّ به[٢]، وقال ابن عَدِيٍّ: أرجو أنه لا بأسَ به في رواياته، ولم أرَ أحداً تخلَّف في الرواية من الثقات، ولم أرَ له حديثاً مُنكَراً، وأرجو أنه إذا حدَّث عنه ثقةٌ فلا بأس بحديثه[٣]، وتعقَّب الذهبيّ ابن حِبّان في كلامه فقال: في قوله هذا مؤاخذات: إحداها قوله: كان يُخْطئُ كثيراً. وإنما يُعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامَّتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ؟ الثاني قولك: تركه جماعة. فما علمت أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلَّا أفصحت بالحق. الثالث: ولولا حديث: إنا آخذوها، فهو حديث انفرد به بَهزٌ أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين... وحديثه قريب من الصحة[٤]، وأما أبو حاتمٍ فتعقبه ابن القطّان قائلا: وقول أبي حاتم لا يُحتجُّ به: لا ينبغي أن يُقبَل منه إلا بحجة، وبهزٌ ثقةٌ عند من عَلِمه[٥]، وقال ابن حجر: هو موثَّق عند الجمهور[٦]. قلت: فأقلّ ما يمكن أن يقال عن بهز بن حكيمٍ أنه صدوقٌ، كما وصفه بذلك ابن حجر[٧]، وقد ضرب العلماء حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه، مثالاً لأعلى درجات الحسن، وأدنى درجات الصحيح[٨]، وأما الحديث المذكور فهو حديث حسن. والله أعلم.

(١) بيان الوهم والإيهام:٥: ٥٦٦.
(٢) الجرح والتعديل:٢: ٤٣١.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٢٥٤.
(٤) تاريخ الإسلام:٩: ٨٠، ٨١.
(٥) بيان الوهم والإيهام:٥: ٥٦٦.
(٦) فتح الباري:١٣: ٣٥٥.
(٧) تقريب التهذيب: ١٢٨.
(٨) يراجع: المدخل إلى كتاب الإكليل:٤٠، مقدمة ابن الصلاح: ٣١٥، التقريب والتيسير: ٩٨، الموقظة: ٣٢، المقنع في علوم الحديث:٢: ٥٤٠، تدريب الراوي:١: ١٧٤.

٩- ي د س: ثابت بن قيس الغِفاريّ، مولاهم، أَبُو الغُصْن المدنيّ. قال ابن حِبّان: كان قليل الحديث، كثير الوَهْم، فيما يرويه، لا يُحتجُّ بخبره. ثم نقل عن ابن مَعينٍ أنه قال: ضعيف(١).

(١) المجروحين:١: ٢٠٦.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ[١]، وقال ابن مَعينٍ[٢]، والنَّسائيّ[٣]: ليس به بأسٌ، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٤]، وفي رواية عن ابن معينٍ: ليس حديثه بذاك، وهو صالحٌ[٥]، وقال ابن عَدِيٍّ: هو ممن يُكتَب حديثه[٦]، وقال الحاكم: ليس بحافظٍ ولا ضابطٍ[٧]، وقال ابن سعدٍ: كان شيخاً قليل الحديث[٨]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ[٩]، وقال: مُختلفٌ في ضعفه[١٠]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِم، مات سنة ثمان وستين ومائة، وهو ابن مائة[١١]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن. ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

١٠- بخ م د ت ق: الجرَّاح بن مَلِيح بن عدِيّ بن فارسٍ الرُّؤاسيُّ، والد وكيع بن الجرَّاح. قال ابن حِبّان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، زَعم يحيى بن معين أنه كان وضَّاعاً للحديث[١٢].

(١) الجرح والتعديل:٢: ٤٥٦.
(٢) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز:١: ٥٨، ورواية الدوري:٣: ١٨١.
(٣) تهذيب الكمال: ٤: ٣٧١.
(٤) الثقات:٤: ٩٠.
(٥) الضعفاء الكبير:١: ١٧٣، الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٢٩٢.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٢٩٣.
(٧) سؤالات السجزي للحاكم: ١٠٢.
(٨) الطبقات الكبرى:٥: ٤٦٤.
(٩) الكاشف:١: ٢٨٢.
(١٠) ديوان الضعفاء: ٥٧.
(١١) تقريب التهذيب: ١٣٣.
(١٢) المجروحين:١: ٢١٩.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن معينٍ(١)، وأبو داود(٢)، ويعقوب بن سفيان(٣): ثقةٌ، وقال البخاريّ: صدوقٌ(٤)، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، يُكتَب حديثه(٥)، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ(٦)، وقال العِجليّ: لا بأسَ به(٧)، وقال ابن عَدِيٍّ: ولأبي وكيعٍ هذا أحاديث صالحة، وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأسَ به، وهو صدوقٌ، ولم أجد في حديثه مُنكَراً فأذكره(٨)، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ضعيف الحديث، أمثل من أبي يحيى الحمَّاني، وقال أبو حاتمٍ: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به(٩)، وقال ابن عمار: ضعيف(١٠)، وقال ابن سعدٍ: كان عَسِراً في الحديث، ممتنعاً به(١١)، وقال البَرْقانيّ عن الدارقطنيّ: ليس بشيءٍ، هو كثير الوَهْم، قلت: يُعتبر به؟ قال: لا(١٢)، وقال سِبْط ابن العجمي: وثَّقة ابن مَعينٍ مرة، وضعَّفه أخرى، والحاصل أنه لم يَذكر فيه أنه وضع، وقد رأيت عن ابن دحية قال يحيى: كان الجرَّاح واضعاً للحديث، وعلى تقدير ثبوت ذلك عن يحيى فيه ذكرته في هؤلاء(١٣)، وقال الذهبيّ: صدوقٌ(١٤)، وقال: صدوقٌ وُثِّق، وليَّنه

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٢٦٧.
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: ١١٦.
(٣) المعرفة والتاريخ:٣: ١٣١.
(٤) العلل الكبير للترمذي:٣٩٤.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٤١٠.
(٦) تهذيب الكمال:٤: ٥١٩.
(٧) تاريخ الثقات: ٩٥.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٤١٣.
(٩) الجرح والتعديل:٢: ٥٢٣.
(١٠) تاريخ بغداد:٧: ٢٦٢.
(١١) الطبقات الكبرى:٦: ٣٥٧، وفي تهذيب الكمال:٤: ٥١٨، عن ابن سعد: : كان ضعيفاً في الحديث..
(١٢) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٢٠.
(١٣) الكشف الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث: ٨٣.
(١٤) المغني في الضعفاء:١: ١٢٨.

بعضهم[١]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِم، مات سنة خمس ويقال ست وسبعين ومائة[٢]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، أما اتهام ابن مَعينٍ له بالوضع، ففي ثبوت ذلك عنه نظر، وقد أحسن ابن حِبّان بذكر ذلك بلفظ التمريض، فقال زعم يحيى، وقول سبط ابن العجمي: وعلى تقدير ثبوت ذلك. فهذا يشكِّك في نسبة هذا القول لابن مَعينٍ، وقد ثبت أنه وثّقه كما سبق. والله أعلم.

١١- ل ت ص عس: جَعفر بن زِياد الأحمر، أبو عبد الله الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرَّد عنهم بأشياء في القلب منها. ثم ذكر أن يحيى بن معين سُئل عن جعفر الأحمر؟ فقال بيده، لم يُثَبِّتْه[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٤]، والعِجليّ[٥]، ويعقوب بن سفيان[٦]: ثقةٌ، وقال ابن أبي شيبة: ثقةٌ صدوقٌ[٧]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ يتفرَّد[٨]، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال أبو زُرْعة: صدوقٌ[٩]، وقال أبو داود: صدوقٌ شيعيّ، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[١٠]، وقال ابن عديٍّ: هو في جملة متشيّعة الكوفة، وهو صالحٌ في رواية الكوفيّين[١١]، وقال الجُوزَجانِيُّ: مائل عن الطريق[١٢]، قال الخطيب:

(١) من تُكلم فيه وهو موثَّق: ١٤٣.
(٢) تقريب التهذيب: ١٣٨.
(٣) المجروحين:١: ٢١٣، ٢١٤.
(٤) الجرح والتعديل:٢: ٤٨٠.
(٥) تاريخ الثقات: ٩٧.
(٦) المعرفة والتاريخ:٣: ١٣٣.
(٧) تاريخ أسماء الثقات:٥٥.
(٨) ديوان الضعفاء والمتروكين: ٦٤.
(٩) الجرح والتعديل:٢: ٤٨٠.
(١٠) تهذيب الكمال:٥: ٤١.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٢: ٣٧٧.
(١٢) أحوال الرجال: ٧٩.

يعني في مذهبه، وما نُسِب إليه من التشيّع[١]، وقال الدارقطنيّ: يُعتبر به[٢]، وقال عثمان الدارميّ: سئل يحيى بن معين عن جعفر الأحمر؟ فقال بيده، لم يُثَبِّتْه ولم يُضَعِّفه، وقال ابن عمار المَوْصِليّ: ليس عندهم بحجة، كان رجلاً صالحاً كوفيّاً، وكان يتشيّع[٣]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يتشيّع[٤]. قلت: فهو صدوقٌ يتشيّع، وحديثه حسن، ولا يضرّ تفرُّده إلا إذا خالف من هو أولى منه حفظاً، أو أكثر عدداً، وأما ابن مَعينٍ فلم يُثَبِّتْه ولم يضعِّفه، وقد وثّقه في رواية عنه. والله أعلم.

١٢- م ت فق: حرب بن ميمون أبو الخطَّاب البصريّ. قال ابن حِبّان: وقد قيل إنه صاحب الأغمية[٥]، روى عنه يونس بن محمد المؤدِّب، يُخْطئُ كثيراً حتى فحُش الخطأ في حديثه، كان سليمان بن حربٍ يقول: هو أكذب الخلق[٦].

(١) تاريخ بغداد:٧: ١٦٣.
(٢) تهذيب التهذيب:٢: ٩٣.
(٣) تهذيب الكمال:٥: ٤٠.
(٤) تقريب التهذيب: ١٤٠.
(٥) قال الدارقطنيّ: حرب بن ميمون اثنان بصريان، أحدهما: يكنَّي أبا الخطاب، وهو الأنصاريّ، يحدّث عن النضر بن أنس بنسخة لا يُتابَع عليها، روى عنه يونس المؤدِّب ونظراؤه، والآخر: حرب بن ميمون أبو عبد الرحمن، يحدّث عن خالد الحذاء، وهشام بن حسان، روى عنه: حُميد بن مَسْعدة، وأحمد بن عبدة، وسمع منه عليّ بن المديني وغمز عليه، ولم يُحدِّث عنه. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٧٩، وكذلك فرّق بينهما الخطيب البغداديّ في المتفق والمفترق:٢: ٨٠٦، وموضح أوهام الجمع والتفريق:١: ٩٩. وقال المِزِّيّ: فرَّق بينهما غير واحد وهو الصحيح إن شاء الله. تهذيب الكمال:٥: ٥٣٦. والأغمية: هي السقوف. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ٧٤.
(٦) المجروحين:١: ٢٦١.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الخطيب البغداديّ(١)، والأزديّ(٢)، وعَمرو بن عليٍّ(٣)، والذهبيّ(٤): ثقةٌ، وقال الساجيّ: صدوقٌ(٥)، وذكره ابن خلفون في الثقات(٦)، وقال الذهبيّ عن قول سليمان بن حرب: هذه عَجَلة ومُجازفة، أو لعلَّه عَنى آخر لا أعرفه(٧)، وقال ابن حجر: صدوقٌ رُمِيَ بالقَدَر، مات في حدود الستين ومائة(٨). قلت: فهو ثقةٌ بتوثيق هؤلاء العلماء، وقد أخرج له مسلم في صحيحه، ولم يذكر ابن حِبّان حديثاً أخطأ فيه الرجل، وأما قول سليمان بن حرب فيه، فقد ردَّ عليه الحافظ الذهبيّ بقوله: بأنها عَجَلة ومُجازفة. والله أعلم.

١٣- خ ٤: حَرِيز بن عثمان بن جَبْر الرَّحَبيّ، أبو عثمان الشاميّ. قال ابن حِبّان: كان يَلْعن عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة، وبالعشيِّ سبعين مرة، فقيل له في ذلك، فقال: هو القاطعُ رءوس آبائي وأجدادي القوس، وكان داعيةً إلى مذهبه وكان عليُّ بن عيَّاشٍ يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظٍ عنه(٩).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد بن حنبل: ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بَحير، وقال: حريزٌ ثقةٌ ثقةٌ، وقال معاذ بن معاذ: لا أعلم أنّي رأيت أحداً من أهل الشام أُفضِّله عليه، وقال ابن مَعينٍ: ثقةٌ، وأثنى عليه دُحيْم، وقال أبو حاتمٍ:

(١) المتفق والمفترق:٢: ٨٠٦، موضح أوهام الجمع والتفريق:١: ١٠٠.
(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:١: ١٩٥.
(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق:١: ١٠٣، تهذيب الكمال:٥: ٥٣٣.
(٤) الكاشف:١: ٣١٧.
(٥) تهذيب التهذيب:٢: ٢٢٦.
(٦) إكمال تهذيب الكمال:٨: ٢٤.
(٧) سير أعلام النبلاء:٧: ١٩٣.
(٨) تقريب التهذيب: ١٥٥.
(٩) المجروحين:١: ٢٦٨.

حريزٌ حسن الحديث، ولم يصحّ عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، هو أثبت من صفوان بن عمرو، وأبي بكر بن أبي مريم، وهو ثقةٌ متقنٌ(١)، وقال ابن المَدِينيّ: لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثِّقونه(٢)، وقال العِجليّ: شاميٌّ ثقةٌ، وكان يَحمِل علَى عليٍّ(٣)، وقال الخطيب البغداديّ: ولم يكن لحريزٍ كتابٌ، وكان يحفظ حديثه، وكان ثقةً ثبتاً، وحُكِيَ عنه من سوء المذهب، وفساد الاعتقاد ما لم يثبُت عليه، وقال ابن عمار: يتَّهمونه أنه كان ينتقص علياً، ويروون عنه ويحتجّون بحديثه وما يتركونه(٤)، وقال أبو اليمان: كان حريزٌ يتناول مِنْ رجُلٍ، ثم ترَك ذلك(٥)، يعني علياً رضي الله عنه(٦)، وقال عمرو بن عليٍّ: كان ينتقص علياً وينال منه، وكان حافظاً لحديثه(٧)، وقال عليّ بن عياش: سمعت حريز بن عثمان الرَّحبي يقول لرجل: ويحك أما تتقي الله، تزعم أنِّي شتمت علياً؟ لا والله ما شتمت علياً قطّ(٨)، وقال الذهبيُّ: كان متقنا ثبتاً، لكنه مبتدعٌ(٩)، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ، رُمِي بالنّصْب، مات سنة ثلاث وستين ومائة، وله ثلاث وثمانون سنة(١٠). قلت: حَرِيزٌ ثقةٌ ثبتٌ، احتجَّ به العلماء، وما تركه أحد، وقد أخرج حديثه البخاريُّ، أما ما حُكِيَ عنه من سوء المذهب، فقال أبو حاتمٍ: لم يصحّ ذلك، وقال الخطيب، لم يثْبُت عليه،

(١) الجرح والتعديل:٣: ٢٨٩.
(٢) تاريخ بغداد:٨: ٢٦٣.
(٣) تاريخ الثقات: ١١٢.
(٤) تاريخ بغداد:٨: ٢٦٠.
(٥) التاريخ الكبير:٣: ١٠٣.
(٦) تهذيب الكمال:٥: ٥٧٢.
(٧) تاريخ بغداد:٨: ٢٦١، تهذيب الكمال:٥: ٥٧٤.
(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤٧٥، تهذيب الكمال:٥: ٥٧٨.
(٩) ميزان الاعتدال:١: ٤٧٥.
(١٠) تقريب التهذيب: ١٥٦.

وعلى تقدير ثبوته فقد رجع عنه كما قال أبو اليمان، وقال ابن حجر: فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب[١]، والله أعلم.

١٤- د ت عس ق: الحسن بن الحكم النَّخَعي، أبو الحسن الكوفيّ. قال ابن حِبّان: يُخْطئُ كثيراً، ويَهِم شديداً، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد، وابن مَعينٍ[٣]، وابن شاهين[٤]، وابن خلفون[٥]، والهيثميُّ[٦]، والبوصيريُّ[٧]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[٨]، وقال البزَّار: ليس بالحافظ[٩]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يُخْطئُ[١٠]. قلت: فهو صدوقٌ، وحديثه حسن. والله أعلم.

١٥- ع: خِلاسٌ بن عَمرو الهَجَريُّ، البصريُّ. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث فيما يرويه، ثم ذكر بسنده عن شعبة أنه قال: قال لي أيوب: لا تَرْوِ عن خلاسٍ شيئاً[١١].

(١) هدي الساري: ٣٩٦.
(٢) المجروحين:١: ٢٣٣.
(٣) الجرح والتعديل:٣: ٧.
(٤) تاريخ أسماء الثقات: ٦٠.
(٥) التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: ٦١.
(٦) مجمع الزوائد:٥: ٢٤٦، رقم ٩٢٥٦، وفي:٨: ١٠٤، رقم ١٣٢١٠.
(٧) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة:١: ٢٤٢، رقم ٣٥٦.
(٨) الجرح والتعديل:٣: ٧.
(٩) البحر الزخار:١٧: ١٤٤.
(١٠) تقريب التهذيب: ١٦٠.
(١١) المجروحين:١: ٢٨٥.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد(١)، وأبو داود(٢): ثقةٌ ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ(٣)، والعِجليُّ(٤): ثقةٌ، وقال جريرٌ: كان مغيرة لا يَعبَأ بحديث خلاسٍ، قال أيوب: لا تَرْوِ عن خلاسٍ فإنه صَحَفيٌّ، وقال أحمد: كان يحيى بن سعيد يتوقَّى أن يُحدِّث عن خلاسٍ عن عليٍّ خاصة، قال: وأظن قد حدّثنا عنه بحديث، وقال: يقال روايته عن عليٍّ كتاب، وقال أبو حاتمٍ: وقعت عنده صُحُفٌ عن عليٍّ، وليس هو بقويٍّ(٥)، وقال ابن عديٍّ: له أحاديث صالحة وبعض من يروي خلاسٌ عنهم عندي يرسله عنه، إلا أنِّي لمْ أرَ بعامّة حديثه بأساً(٦)، وقال الجُوزَجانِيُّ: كان أيوب يقول: هو صَحَفيٌّ، وسمعت أحمد بن حنبل يقول: كان من شُرَط عليٍّ، وروايتُه عن عليٍّ يُقال كتاب(٧)، وقال البيهقيّ: روايات خلاس عن عليٍّ رضي الله عنه عند أهل العلم بالحديث غير قوية، يقولون: هي صحيفة(٨)، وقال الذهبيّ: ثقةٌ كبير، قيل: لم يسمع من عليٍّ(٩)، وقال ابن حجر: ثقةٌ، وكان يرسل، من الثانية، وكان على شُرْطة عليٍّ، وقد صحّ أنه سمع من عمَّار(١٠). قلت: فهو ثقةٌ يرسل، وروايته عن عليٍّ وعثمان رضي الله عنهما مرسلة(١١)، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة، ولعلّ مَن توقّى الرواية عنه إنما هي بسبب الإرسال. والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل:٣: ٤٠٢.
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: ٣٤٥.
(٣) الجرح والتعديل:٣: ٤٠٢.
(٤) تاريخ الثقات: ١٤٥.
(٥) الجرح والتعديل:٣: ٤٠٢.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال:٣: ٥٢٠.
(٧) أحوال الرجال: ١٩٦.
(٨) السنن الكبرى:٧: ٧٣٨، رقم ١٥٥٨٦.
(٩) من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ١٩١.
(١٠) تقريب التهذيب: ١٩٧.
(١١) جامع التحصيل:١٧٢.

١٦- ق: رُزَيْق، أبو عبد الله الألهانيّ الحِمْصيّ. قال ابن حِبّان: ينفرد بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثْبات، لا يجوز الاحتجاج به إلا عند الوِفاق، روى عن عمرو بن الأسود، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَا تَأْكُلَنَّ مُتَّكِئًا وَلا عَلَى غِرْبَالٍ، وَلا تَتَّخِذَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ مُصَلًّى لَا تُصَلِّي إلا فِيهِ، وَلا تَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ فَيَجْعَلكَ اللَّهُ لَهُمْ جِسْرًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، روى عنه أرطأة بن المنذر السّكوني، أخبرناه بن حوصاء بدمشق(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو زُرْعة: لا بأسَ به(٢)، وذكره ابن حِبّان(٣)، وابن خلفون(٤)، في الثقات، وقال الذهبيّ: وُثِّق(٥)، وقال: صدوقٌ(٦)، وقال: صدوقٌ، قال ابن حِبّان لا يُحتجُّ به(٧)، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، من الخامسة(٨). قلت: فهو صدوقٌ، ولم أرَ أحداً تكلَّم فيه سوى ابن حِبّان. والله أعلم.

١٧- خ م ت ق: زِياد بن عبد الله بن الطُّفَيْل البكَّائيّ، العامريّ، أبو زيد الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان فاحشَ الخطأ، كثيرَ الوَهْم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها مُعتبِر فلا ضيْر. كان وكيع يقول: هو أشرف من أن يكذب(٩)،

(١) المجروحين:١: ٣٠١، والحديث أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق:٤٥: ٤٠٨، وإسناده حسن من أجل رزيق.
(٢) الجرح والتعديل:٣: ٥٠٥.
(٣) الثقات:٤: ٢٣٩.
(٤) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٤: ٣٧٨.
(٥) تاريخ الإسلام:٨: ٩٥.
(٦) الكاشف:١: ٣٩٦.
(٧) المغني في الضعفاء:١: ٢٣١.
(٨) تقريب التهذيب: ٢٠٩.
(٩) قول وكيع في التاريخ الكبير:٣: ٣٦٠.

وكان يحيى بن مَعينٍ سيِّء الرأي فيه. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ليس حديثه بشيءٍ. ثم ذكر له حديثاً رواه عن إدريس الأوديِّ، عن عَوْن بن أبي جُحيفة، عن أبيه قال: «أَذَّنَ بِلَالٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثْنَى مَثْنَى، وَأَقَامَ مِثْلَ ذَلِكَ»[١]، ثنا الحسن بن سفيان، قال: ثنا زكريا بن يحيى زَحْمُويه، عنه، وهذا خبر باطل، ما أذَّن بلالٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى، وما أقام مثل ذلك قط، إنما كان أذانه مثنى مثنى، وإقامته فرادى. وهذا الخبر رواه الثوريّ والناس، عن عون بن أبي جُحَيفة، بطوله ولم يذكروا فيه تثنية الأذان ولا الإقامة، وإنما قالوا: خرَج بلالٌ فأذّن، فقط[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال البخاريّ[٣]، وأبو زُرْعة[٤]: صدوقٌ، وقال أحمد: ليس به بأسٌ، حديثه حديث أهل الصدق[٥]، وقال مرة أخرى: كان صدوقاً[٦]، وقال ابن مَعينٍ: زياد البكائيّ في ابن إسحاق ثقةٌ، كأنه يضعِّفه في غير ابن إسحاق[٧]، وقال: ليس به بأسٌ في المغازي، فقيل له: فما روى غير المغازي؟ قال:

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط:٨: ١٧، رقم ٧٨٢٠، وقال: لم يَرْو هذا الحديث عن إدريس، إلا زياد بن عبد الله، وفي الكبير:٢٢: ١٠١، رقم ٢٤٦، والدارقطنيّ: كتاب الصلاة: باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها:١: ٤٥٢، رقم ٩٣٨، ٩٣٩، وابن الجوزيّ في الموضوعات:٢: ٩٢، ونقل كلام ابن حبّان فيه.

(٢) المجروحين:١: ٣٠٦، ٣٠٧، والحديث أخرجه البخاريّ في عدة مواضع منها: كتاب الأذان: باب هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا، وهل يلتفت في الأذان:١: ١٢٩، رقم ٦٣٤، ومسلم: كتاب الصلاة: باب مرور الحمار والكلب:١: ٣٥٩، ٥٠٣.

(٣) العلل الكبير للترمذي:٣٩٢.

(٤) الجرح والتعديل:٣: ٥٣٨، تاريخ بغداد:٨: ٤٧٨.

(٥) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٢٩٨، الجرح والتعديل:٣: ٥٣٨،

(٦) تاريخ بغداد:٨: ٤٧٨.

(٧) تاريخ بغداد:٨: ٤٧٨.

لا يرغبون في حديثه[١]، وقال ابن عديٍّ: ولزيادٍ أحاديث صالحة، وقد رَوى عنه الثقات من الناس، وما أرى برواياته بأساً[٢]، وقال صالح جزرة: ليس كتاب المغازي عند أحد أصح منه عند زياد البكَّائيّ، وزياد في نفسه ضعيف، ولكنه هو من أثبت الناس في هذا الكتاب، وذلك أنه باع داره وخرَج يدور مع ابن إسحاق حتى سمع منه الكتاب[٣]، وقال الدارقطنيّ: مُختلفٌ فيه، وعندي ليس به بأسٌ، وقال الذهبيّ: صدوقٌ مشهور، ثبْتٌ في ابن إسحاق[٤]، وضعَّفه عليّ بن المَدِينيّ[٥]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[٦]، وقال ابن سعدٍ: كان عندهم ضعيفاً، وقد حدَّثوا عنه[٧]، وقال أبو حاتمٍ: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به[٨]، وقال ابن عِرَاق بعد أن ذكر قول ابن حِبّان: تُعقِّب بأن زياداً ثقةٌ صدوقٌ، روى له الشيخان، لكن عُدَّ هذا الحديث في مناكيره[٩]، وقال ابن حجر: أفرط ابن حِبّان فقال لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد[١٠]، وقال: صدوقٌ ثبتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لِينٌ، ولم يَثْبُت أن وكيعًا كَذَّبه، وله في البخاريّ موضعٌ واحدٌ متابعةٌ، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة[١١]. قلت: فهو صدوقٌ ثبْتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، وقد أخرج له الشيخان، وضعّفه ابن حِبّان مطلقاً، فأفرط في ذلك. أما الحديث الذي ذكره فهو ضعيفٌ؛ لأنه خالف فيه الثقات. والله أعلم.

(١) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: ٤٨٤، ونحوه في تاريخ بغداد:٨: ٤٧٩.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ١٤٠.
(٣) تاريخ بغداد:٨: ٤٧٩.
(٤) من تكلم فيه وهو موثق:٢١٠، ٢١١.
(٥) تاريخ بغداد:٨: ٤٧٩.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٤٥.
(٧) الطبقات الكبرى:٦: ٣٦٦.
(٨) الجرح والتعديل:٣: ٥٣٨.
(٩) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:٢: ١٤.
(١٠) هدي الساري: ٤٠٤.
(١١) تقريب التهذيب: ٢٢٠.

١٨- خ د س ق: سالم بن عَجْلان الأفطس الجزريّ، الأمويّ، مولاهم. قال ابن حِبّان: كان ممن يرى الإرجاء، ويقلب الأخبار، وينفرد بالمُعضِلات عن الثقات، اتُّهِم بأمرٍ فقُتل صَبْراً[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ في الحديث، ولكنه مُرجئٌ[٢]، وفي رواية: جزريٌ ثقةٌ، وهو أثبت حديثاً من خَصيف[٣]، وقال الدارقطنيّ: ثقةٌ يُجمَع حديثه[٤]، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً كثير الحديث[٥]، وقال العِجليُّ: جزريٌّ ثقةٌ، كان مع بني أُميّة، وكان رجلاً صالحاً[٦]، وقال ابن مَعينٍ: صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، وكان مُرجِئاً نَقيَّ الحديث[٧]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٨]. وقال الجُوزَجانِيُّ: كان يُخاصِم في الإرجاء داعية، وهو متماسك[٩]، وقال ابن حجر: أفرط ابن حِبّان فقال: كان مُرجِئاً يقلب الأخبار.. أما الأمر السوء الذي زعم ابن حِبّان أنه اتُّهِم به فهو أنه كان مع بني أمية، فلما غلب بنو العباس على الشام قتلوه ... وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حِبّان أن يورد له حديثاً واحداً[١٠]، وقال أيضاً: ثقةٌ رُمِي بالإرجاء، قُتِل صَبْراً سنة اثنتين وثلاثين ومائة[١١]. قلت: فهو ثقةٌ، ولم يُؤاخَذ

(١) المجروحين:١: ٣٤٢.
(٢) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٧٤.
(٣) الجرح والتعديل:٤: ١٨٦.
(٤) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢١٩.
(٥) الطبقات الكبرى:٧: ٣٣٤.
(٦) تاريخ الثقات: ١٧٣.
(٧) الجرح والتعديل:٤: ١٨٦.
(٨) تهذيب الكمال:١٠: ١٦٧.
(٩) أحوال الرجال:٣٠٩.
(١٠) يراجع: هدي الساري: ٤٠٤.
(١١) تقريب التهذيب: ٢٢٧.

بشيءٍ سوى الارجاء، وهي عِلةٌ لا يُرد الحديث بسببها، وقد أخرج له البخاريّ، وحسبك به. والله أعلم.

١٩- ت س ق: سعد بن عبد الحميد بن جعفر بن عَبد اللَّه بن الحكم الأنصاريُّ، الحَكَميُّ، أبو معاذ، المدنيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يَروي المناكير عن المشاهير، ممن فحُش خطؤه، وكثُر وَهْمُه، حتى حسُن التنكُّب عن الاحتجاج به[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ صدوقٌ[٢]، وفي رواية: شيخٌ ثقةٌ صالحٌ[٣]، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، قد كَتبت عنه[٤]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ[٥]، وقال صالح جزرة: لا بأسَ به، وقال في موضع آخر: سيِّئ الحفظ[٦]، وحسّن البخاريّ حديثه[٧]، وقال ابن عبد الهادي: لا بأسَ به[٨]، وقال الساجيّ: يتكلَّمون في حديثه[٩]. قلت: فهو لا بأس به، وحديثه حسن، ولم يأت ابن حِبّان بدليل على ما زعم. والله أعلم.

٢٠- د ت: سعيد بن أوسٍ، أبو زيد الأنصاريّ، النحْويّ البصريّ. قال ابن حِبّان: يروي عن ابن عونٍ ما ليس من حديثه، روى عنه البصريّون، لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، ولا الاعتبار إلا بما وافق الثقات في الآثار، روى عن ابن عَون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة،

(١) المجروحين:١: ٣٥٧.
(٢) تاريخ بغداد:٩: ١٢٨، تهذيب الكمال:١٠: ٢٨٧.
(٣) إكمال الإكمال:٢: ٣٥٢.
(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: ٤٢٦.
(٥) الكاشف:١: ٤٢٩.
(٦) تاريخ بغداد:٩: ١٢٨، تهذيب الكمال:١٠: ٢٨٧.
(٧) العلل الكبير للترمذي: ٣٤، رقم ٢١.
(٨) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق:٣: ٥٢٠.
(٩) تاريخ بغداد:٩: ١٢٧.

عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "يَا بِلالُ أَسْفِرْ بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ"، ثناه الحسين بن إسحاق الأصبهاني بالكَرَج، ثنا القاسم بن عيسى الحضرمي، ثنا سعيد بن أوس[١]، وليس هذا من حديث ابن عَون، ولا ابن سيرين، ولا أبي هريرة، وإنما هذا المتن من حديث رافع بن خَدِيج فقط[٢]، فيما يشبه هذا مما لا يَشُكُّ عوامّ أصحابنا أنها مقلوبة أو معمولة[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الخطيب البغداديُّ، وابن الجوزيّ: كان ثقةً ثبتاً[٤]، وقال الحاكم: كان عالماً بالنحو واللغة ثقةً ثبتاً، وقال أبو الطيِّب عبد الواحد اللغويّ: ثقةٌ عندهم، مأمونٌ، وقال ابن خالَويه: كان ثقةً مأموناً[٥]، وقال صالح جزرة: ثقةٌ[٦]، وقال الأصمعي: كان ثقةً مقبول الرواية[٧]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ علَّامةٌ ذو تصانيف[٨]، وقال ابن كثير: أحد الثقات الأثْبات، ويقال إنه كان يرى ليلة القدْر[٩]، وقال ابن مَعينٍ، وأبو حاتمٍ: صدوقٌ[١٠]. قلت: فهو ثقةٌ، أما الحديث

(١) قال الدارقطنيّ: لا يصح هذا عن أبي زيد النحْويِّ، والطَّعن فيه على الراوي عن أبي زيد. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين:١١٠. والراوي عن أبي زيد هو القاسم بن عيسى بن زياد البصريّ. تفرّد عنه محمد بن أحمد بن الهيثم التَّميميّ كما في تهذيب الكمال:٢٣: ٤٠٥، ولم يُذكر بجرح ولا تعديل، وقال عنه ابن حجر: مقبول. تقريب التهذيب:٤٥١.

(٢) أخرجه بنحوه: أبو داود: كتاب الصلاة: باب في وقت الصبح:١: ١١٥، رقم ٤٢٤، الترمذي: أبواب الصلاة: باب ما جاء في الإسفار بالفجر:١: ٢٨٩، رقم ١٥٤، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) المجروحين:١: ٣٢٤.

(٤) تاريخ بغداد:٩: ٧٨، والمنتظم:١٠: ٢٦٨.

(٥) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٥: ٢٥٨.

(٦) تاريخ بغداد:٩: ٨١.

(٧) تهذيب الكمال:١٠: ٣٣٦.

(٨) الكاشف:١: ٤٣٢.

(٩) البداية والنهاية:١٠: ٢٩٥.

(١٠) الجرح والتعديل:٤: ٥.

الذي استدلّ به ابن حِبّان على ضعفه فقد قال الدارقطنيّ بأن الطعن فيه على الراوي عن أبي زيد(١). والله أعلم.

٢١- خت م د ت ق: سعيد بن زيد بن دِرْهم، أبو الحسن البصريّ، أخو حمَّاد بن زيد. قال ابن حِبّان: كان صدوقاً حافظاً، ممن كان يُخطئُ في الأخبار، ويَهِمُ في الآثار، حتى لا يُحتجّ به إذا انفرد. وهو الذي روى عن عَمْرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافعٍ، عن ابن عمر قال: "خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَيْنَاهُ مَمْلُوءَتَانِ مِنَ الْكُحْلِ مِنَ الإِثْمِدِ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، كَحَّلَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ كُلِّ كُحْلٍ لَهُ طَعْمٌ" حدثناه الحسن بن سفيان، ثنا علي بن سعيد بن جبير، ثنا أبو عتَّاب، سهل بن حماد، ثنا سعيد بن زيد، حدثني عَمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت(٢).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ(٣)، وابن سعدٍ(٤)، والعجليّ(٥)، وسليمان بن حربٍ(٦): ثقةٌ، وقال البخاريُّ: صدوقٌ حافظٌ(٧)، وقال أحمد: ليس به بأسٌ(٨)، وقال ابن عَدِيٍّ: ولسعيد بن زيدٍ أحاديث حسان، وليس له متن مُنكرٌ لا يأتي به غيره، وهو

(١) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ١١٠.
(٢) المجروحين:١: ٣٢٠. والحديث أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث في زوائد مسند الحارث:٢: ٦١٣، رقم ٥٨٢، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات:١: ١١٥، رقم ٧٥، وضياء الدين المقدسي في السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام:٣: ٤٦٩، رقم ٣٦٦٣. والحديث إسناده ضعيفٌ جداً، فيه عمرو بن خالد الواسطي. قال ابن حجر: متروك، ورماه وكيعٌ بالكذب. تقريب التهذيب: ٤٢١.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ١٨٤، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة:١: ١٢٣.
(٤) الطبقات الكبرى:٧: ٢١١.
(٥) تاريخ الثقات: ١٨٤.
(٦) الجرح والتعديل:٤: ٢٢.
(٧) التاريخ الكبير:٣: ٤٧٢.
(٨) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٥٢٤، الجرح والتعديل:٤: ٢١.

عندي في جملة من يُنسب إلى الصِّدق[١]، وذكره ابن خلفون في الثقات[٢]، وضعّفه يحيى القطّان، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس بقويٍّ، يُكتب حديثه[٣]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويِّ[٤]، وقال الدارقطنيّ: ضعيف، تكلّم فيه يحيى القطّان[٥]، وقال الجُوزَجانِيُّ: سمعتهم يُضعِّفون أحاديثه، فليس بحجةٍ بحالٍ[٦]، وقال الذهبيّ: وثّقه جماعة، وضعّفه القطّان[٧]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، مات سنة سبع وستين ومائة[٨]، وقال الشيخ أحمد شاكر: ثقةٌ تكلّم فيه بعضهم[٩]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن. وأما الحديث الذي استند إليه ابن حِبّان في تضعيفه فالعلة فيه من عمرو بن خالد الواسطيّ، وهو متروكٌ. والله أعلم.

٢٢- د س: سعيد بن سالم القدَّاح، أبو عثمان المكي، أصله من خراسان، أو الكوفة. قال ابن حِبّان: كان يَرى الإرجاء، وكان يَهِم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة، حتى خرج بها عن حَدِّ الاحتجاج به. رَوى عن ابن جُرَيجٍ، عن ابن أبي مُليكة، عن ابن الزُّبير، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ظَاهِرًا أَوْ نَظَرًا، أُعْطِي شَجَرَةً فِي الْجَنَّةِ لَوْ أَنَّ غُرَابًا أفرخَ تَحْتَ وَرَقَةٍ مِنْهَا لأَدْرَكَهُ الْهَرَمُ قَبْلَ أَنْ تُقْطَعَ تِلْكَ الشجرة»،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٤٢٥.
(٢) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٥: ٢٩٧.
(٣) الجرح والتعديل:٤: ٢١.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٥٣.
(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني: ٢١٣.
(٦) أحوال الرجال: ١٩٢.
(٧) ديوان الضعفاء: ١٥٨.
(٨) تقريب التهذيب: ٢٣٦.
(٩) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:٣: ٢٥٤، رقم ٢٨٢٦.

رواه عنه محمد بن بَحْر الهُجَيْمِيُّ[١]، ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ليس بشيءٍ، ثم قال: وروى سعيد بن سالم، عن ابن جُرَيجٍ، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: " إِنَّ للَّه عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِشْرِينَ وَمِائَةَ رَحْمَةٍ، يَنْزِلُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ سِتُّونَ لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعِشْرُونَ لِلنَّاظِرِينَ" حدّثناه المفضل بن محمد الجَنَدِيُّ بمكة، ثنا عبد الوهَّاب بن فُلَيْحٍ المكي، ثنا سعيد بن سالم القدَّاح، وسليم بن مسلم، عن ابن جُرَيجٍ، عن عطاء[٢]، وسَلِيم بن مسلم قد تبرَّأنا أيضا من عُهْدته[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ[٤]، وفي رواية: ليس به بأسٌ، إنما كان يتكلَّم في رأي أبى حنيفة ولكنه صدوقٌ[٥]، وفي رواية: ليس به بأسٌ[٦]، وقال أبو داود:

(١) أخرجه الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم: ذكر عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما:٣: ٦٣٨، رقم ٦٣٤٤، وقال الذهبي: محمد بن بحر الهُجَيْمِيُّ مُنكَر الحديث، والطبراني في الأوسط:٣: ٣٤٤، وقال: لم يَرْو هذا الحديث عن ابن جُرَيجٍ، إلا سعيد بن سالم، تفرَّد به محمد بن بحر، وفي الكبير:١٣: ١١٢، رقم ٢٧٤، وهذا إسناد ضعيفٌ فيه محمد بن بحر الهُجَيْمِيُّ. قال العُقيليُّ: بصريٌّ مُنكَر الحديث، كثير الوَهْم. الضعفاء الكبير:٤: ٣٨، وقال ابن حبان: يروي عن الضعفاء أشياء لم يحدِّث بها غيره عنهم، حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم، فلست أدري البليَّة في تلك الأحاديث منه أو منهم، ومن أيِّهم كان فهو ساقط الاحتجاج حتى تتبين عدالته بالاعتبار بروايته عن الثقات. المجروحين:٢: ٣٠٠، والحديث ذكره في ترجمة محمد بن بحر العُقيليُّ في الموضع السابق، والذهبي في الميزان:٣: ٤٨٩.

(٢) أخرجه من هذا الطريق: الأزرقيُّ في أخبار مكة: ما جاء في الرحمة التي تنزل على أهل الطواف وفضل النظر إلى البيت:٢: ٨، وهذا إسناد ضعيف فيه ابن جُرَيجٍ مدلِّسٌ وقد عنعن. وللحديث عدة طرق ذكرها السخاوي في الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية:١: ٢٦– ٣١، وضعَّفها، وقال: وأقرب طرق هذا الحديث إلى الصِّحة طريق سعيد بن سالم.

(٣) المجروحين:١: ٣٢٠، ٣٢١.

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١١٧.

(٥) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز:١: ٩٠.

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٨٢، الجرح والتعديل:٤: ٣١.

صدوقٌ، يذهب إلى الإرجاء، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[١]، وقال أبو حاتمٍ: محله الصَّدق، وقال أبو زُرْعة: هو عندي إلى الصِّدق ما هو[٢]، وقال ابن عَدِيٍّ: هو حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعيَّ كثير الرواية عنه، وهو عندي صدوقٌ لا بأسَ به مقبول الحديث[٣]، وصحَّح حديثه الحاكم، وأقرّه الذهبيّ[٤]، وحسَّن حديثه البزّار[٥]، وقال عثمان الدارميّ: ليس بذاك في الحديث[٦]، وقال يعقوب بن سفيان: كان له رأيَ سُوءٍ، وكان داعيةً، مرغوباً عن حديثه وروايته[٧]، وقال الساجيّ: ضعيف[٨]. قلت: فهو صدوقٌ مرجىءٌ، ولا يُردُّ حديثه بسبب الإرجاء. ولذلك قال الشيخ أحمد شاكر: عامَّة كلامهم من أجل أنه كان يرى الإرجاء، ثم قال: ما هذا مما يُضعِّف رواية الرواي إذا كان صادقاً عارفاً بحديثه[٩]، وأما ما نقله ابن حِبّان عن ابن معينٍ من تضعيفه، فقد قال السخاوي: لا يصح هذا التضعيف عن ابن معين، لأن في الطريق إليه جعفر بن أبَان، وقد ذكره ابن حِبّان في الضعفاء وقال: كان كذابًا، والمعروف عن ابن مَعينٍ توثيقه، فقال مرَّة: ليس به بأسٌ، وقال مرَّة: ثقةٌ، ووثَّقه أيضاً جماعة[١٠]، والله أعلم.

٢٣- عخ م د س ق: سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحيّ، أبو عبد الله المدنيّ.

قال ابن حِبّان: يروي عن عبيد الله بن عمر وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمِّد لها، وهو الذي يروى

(١) تهذيب الكمال:١٠: ٤٥٦.
(٢) الجرح والتعديل:٤: ٣١.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٤٥٤.
(٤) المستدرك:٤: ١٨٠، رقم ٧٢٩١.
(٥) البحر الزخار:١٠: ٧٧، رقم ٤١٤٢.
(٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١١٨.
(٧) المعرفة والتاريخ:٣: ٥٤.
(٨) تهذيب التهذيب:٤: ٣٥.
(٩) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:٤: ٢٥٩، رقم ٤٤٤٢.
(١٠) الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية:١: ٢٧.

عن عبيد الله بن عمر، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ، فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ، ثُمَّ يقْضِي مَا فَاته ثُمَّ يُعِيد الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ»، ثناه عمران بن موسى بن مجاشع، ثنا أبو إبراهيم التَّرْجُمَانِيُّ، إسماعيل بن إبراهيم، عن سعيد بن عبد الرحمن(١)، وقد روى عن محمد بن عُمر بن عليِّ بن أبي طالبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه عليٍّ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ثَلاثٌ يَا عَلِيُّ لَا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصَّلاةُ إِذَا أَتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيِّمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفُؤًا" حدثناه ابن خزيمة، ثنا محمد بن يحيى الذهلي، قال: ثنا هارون بن معروف، ثنا ابن وهب، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، أن محمد بن عمر بن عليٍّ حدَّثه، عن أبيه(٢)، وهو الذي

(١) أخرجه أبو يعلَى في المعجم:١١١، رقم ١١٠، والطبراني في الأوسط:٥: ٢١٨، رقم ٥١٣٢، وقال: لم يرفع هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سعيد بن عبد الرحمن، تفرد به التَّرْجُمَانِيُّ، والدارقطنيّ: كتاب الصلاة: باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى:٢: ٢٩٥، رقم ١٥٦٠، وقال بأن التَّرْجُمَانِيّ وَهِم في رفعه، والبيهقي: كتاب الصلاة: باب من ذكر صلاة وهو في أخرى:٢: ٣١٣، رقم ٣١٩٣، وقال: تفرَّد أبو إبراهيم التَّرْجُمَانِيّ برواية هذا الحديث مرفوعا، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفا، وهذا رواه غير أبي إبراهيم، عن سعيد، ثم ذكره من طريق يحيى بن أيوب، ثنا سعيد، عن عبيد الله، عن نافعٍ، عن ابن عمر مثله، ولم يرفعه. وفي معرفة السنن والآثار:٣: ١٤٠، رقم ٤٠٣٤، وقال: وهذا خطأ من جهته، يعني التَّرْجُمَانِيّ. وأخرجه موقوفاً على ابن عمر: الإمام مالك في الموطأ: كتاب قصر الصلاة في السفر: باب العمل في جامع الصلاة:١: ١٦٨، رقم ٧٧. وعلى هذا فالوَهْم في رفعه من التَّرْجُمَانِيِّ لا من سعيد بن عبد الرحمن. والله أعلم.

(٢) وَهِم ابن حبان رحمه الله تعالى في نسبة هذا الحديث لسعيد بن عبد الرحمن الجُمَحِيّ ، وإنما هو لسعيد بن عبد الله الجُهَنِيّ، قال الدارقطنيّ: ليس من حديث سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحِيّ، إنما رواه ابن وهب، عن شيخ مجهول، يقال له: سعيد بن عبد الله الجهني، والوَهْم فيه عندي من أبي حاتم، لا من ابن خزيمة. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ١٠٨، ويراجع تاريخ بغداد:٩: ٦٩. والحديث أخرجه من طريق عبد الله بن وهب، عن سعيد بن عبد الله الجُهنيّ، عن محمد بن عمر بن عليٍّ: الترمذي: أبواب الجنائز: باب ما جاء في تعجيل الجنازة:٣: ٣٠٧٩، رقم ١٠٧٥، وقال: هذا حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل، وأحمد:١: ١٠٥، رقم ٨٢٨، وهذا إسناد ضعيف فيه سعيد بن عبد الله الجُهني، قال أبو حاتمٍ: مجهول، وقال ابن حجر: مقبول. الجرح والتعديل:٤: ٣٧، تقريب التهذيب: ٢٣٧. أما قول الترمذي: وما أرى إسناده بمتصل. فيقال إن عمر بن علي لم يسمع من أبيه لصغره، إلا أن أبا حاتم قال: عمر بن عليّ بن أبي طالب سمع أباه، سمع عنه ابنه محمد. يراجع: الأحكام الوسطى:٢: ١٢٦، الجرح والتعديل:٦: ١٢٤.

روى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَوْصِنِي، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ، وَتَحُجُّ وَتَعْتَمِرُ، وَتَسْمَعُ وَتُطِيعُ وَعَلَيْكَ بِالْعَلَانِيَةِ، وَإِيَّاكَ وَالسِّرَّ» وهذا خطأ فاحشٌ، إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمر قوله، ثنا ابن خزيمة، ثنا محمد بن رافع، ثنا محمد بن بشر، عن عبيد الله بن عمر، والأول من حديث محمد بن الصَّباح الدولابيّ عنه(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الحاكم: ثقةٌ مأمون(٢)، وقال ابن مَعينٍ(٣)، والعِجليُّ(٤): ثقةٌ، ووثَّقه ابن نُمير، وموسى بن هارون(٥)، وقال أحمد: ليس به بأسٌ، كان قاضي عسكر المهدى، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ(٦)، وقال النَّسائيّ: لا بأسَ به(٧)، وقال ابن عَدِيٍّ: له أحاديث غرائب حِسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يَهِم عندي في

(١) المجروحين:١: ٣٢٣، والحديث أخرجه مرفوعا: الحاكم: كتاب الإيمان:١: ١١٦، رقم ١٦٥، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فإن رواته عن آخرهم ثقات ولم يخرِّجاه توقِّياً لما. ثم ذكر الموقوف. وأقره الذهبي. وابن أبي عاصم في السنة:٢: ٥٠٨، رقم ١٠٧٠، والبيهقي في شعب الإيمان:٥: ٤٤١، رقم ٣٦٩٠، وقال: خالفه محمد بن بشر، فرواه عن عبيد الله، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: جاء أعرابي إلى عمر فسأله عن الدِّين. فذكره موقوفا. وأخرجه موقوفاً: الحاكم في الموضع السابق رقم ١٦٦، ونقل عن محمد بن يحيى أن حديث الحسن أشبه، وقال الذهبي: هذا أشبه، والبيهقي في شعب الإيمان في الموضع السابق رقم ٣٦٩١، ونقل عن البخاريّ أنه قال: هذا بإرساله أصح، يعني حديث الحسن، عن عمر مرسلاً، لأن الحسن لم يدرك عمر، وهذا أصحّ من حديث سعيد بن عبد الرحمن الجُمحي. ويراجع التاريخ الكبير للبخاري:٣: ٤٩٤، والكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٤٥٤.

(٢) المستدرك على الصحيحين:١: ١١٦، رقم ١٦٦.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٢٤.

(٤) تاريخ الثقات:١: ٤٠١، ط مكتبة الدار بالمدينة.

(٥) تهذيب التهذيب:٤: ٥٦.

(٦) الجرح والتعديل:٤: ٤١، ٤٢.

(٧) تهذيب الكمال:١٠: ٥٣٠.

الشيء بعد الشيء، يرفع موقوفاً ويوصل مرسلاً لا عن تعمُّدٍ[١]، وقال يعقوب بن سفيان: ليِّن الحديث[٢]، وقال الساجيّ: يروي عن هشام وسهيل أحاديث لا يُتابَع عليها[٣]، وقال الذهبيّ: كان من جِلّة العلماء[٤]، وقال: وأما ابن حِبّان فإنه خسَّافٌ قصَّابٌ، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة[٥]، وقال ابن عبد الهادي: روى له مسلمٌ في صحيحه، ووثَّقه من هو أعلم من ابن حِبّان، ثم ذكر قول ابن مَعينٍ، وأحمد، والنَّسائيّ، وابن عَدِيٍّ[٦]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، وأفرط ابن حِبّان في تضعيفه، مات سنة ست وسبعين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة[٧]. قلت: فهو صدوقٌ، وإنما يَهِم في الشيء بعد الشيء، وأما الأحاديث الثلاثة التي ذكرها ابن حِبّان على أنه وَهِم فيها، فالأول وهِم فيه التَّرجُماني لا هو، والثاني وهِم ابن حِبّان في نسبته إليه ، وأما الثالث فحديث الحسن عن عمر موقوفاً أصحُّ. والله أعلم.

٢٤- خ م س: سَلْمُ بن زَرِير، العُطَارديّ، أبو بِشرٍ البصريّ. قال ابن حِبّان: لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب عليه الصلاح، يُخْطئُ خطأً فاحشاً، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ: ثقةٌ، ما به بأس[٩]، وقال العِجليّ: في عداد الشيوخ، ثقةٌ[١]، وقال أبو زُرْعة: بَصريٌّ صدوقٌ[٢]، وقال الدارقطنيّ: ليس به بأسٌ[٣]،

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٤٥٦.
(٢) المعرفة والتاريخ:٣: ١٣٨.
(٣) تهذيب الكمال:١٠: ٥٣٠.
(٤) تاريخ الاسلام:١١: ١٣٣، ونحوه في المغني في الضعفاء:١: ٢٦٣.
(٥) ميزان الاعتدال:٢: ١٤٨.
(٦) تنقيح التحقيق:٣: ١٠٤.
(٧) تقريب التهذيب: ٢٣٨.
(٨) المجروحين:١: ٣٤٤.
(٩) الجرح والتعديل:٤: ٢٦٤.

بأسٌ[٣]، وذكره ابن حِبّان[٤]، وابن خَلْفون[٥]، في الثقات، وقال أبو نُعيم: هو من أثبات أهل البصرة ومُقلِّيهم، يُجمع حديثه[٦]، وقال أبو داود: ليس هو بذاك[٧]، وقال ابن مَعينٍ: ضعيف[٨]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[٩]، وقال ابن عَدِيٍّ: له أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريّين المقلِّين الذين يَعِزّ حديثهم، وليس في مقدار ما له من الحديث أن يُعتَبر حديثه ضعيفٌ هو أو صدوقٌ[١٠]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ مشهور، خرَّج له البخاريّ في الأصول، ومسلم في الشواهد، وليس هو بالمكثر[١١]، وقال ابن المُلقِّن: ثقةٌ من رجال الصحيحين، وإن ضعَّفه ابن مَعينٍ[١٢]. قلت: فهو صدوقٌ، وقد خرّج له الشيخان، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

٢٥- ع: سُليمان بن كثير العبديُّ البصريُّ، أبو داود، أو أبو محمد. قال ابن حِبّان: كان يُخْطئُ كثيراً، أما روايته عن الزُّهْريّ فقد اختلط عليه صحيفته، فلا يُحتجُّ بشيءٍ ينفرد به عن الثقات، ويُعتبَر بما وافق الأثْبات في الروايات[١٣].

=

(١) تاريخ الثقات: ١٩٦.
(٢) الجرح والتعديل:٤: ٢٦٤.
(٣) من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ٩١.
(٤) الثقات:٦: ٤٢١.
(٥) إكمال تهذيب الكمال:٥: ٤٢٨.
(٦) حلية الأولياء:٢: ٣٠٨. في ترجمة أبي رجاء العطاردي.
(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل:٣٠٣.
(٨) سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ٣٠٤، الجرح والتعديل:٤: ٢٦٤.
(٩) الضعفاء والمتروكون: ٤٦.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٣٥٠.
(١١) ميزان الاعتدال:٢: ١٨٤، ونحوه في المغني في الضعفاء:١: ٢٧٣.
(١٢) البدر المنير:٥: ٥٧١.
(١٣) المجروحين:١: ٣٣٤.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: لم يكن به بأسٌ[١]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ، إلا في الزُّهْريّ[٢]، وقال العِجليّ: جائز الحديث لا بأسَ به[٣]، وقال ابن عَدِيٍّ: له عن الزُّهْريّ وعن غيره أحاديث صالحة، وقد رَوى عنه أخوه محمد بن كثير العبدي بأحاديث عِدَادٍ، وأحاديثه عندي مقدار ما يرويه لا بأسَ به[٤]، وذكره ابن خلفون في الثقات[٥]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ضعيف، وقال أبو حاتمٍ: بصريٌّ يُكتَب حديثه[٦]، وقال العُقيليُّ: مضطرب الحديث، وقال محمد بن يحيى الذهلي: ما روى عن الزُّهْريّ، فإنه قد اضطرب في أشياء منها، وهو في غير حديث الزُّهْريّ أثبت[٧]، وقال الذهبيّ: كان ثقةً، وقال بعد أن ذكر قول العُقيليّ: تقرّر أنه صدوقٌ يُحتجُّ به[٨]، وقال ابن حجر: لا بأسَ به في غير الزُّهْريّ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة[٩]. قلت: فهو لا بأسَ به، إلا في الزُّهْريّ، أما قول ابن حِبّان يخطىء كثيراً، فلم يوافقه عليه جمهور العلماء، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة. والله أعلم.

٢٦- بخ د ت ق: سَهْل بن مُعاذ بن أنس الجُهَنيّ، نزيل مصر. قال ابن حِبّان: يروي عن أبيه، روى عنه زبَّان بن فائد، مُنكَر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبّان بن فائد؟ فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة، وإنما اشتبه هذا لأن

(١) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: ٤٦٢.
(٢) تاريخ الإسلام:١٠: ٢٤٩، ميزان الاعتدال:٢: ٢٢٠.
(٣) تاريخ الثقات:١: ٤٣٠، طبعة مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٢٩٠.
(٥) إكمال تهذيب الكمال:٦: ٨٣.
(٦) الجرح والتعديل:٤: ١٣٨.
(٧) الضعفاء الكبير:٢: ١٣٧.
(٨) تاريخ الاسلام:١٠: ٢٤٨، ٢٤٩.
(٩) تقريب التهذيب: ٢٥٤.

راويها عن سهل بن معاذ زبَّان بن فائد، إلا الشيءَ بعد الشيءِ. روى سهل بن معاذ، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ»(١)، وروى عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلاةِ، وَالضَّاحِكُ فِيهَا، وَالْمُفَرْقِعُ أصابعه بِمَنْزِلَة وَاحِدَة"(٢).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال العِجليّ: مصريٌّ، تابعيٌّ، ثقةٌ(٣)، وقال ابن حِبّان: من خيار أهل مصر، وكان ثبتاً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبَّان بن فائد(٤)، وقال أيضاً: لا يُعتبر حديثه ما كان من رواية زبّان بن فائد عنه(٥)، وقال مغلطاي: خرَّج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وابن الجارود،

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الجمعة: باب ما جاء في كراهية التخطِّي يوم الجمعة:٢: ٣٨٨، ٣٨٩، رقم ٥١٣، من طريق رِشدِين بن سعد، عن زبَّان بن فائد، عن سهل، وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رِشدِين بن سعد، والعمل عليه عند أهل العلم، كرهوا أن يتخطّى الرجل يوم الجمعة رقاب الناس، وشدّدوا في ذلك، وقد تكلّم بعض أهل العلم في رِشدين بن سعد وضعّفوه من قبل حفظه، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة:١: ٣٥٤، رقم ١١١٦. وهذا الحديث ضعيف، قال عبد الحق الإشبيلي: في إسناده رِشدِين بن سعد، وهو ضعيف. الأحكام الوسطى:٢: ١٠١. قلت: وقال ابن حجر: ضعيف رجَّح أبو حاتمٍ عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث. تقريب التهذيب: ٢٠٩، وفيه كذلك زبَّان بن فائد، ضعيف أيضاً، قال ابن حجر: ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته. تقريب التهذيب: ٢١٣.

(٢) المجروحين:١: ٣٤٧، والحديث أخرجه الطبراني في الكبير:٢٠: ١٨٩، رقم ٤١٩، بلفظ: «الضاحك في الصلاة، والملتفت، والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة»، والدارقطنيّ: كتاب الطهارة: باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها:١: ٣٢٢، رقم ٦٦٧. من طريق ابن لهيعة، عن زَبَّان بن فائد، عن سهل. وأخرجه من طريق رشدين عن زبّان، الطبراني في الكبير:٢٠: ١٩٠، رقم ٤٢٠. وهذا حديث ضعيف أيضا، بسبب زَبَّان، وعنه رِشدين، وهو ضعيف، وقد توبع بابن لهيعة، وهو صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما كما قال ابن حجر في تقريب التهذيب: ٣١٩، ولم يُحدِّث عنه أحد من العبادلة.

(٣) تاريخ الثقات: ٢٠٩.

(٤) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: ١٩٥.

(٥) الثقات:٤: ٣٢١.

وذكره ابن خلفون في الثقات[١]، وقال ابن عبد البر: لين الحديث، إلا أن أحاديثه حِسانٌ في الرغائب والفضائل[٢]، وصحَّح حديثه الحاكم[٣]، وحسّن الترمذيّ حديثه في عدة مواضع من السنن[٤]، وكذلك حسّنه الهيثمي[٥]، وقال ابن المُلقِّن: صويلح[٦]، وقال ابن مَعينٍ: ضعيف[٧]، وضعَّفه الزيلعي[٨]، والنوويّ[٩]، وقال ابن حجر: لا بأسَ به إلا في روايات زبان عنه، من الرابعة[١٠]، قلت: فهو لا بأسَ به، وحديثه حسن إلا ما رواه عنه زبَّان، أو غيره من الضعفاء، وليس مُنكَر الحديث كما وصفه ابن حِبّان. والله أعلم.

٢٧- م ق: سُويد بن سعيد بن سهل بن شَهْريار، أبو محمد، الحَدَثانيّ الأنباريّ. قال ابن حِبّان: يأتي عن الثقات بالمُعضلات، روى عن عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَّاتِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قالَ: "مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ، مَاتَ شَهِيدًا"[١١]، ومن روى مثل هذا الخبر الواحد عن عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ يجب

(١) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٥: ١٤٥.
(٢) الاستيعاب:٣: ١٤٠٢.
(٣) في كتاب الجمعة:١: ٤٢٧، رقم ١٠٦٩، وأقره الذهبي.
(٤) سنن الترمذي:٢: ٣٩٠، رقم ٥١٤، وكذلك رقم ٢٠٢١، ورقم ٢٤٨١، ورقم ٢٤٩٣، ورقم ٣٤٥٨.
(٥) مجمع الزوائد:١٠: ٩٥، رقم١٦٨٨١، والحديث الذي حسَّنه في مسند الإمام أحمد:٣: ٤٤٠، رقم ١٥٦٨٣.
(٦) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج:١: ٤١٤.
(٧) الجرح والتعديل:٤: ٢٠٤.
(٨) نصب الراية:٢: ٨٧.
(٩) خلاصة الأحكام:٢: ٧٨٨، رقم ٢٧٦٣.
(١٠) تقريب التهذيب: ٢٥٨.
(١١) أخرجه أبو طاهر السّلفي في الطيوريات:١: ١٤٧، رقم ١١٢، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد:٢: ٣٣٠، وفي:٥: ٣٦٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق:٤٣: ١٩٥، وذكره العلائي في المختلطين:٥١، وجعله من منكرات سويد، وذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية:٢: ٢٨٥، ٢٨٦، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهذا الحديث ضعيف وهو أحد ما أُنكِر على سويد بن سعيد، وفيه أيضاً: أبو يحيى القتّات الكوفي. قيل اسمه زاذان، وقيل دينار، وقيل يزيد، وقيل لا يعرف إلا بكنيته. قال ابن معين: في حديثه ضَعفٌ، وقال أحمد: كان شَريكٌ يُضعِّف أبا يحيى القتات، وقال النسائي: ليس بالقويّ، وقال إبراهيم بن مهاجر: لم يكن بالقويّ، وقال ابن حجر: ليّن الحديث. الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١١٦، الجرح والتعديل:٣: ٤٣٢، ميزان الاعتدال:٤: ٥٨٦، تقريب التهذيب: ٦٨٤.

مجانبة رواياته، هذا إلى ما يُخْطئُ في الآثار ويقلب الأخبار. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: لو كان لي فرسٌ ورمحٌ لكنت أغزو سويد بن سعيد(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال مسلمة بن قاسم: ثقةٌ ثقةٌ(٢)، وقال الخليلي: ثقةٌ(٣)، وقال العِجليّ: ثقةٌ، من أروى الناس عن عليِّ بن مُسهِر(٤)، وقال عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغويّ: كان من الحفاظ، وكان أبو عبد الله أحمد بن حنبل ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله، يختلفان إليه فيسمعان منه(٥)، وقال الدارقطنيّ: ثقةٌ، ولكنه كبِر، فربَّما قرأ القوم عليه بعد أن كَبِر، قُرِئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه، وأما حديث أبي يحيى القتات، فالبليَّة ممن رواه عن سويد لا منه، وهو شيخٌ يعرف بمحمد بن زكريا الخصيب، يضع الحديث(٦)، وقال أبو حاتمٍ: كان صدوقاً وكان يدلِّس يكثر ذاك، يعني التدليس(٧)، وقال إبراهيم بن أبي طالب: قيل لمسلم كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتى بنسخة حفص بن ميسرة(٨)، وقال ابن المَدِينيّ: ليس بشيءٍ، وقال: الضرير إذا كانت عنده كتب فهو عَيْب شديد، وقال: هذا أحد رجلين، إما رجلٌ يحدِّث من كتابه، أو من حفظه. ثم قال: هو عندي لا شيء. قيل له فإنه يحفظ ثلاثة آلاف، قال: فهذا أشد، يُكرَّر عليه، وسمعت أحمد ذكره فقال:

(١) المجروحين:١: ٣٥٢.
(٢) تهذيب التهذيب:٤: ٢٧٥.
(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث:١: ٢٤٧.
(٤) تاريخ الثقات: ٢١١.
(٥) تاريخ بغداد:٩: ٢٣٠.
(٦) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ١٢١، ١٢٢، لكن قال ابن الجوزيّ: قد رواه عن سويد جماعة. العلل المتناهية:٢: ٢٨٦.
(٧) الجرح والتعديل:٤: ٢٤٠.
(٨) تهذيب التهذيب:٤: ٢٧٥.

أرجو أن يكون صدوقاً، أو قال: لا بأسَ به، وقال الخطيب البغداديّ: كان قد كُفَّ بصره في آخر عمره، فربَّما لُقِّن ما ليس من حديثه. ومن سمع منه وهو بصيرٌ فحديثه عنه حسن(١)، وقال ابن عَدِيٍّ: هو إلى الضَّعف أقرب(٢)، وقال البخاريّ: فيه نظر كان عَمِي فلُقِّن ما ليس من حديثه(٣)، وقال النَّسائيّ: ليس بثقة(٤)، وقال ابن عبد الهادي: وقد بالغ ابن مَعينٍ في الحطِّ عليه(٥)، وقال الذهبيّ: كان من أوعية العلم ثم شاخ وأُضرّ ونقص حفظه فأَتى في حديثه أحاديث مُنكَرة، فترى مسلماً يتجنب تلك المناكير ويُخرِّج له من أصوله المعتبرة(٦)، وقال: الإمام، المحدّث، الصدوق، شيخُ المُحدِّثين، رحَّال، جوَّال، صاحب حديث وعناية بهذا الشأن، لقِيَ الكبار(٧)، وقال: هو صادق في نفسه، صحيح الكتاب(٨)، وقال: كان مكثراً، حسَن الحديث(٩)، وقال البوصيريُّ(١٠)، والسّنديُّ(١١): مُختلفٌ فيه، وذكره ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين وقال: تغيَّر في آخر عمره بسبب العَمَى فضُعِّف بسبب ذلك، وكان سماع مسلم منه قبل ذلك في صحَّته(١٢)، وقال: صدوقٌ في نفسه إلا أنه عمِيَ فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن مَعينٍ القول، مات سنة أربعين

(١) تاريخ بغداد:٩: ٢٢٨، ٢٢٩.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٤٩٨.
(٣) التاريخ الأوسط:٢: ٣٧٣.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٥٠.
(٥) طبقات علماء الحديث:٢: ١١٣.
(٦) تاريخ الإسلام:٢: ٣٢.
(٧) سير أعلام النبلاء:١١: ٤١٠، ٤١١.
(٨) ميزان الاعتدال:٢: ٢٤٨.
(٩) العبر في خبر من غبر:١: ٣٤٠.
(١٠) مصباح الزجاجة:٤: ١٦٣.
(١١) حاشية السندي على سنن ابن ماجه:٢: ٤٥٩.
(١٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ٥٠.

وله مائة سنة[١]. قلت: فهو مختلف فيه وحديثه حسن، إلا ما استُنكر عليه، بشرط التصريح بالسماع لأنه مدلس، وقد أخرج له مسلم في صحيحه ما سَلِم من العلل. والله أعلم.

٢٨- م ت س ق: سُويد بن عمرو الكَلْبيُّ، أبو الوليد الكوفيّ، العابد. قال ابن حِبّان: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصِّحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحالٍ[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال العِجليّ: كوفيٌّ، ثقةٌ ثبْتٌ في الحديث، وكان رجلاً صالحًا سعيدًا[٣]، وقال ابن مَعينٍ[٤]، والنَّسائيّ[٥]، والدارقطنيّ[٦]، والذهبيّ[٧]: ثقةٌ، وقال أحمد: كان حسن الهيئة[٨]، وقال الذهبيّ: وأما ابن حِبّان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد..[٩]، وقال ابن حجر: ثقةٌ، من كبار العاشرة، أفحش ابن حِبّان القول فيه ولم يأت بدليل[١٠]. قلت: فهو ثقةٌ، ولم أجد أحداً تكلَّم فيه سوى ابن حِبّان، ولم يأت بدليل على ما ادّعى، وقد أخرج له مسلم وغيره. والله أعلم.

٢٩- خ م ل ت س ق: سَلَّام بن أبي مُطيع، مولى عمر بن أبي وهب الخزاعي، أبو سعيد البصريّ. قال ابن حِبّان: كان سيِّءَ الأخذِ، كثيرَ الوَهْم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[١١].

---

(١) تقريب التهذيب: ٢٦٠.
(٢) المجروحين:١: ٣٥١.
(٣) تاريخ الثقات: ٢١١، ٢١٢.
(٤) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ١١٨. الجرح والتعديل:٤: ٢٣٩.
(٥) تهذيب الكمال:١٢: ٢٦٤.
(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه: ٣٥.
(٧) تاريخ الإسلام:١٤: ١٨٧.
(٨) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٣٥٤.
(٩) ميزان الاعتدال:٢: ٢٥٣.
(١٠) تقريب التهذيب: ٢٦٠.
(١١) المجروحين:١: ٣٤١.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ صاحب سنة، وكان عبد الرحمن بن مَهْديّ يحدِّث عنه(١)، وقال أبو داود، والنَّسائيّ: ثقةٌ(٢)، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ(٣)، وفي رواية عن النَّسائيّ: ليس به بأسٌ(٤)، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث(٥)، وقال ابن عَدِيٍّ: ليس بمستقيم الحديث، عن قتادة خاصَّة(٦)، وقال: ولسَلَّام أحاديث حسان غرائب وإفرادات، وهو يُعَد من خطباء أهل البصرة ومن عقلائهم. ولم أرَ أحداً من المتقدِّمين نسبه إلى الضَّعف، وأكثر ما في حديثه أن روايته عن قتادة فيه أحاديث ليست بمحفوظة لا يرويها عن قتادة غيره، ومع هذا كله فهو عندي لا بأسَ به وبرواياته(٧)، وتعقَّب الذهبيّ ابن حِبّان في قوله: كثير الوَهْم... فقال: قد احتجّ به الشيخان، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن(٨)، وقال ابن حجر: ثقةٌ صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف(٩). قلت: فهو ثقةٌ صاحب سنة، وفي حديثه عن قتادة ضَعف، وأغرب ابن حِبّان حينما قال لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقد أخرج له الشيخان. والله أعلم.

٣٠- د س: شاذٌّ بن فياض، أبو عُبيدة اليَشْكُريّ، البصريّ. واسمه هلال وشاذٌّ لقبه. قال ابن حِبّان: كان ممن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد،

(١) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٢. ونحوه في:١: ٢٥٣.
(٢) تهذيب الكمال:١٢: ٣٠٠، سير أعلام النبلاء:٧: ٤٢٨.
(٣) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٢٧.
(٤) تهذيب الكمال:١٢: ٣٠٠، سير أعلام النبلاء:٧: ٤٢٨.
(٥) الجرح والتعديل:٤: ٢٥٩.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٣١٧.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال:٤: ٣٢٢.
(٨) سير أعلام النبلاء:٧: ٤٢٩. ونحوه في تاريخ الإسلام:١١: ١٤٢.
(٩) تقريب التهذيب: ٢٦١.

لا يُشتَغل بروايته، كان محمد بن إسماعيل البخاريّ رحمة الله عليه شديدَ الحَمْل عليه[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ ثقةٌ[٢]، وصحَّح الحاكم حديثه في المستدرك[٣]، وقال مسلمة بن قاسم: صاحب رقائق، لا بأسَ به، وقال الساجيّ: صدوقٌ عنده مناكير يرويها عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة[٤]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ[٥]، وقال: الحافظ الثقة[٦]، وقال: صدوقٌ، وقد وثَّقه أبو حاتمٍ[٧]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام وأفراد[٨]. قلت: فهو صدوقٌ، أما قول الساجيّ، فالمناكير من عمر بن إبراهيم في روايته عن قتادة، لا منه[٩]، ولم أقف على كلام البخاريّ فيه، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما ادعى فيه. والله أعلم.

٣١- د: شهاب بن خِراش بن حَوْشب بن يزيد، أبو الصَّلْت الشيبانيّ الحَوْشبيّ الواسطي، نزيل الرملة. قال ابن حِبّان: كان رجلاً صالحاً، وكان ممن يُخْطئُ كثيراً حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إلا عند الاعتبار. روى عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا ابتَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قط، إِلَّا كَانَ فِي أمته مُرْجِئَةٌ وَقَدَرِيَّةٌ، يُشَوِّشُونَ عليه أَمْرَ أُمَّتِهِ بَعْد، أَلَا وَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ والْمُرْجِئَةَ ملعونون عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا،

(١) المجروحين:١: ٣٦٣، ٣٦٤، ولم أجد للبخاري فيه كلاماً في التاريخ الكبير، ولا الأوسط، ولا الضعفاء الصغير. والله أعلم.
(٢) الجرح والتعديل:٩: ٧٨.
(٣) رقم ٢٠٠٨، ٢٧٧١،
(٤) تهذيب التهذيب:٤: ٢٩٩.
(٥) الكاشف:١: ٤٧٧.
(٦) سير أعلام النبلاء:١٠: ٤٣٣.
(٧) ميزان الاعتدال:٢: ٢٦٠.
(٨) تقريب التهذيب: ٢٦٣.
(٩) وعمر بن إبراهيم العبدي، قال ابن حجر: صدوقٌ، في حديثِه عن قتادة ضعفٌ. تقريب التهذيب: ٤١٠.

أَنَا آخِرُهُمْ» حدثناه الحسن بن سفيان، قال: ثنا سويد بن سعيد، ثنا شهاب بن خِرَاش[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن المبارك[٢]، وابن مَعينٍ[٣]، وابن المَدِينيّ[٤]، والعِجليّ[٥]، ومحمد بن عمار المَوْصِليّ، وعلي بن محمد المدائنيّ[٦]: ثقةٌ، وفي رواية عن ابن مَعينٍ[٧]، والنَّسائيّ[٨]: ليس به بأسٌ، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: صالحٌ[٩]، وقال أحمد: ما أرى به بأساً[١٠]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ، لا بأسَ به، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به[١١]، وقال ابن عَدِيٍّ: ولشهاب أحاديث ليست بكثيرة، وفي بعض رواياته ما يُنكر عليه، ولا أعرف للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره[١٢]، وقال عبد الرحمن بن مَهْديّ: لمْ أرَ أحداً أحسن وصفاً للسنة منه[١٣]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ مشهور، له ما يُستنكَر[١٤]، وقال: مشهور، ثقةٌ يُغرب[١٥]، وقال ابن

(١) المجروحين:١: ٣٦٢، والحديث أخرجه الآجري في الشريعة:٢: ٦٩٠، رقم ٣٠٨، ٢: ٨١٣، رقم ٣٩٣، والبيهقي في القضاء والقدر: باب ما ورد من التشديد على من كذَّب بقدر الله تعالى: ٢٨٧، رقم ٤٢٨.
(٢) الجرح والتعديل:٤: ٣٦٢.
(٣) تهذيب الكمال:١٢: ٥٧٠.
(٤) سؤالات السلمي للدارقطني: ١٩٣.
(٥) تاريخ الثقات: ٢٢٣.
(٦) تهذيب الكمال:١٢: ٥٧٠.
(٧) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٣٠، الجرح والتعديل:٤: ٣٦٢.
(٨) تهذيب الكمال:١٢: ٥٧٠.
(٩) تاريخ أسماء الثقات: ١١٤.
(١٠) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: ٢٥٣.
(١١) الجرح والتعديل:٤: ٣٦٢.
(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٥٤.
(١٣) سير أعلام النبلاء:٨: ٢٨٥.
(١٤) ميزان الاعتدال:٢: ٢٨١.
(١٥) المغني في الضعفاء:١: ٣٠١.

حجر: وثَّقه يحيى بن معين والجمهور، وشذَّ ابن حِبّان فذكره في الضعفاء وبالغ في توهينه[١]، وقال: صدوقٌ يُخْطئُ، من السابعة[٢]، وقال الشيخ أحمد شاكر: ثقةٌ صاحب سنة[٣]، قلت فهو صدوقٌ صاحب سنة، وله ما يُستنكر، وأما الحديث الذي ذكره ابن حِبّان فلعله مما لُقِّن به سويد بن سعيد، ولذلك ذكره الذهبيّ في ترجمة سويد بن سعيد[٤]. والله أعلم.

٣٢- بخ م ٤: شَهْر بن حَوْشب الأشعريُّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يروي عن الثقات المُعضلات، وعن الأثْبات المقلوبات، عادَلَ[٥] عبَّاد بن منصور في حَجَّةٍ له فسرق عيبته[٦]، فهو الذي يقول فيه القائل: لقد باع شهرٌ دينه بخريطة فمن يأمَنُ القراء بعدك يا شهر؟ ثم ذكر عن ابن عون أنه قال: إن شهراً نَزَكوه، إن شهراً نَزَكوه، وعن عمرو بن عليٍّ أنه قال: كان يحيى القطّان لا يحدّث عن شهر بن حوشب[٧].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ ليس به بأسٌ[٨]، وفي رواية: ثبْتٌ[٩]، وفي رواية هو[١٠]، ويعقوب بن سفيان[١١]، والعِجليّ[١٢]: ثقةٌ، وقال أحمد: ما أحسن

(١) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر:١: ٣٢٩.
(٢) تقريب التهذيب: ٢٦٩.
(٣) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:٢: ٥٢.
(٤) ميزان الاعتدال:٢: ٢٥٠.
(٥) عَدَلَ الرجل في المَحْمِل وعادَله: ركب معه. لسان العرب:١١: ٤٣٢.
(٦) العيبة: وعاء من أدَم ونحوه، يكون فيه المتاع. المعجم الوسيط:٢: ٦٣٩.
(٧) المجروحين:١: ٣٦١.
(٨) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان: ٥٤.
(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤٣٤.
(١٠) المرجع السابق:٤: ٢١٦، الجرح والتعديل:٤: ٣٨٣.
(١١) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٢٦.
(١٢) تاريخ الثقات: ٢٢٣.

حديثه، ووثَّقه[١]، وقال الترمذيّ: سألت محمد بن إسماعيل، عن شهر بن حوشب فوثَّقه وقال: إنما يتكلَّم فيه ابن عون[٢]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ، طعن فيه بعضهم[٣]، وقال الترمذيّ: قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بَهرام عن شهر بن حوشب، وقال محمد بن إسماعيل: شهرٌ حسَن الحديث، وقوَّى أمرَه، وقال: إنما تكلَّم فيه ابن عون[٤]، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به، وقال أبو حاتمٍ: ليس بدون أبي الزبير، لا يُحتجُّ بحديثه[٥]، قال ابن دقيق العيد: إذا لم يكن بدون أبي الزُّبَير، فقد احتجّ مسلم في الصحيح بأبي الزُّبَير[٦]، وقال ابن سعدٍ: كان ضعيفاً في الحديث[٧]، وقال الجُوزَجانِيُّ: أحاديثه لا تشبه حديث الناس[٨]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[٩]، وقال ابن عون: قد نزكوه، يعني بذلك رموه بشيءٍ ضعَّفوه[١٠]، قال عبد الحقِّ الإشبيليّ: وإنما طعنوا فيه لأنه كان ولِيَ أمر السلطان، وأحسن حديثه ما كان عن عبد الحميد عنه[١١]، وقال ابن عَدِيٍّ: ليس بالقويّ في الحديث، وَهو ممن لا يُحتجُّ بحديثه، ولاَ يُتدين به[١٢]، وقال موسى بن هارون: ضعيف[١٣]، وذكر ابن الصلاح توثيقه عن أحمد، وابن مَعينٍ، ثم قال: والقلب إلى هذا أمْيَل، وإن ذكره

(١) الجرح والتعديل:٤: ٣٨٣.
(٢) سنن الترمذي:٤: ٤٣٤، رقم ٢١٢١.
(٣) ميزان الاعتدال:٢: ٢٨٤.
(٤) سنن الترمذي:٥: ٥٨، رقم ٢٦٩٧.
(٥) الجرح والتعديل:٤: ٣٨٣.
(٦) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام:٤: ٢٣٨.
(٧) الطبقات الكبرى:٧: ٣١٢.
(٨) أحوال الرجال: ١٥٦.
(٩) الضعفاء والمتروكون: ٥٦.
(١٠) العلل ومعرفة الرجال:٣: ١٣٤، الضعفاء الكبير:٢: ١٩١، تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٦٨١.
(١١) الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم:٤: ٢١٣.
(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٦٤.
(١٣) تهذيب الكمال:١٢: ٥٨٣.

جماعة في كتبهم في الضعفاء، وقد ذكره أبو نُعيم الحافظ فيمن ذكرهم في حلية الأولياء، وما ذُكِر في جرحه من أخذه خريطة من بيت المال على جهة الخيانة له مَحْمَل يَدرأ عنه القَدْح المُسْقط، وقول ابن حِبّان إنه سرق عيْبة من عَديله في الحجِّ غير مقبول(١)، وقال صالح جزرة: قدِم على الحجّاج فحدَّث بالعراق، ولم يوقَف منه على كذِبٍ، وكان رجلا يتنسَّك(٢)، وقال ابن القطّان: لم أسمع لمضعِّفيه حجة، وما ذكروه من تزيِّيه بزيّ الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة مما استُحفِظ من المغنم؛ كله إمَّا لا يصحّ، وإما خارج على مَخرجٍ لا يضرّه، وقال: مُختلفٌ فيه(٣)، وقال الذهبيّ عن سرقة الخريطة: إسنادها منقطع، ولعلّها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأوّلا أن له في بيت مال المسلمين حقاً، وقال: الرجل غير مدفوع عن صِدقٍ وعلمٍ، والاحتجاج به مترجِّح(٤)، وقال العِراقيّ: مُختلفٌ فيه(٥)، وقال الهيثمي: اختلف في الاحتجاج به(٦)، وقال ابن حجر: صدوقٌ كثير الإرسال والأوهام، مات سنة اثنتي عشرة ومائة(٧)، وقال: شهرٌ حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضَّعف(٨)، قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، ولا حجة لمن ضعَّفه، كما قال ابن القطّان. والله أعلم.

٣٣- د ت ق: صالح بن نَبْهان مولى التوأمة. قال ابن حِبّان: تغيَّر في سنة خمس وعشرين ومائة وجعل يأتي بالأشياء التي تُشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميّز فاستحقّ

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: ١٢٤، ١٢٥.
(٢) ميزان الاعتدال:٢: ٢٨٥.
(٣) بيان الوهم والإيهام:٣: ٣٢١، ٣: ٥٩١.
(٤) سير أعلام النبلاء:٤: ٣٧٥، :٤: ٣٧٨.
(٥) طرح التثريب في شرح التقريب:٢: ١٤٦.
(٦) مجمع الزوائد:١: ٢٧.
(٧) تقريب التهذيب: ٢٦٩.
(٨) فتح الباري:٣: ٦٥.

التَّرْك. ثم ذكر عن مالك أنه قال: لم يكن بثقة، وعن ابن مَعينٍ قال: قد كان خَرِف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبْتٌ. ثم قال ابن حِبّان: هذا الذي قاله أبو زكريا رحمة الله عليه هو كذلك لو تميّز حديثه القديم من حديثه الأخير، فأما عند عدم التّمييز لذلك واختلاط البعض بالبعض يرتفع به عدالة الإنسان حتى يصير غير مُحتجّ به، ولا مُعتبَر بما يرويه(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن معينٍ: ثقةٌ حجةٌ(٢)، وفي رواية: ثقةٌ، وكان خَرِف قبل أن يموت، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبْتٌ(٣). وقال ابن المَدِينيّ: ثقةٌ إلا أنه خَرِف وكَبِر فسمع منه قومٌ وهو خَرِفٌ كبير فكان سماعهم ليس بصحيح، سفيان الثوريّ سمع منه بعد ما خَرِف، وكان ابن أبي ذئب قد سمع منه قبل أن يَخْرِف(٤)، وقال العِجليّ: مدنيٌّ ثقةٌ(٥)، وقال أحمد: صالح الحديث، ما أرى به بأساً من سمع منه قديماً(٦) وذكره ابن خلفون في الثقات(٧)، وقيل لأحمد: إن مالكا قال ليس بثقةٍ، فقال: مالكٌ كان قد أدرك صالحاً وقد اختلط، أو هو كبيرٌ، ما أعلم به بأساً من سمع قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة(٨)، وقد حسَّن البخاريّ حديثه(٩)، وقال ابن عَدِيٍّ: هو في نفسه ورواياته لا بأسَ به إذا سمعوا منه قديماً والسماع القديم منه: سمع منه ابن أبي ذئب، وابن جُرَيجٍ،

(١) المجروحين:١: ٣٦٥، ٣٦٦.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٨٥.
(٣) الجرح والتعديل:٤: ٤١٨، الضعفاء الكبير:٢: ٢٠٤، الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٨٥.
(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعليٍّ بن المَدينيّ: ٧٩، ٨٠.
(٥) تاريخ الثقات: ٢٢٧.
(٦) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٩٠، ٣: ١١٥.
(٧) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي:٦: ٣٤٦.
(٨) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٣١١، الجرح والتعديل:٤: ٤١٧، الضعفاء الكبير:٢: ٢٠٤.
(٩) علل الترمذي الكبير:٢٤، رقم ٢١.

وزياد بن سعد، وغيرهم ممن سمع منه قديماً، فأما من سمع منه بآخره فإنه سمع وهو مختلط، ولَحِقه مالكٌ والثوريّ وغيرهم بعد الاختلاط، وحديث صالحٍ الذي حدَّث به قبل الاختلاط، ولا أعرف له حديثاً مُنكَراً إذا روى عنه ثقةٌ، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب ويكون ضعيفاً فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قِبَله، وصالح مولى التوأمة لا بأس برواياته وحديثه[١]، وقال الذهبيّ: تابعيٌّ صدوقٌ، لكنه عمَّر واختلط[٢]، وقال إبراهيم الأبناسيّ: مختلف في الاحتجاج به[٣] وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس بقويٍّ في الحديث[٤]، وقال النَّسائيّ[٥]، وأبو زُرْعة: ضعيف، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقويٍّ[٦]، وقال الجُوزَجانِيُّ: تغيَّر أخيراً فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسِنِّه وسماعه القديم، وأما الثوريُّ فجالسه بعد التغيُّر[٧]، وقال يحيى القطّان: لم يكن بثقة. وقال ابن عيينة: لقيت صالحاً مولى التوأمة سنة خمس أو ست وعشرين ومائة أو نحوها، وقد تغيَّر، ولقيه الثوريُّ بعدي[٨]، وقال ابن حجر: صدوقٌ اختلط بآخره، قال ابن عَدِيٍّ: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذِئب وابن جُرَيجٍ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة[٩]. قلت: فهو صدوقٌ اختلط بآخره، أما من ضعَّفه فكأنه ضعَّفه بسبب الاختلاط، أو بسبب رواية الضعفاء عنه، وقد ميَّز العلماء من سمع منه قبل اختلاطه، فقد سمع منه قديماً: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وابن جُرَيجٍ، وزياد بن سعد، وأَسِيد بن أبي أَسِيد، وسعيد بن

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٨٨، ٨٩.
(٢) المغني في الضعفاء:١: ٣٠٥.
(٣) الشذا الفياح:٢: ٦٧٤.
(٤) الجرح والتعديل:٤: ٤١٧.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٥٧.
(٦) الجرح والتعديل:٤: ٤١٨.
(٧) أحوال الرجال: ٢٤٨، الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٨٤.
(٨) ميزان الاعتدال:٢: ٣٠٣.
(٩) تقريب التهذيب: ٢٧٤.

أبي أيوب، وعبد الله بن علي الأفريقي، وعمارة بن غَزِية، وموسى بن عقبة. وممن سمع منه بعد الاختلاط مالك بن أنس، والسفيانان[١]، وأما زَعْم ابن حِبّان بأنه لم يتميّز حديثه قبل الاختلاط وبعده، فليس بصحيحٍ. والله أعلم.

٣٤- ٤: عاصم بن ضَمرة السَّلُولي، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان رديء الحفظ، فاحشَ الخطأ، رفع عن عليٍّ قولَه كثيراً، فلما فحُش ذلك في روايته استحقّ التَّرْك، على أنه أحسن حالاً من الحارث[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٣]، وابن المَدِينيّ[٤]، وابن سعدٍ[٥]، والعِجليّ[٦]: ثقةٌ، وقال الترمذيّ: هو ثقةٌ عند بعض أهل الحديث[٧]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ثقةٌ شيعيٌّ روى عنه أبو إسحاق[٨]، وقال أحمد: هو عندي حجة[٩]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[١٠]، وقال ابن عَدِيٍّ: لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن علي مما تفرّد به ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصمٍ قوم ثقاتٌ، البَلِيَّة من عاصمٍ ليس ممن يروي عنه[١١]، وقال الذهبيّ: هو حَسَن الحديث[١]،

(١) يراجع: علل الترمذي الكبير:٢٤، رقم ٢١، الجرح والتعديل:٤: ٤١٧. الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٨٨، ميزان الاعتدال:٢: ٣٠٣، الشذا الفياح:٢: ٧٦٣، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ٤٥٦، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات:٢٦١، وما بعدها.

(٢) المجروحين:٢: ١٢٥، ١٢٦.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٤٩.

(٤) الجرح والتعديل:٦: ٣٤٥.

(٥) الطبقات الكبرى:٦: ٢٤٥.

(٦) تاريخ الثقات: ٢٤١.

(٧) سنن الترمذي:٢: ٤٩٤، حديث رقم: ٥٩٩.

(٨) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية ابن طهمان: ٦٥، تاريخ أسماء الثقات: ١٥٠.

(٩) ميزان الاعتدال:٢: ٣٥٢.

(١٠) تهذيب الكمال:١٣: ٤٩٨، تاريخ الإسلام: ٥: ٤٢٧.

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٦: ٣٨٧.

الحديث[١]، وقال ابن حجر: صدوقٌ، مات سنة أربع وسبعين ومائة[٢]. قلت: فهو صدوقٌ، وقد بالغ ابن حِبّان حينما قال استحقّ التَّرْك. والله أعلم.

٣٥- خ د س ق: عبَّاد بن راشد التميميّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمِّد لها، فبطل الاحتجاج به، وروى عن الحسن قال: حدثنا سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وعمران بن حُصين، ومَعقِل بن يسار، وسَمُرة بن جُندب، وجابر بن عبد الله، "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْحِجَامَةِ يَوْمَ السّبْتِ وَيَوْمَ الأَرْبِعَاءِ، وَقَالَ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَأَصَابَهُ بَيَاضٌ فَلَا يَلُومن إِلَّا نَفسه". أخبرناه بن قتيبة قال حدثنا صفوان بن صالح الدمشقيّ، قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن عباد بن راشد، عن الحسن[٣]، وروى بهذا الإسناد حديثاً طويلاً أكثرها موضوعة، والحسن رحمه الله لم يشَافِه ابن عمر، ولا أبا هريرة، ولا سَمُرة بن جُندب، ولا جابر بن عبد الله، وقد سمع من مَعقِل بن يسار، وعمران بن حُصين، والحسن ما رأى بدرياً قط، خلا عثمان بن عفان، وعثمان يُعدّ من البدريِّين ولم يشاهد بدراً[٤].

(١) تاريخ الإسلام: ٥: ٤٢٧.

(٢) تقريب التهذيب: ٢٨٥.

(٣) قال الدارقطنيّ: قول أبي حاتم أن ضمرة روى هذا الحديث، عن عبَّاد بن راشد، عن الحسن، وَهْمٌ، إنما رواه ضمرة، عن عبَّاد بن كثير الفلسطيني، عن عثمان الأعرج، عن الحسن. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ١٩٧. وقال ابن حجر: وليس هو من رواية عبَّاد بن راشد، إنما هو من رواية عبَّاد بن كثير، فهذا عندي من أوهام ابن حبّان. تهذيب التهذيب:٥: ٩٣. وعبَّاد بن كثير الفلسطينيّ ضعيفٌ، كما قال ابن حجر في تقريب التهذيب: ٢٩٠.

(٤) المجروحين:٢: ١٦٣.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ ثقةٌ[١]، وفي رواية: شيخٌ ثقةٌ صدوقٌ صالحٌ، وقال: عباد بن راشد أثبت حديثاً من عبَّاد بن ميسرة المِنقريّ[٢]، وقال البزَّار[٣]، والعِجليّ[٤]: ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ: صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث، وأنكر على البخاريّ إدخال اسمه في كتاب الضعفاء، وقال: يُحوَّل من هناك[٥]، وقال ابن عَدِيٍّ: عبَّاد بن راشد هذا ليس حديثه بالكثير وحديثه مقدار ما له مما ذكرته وما لمْ أذكره على الاستقامة[٦]، وقال الساجيّ: صدوقٌ، وقال الأزديّ: تركه يحيى القطّان، وكان صدوقاً[٧]، وقال البخاريّ: يَهِم شيئاً، وتركه يحيى القطّان[٨]، وقال أبو داود ضعيف، وقال ابن المَدِينيّ: لا أعرف حاله، وقال الأزديّ: تركه يحيى القطّان، وكان صدوقاً، وقال ابن البرقي[٩]، والنَّسائيّ[١٠]: ليس بالقويّ، وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه ضَعْف[١١]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ[١٢]، وقال: صدوقٌ إمام[١٣]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام[١٤]. قلت: فهو صدوقٌ كما قال الذهبيّ، وقد أخرج له البخاريّ، أما

(١) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٣٦٨.
(٢) الجرح والتعديل:٦: ٧٩.
(٣) كشف الاستار:١: ٧٢.
(٤) تاريخ الثقات: ٢٤٦.
(٥) الجرح والتعديل:٦: ٧٩.
(٦) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٥٥٠.
(٧) تهذيب التهذيب:٥: ٩٢.
(٨) الضعفاء الصغير:٧٥.
(٩) تهذيب التهذيب:٥: ٩٢.
(١٠) الضعفاء والمتروكون: ٧٤.
(١١) المعرفة والتاريخ:٢: ١٢٦.
(١٢) من تُكلم فيه وهو موثق: ٢٨٣، ميزان الاعتدال:٢: ٣٦٥.
(١٣) سير أعلام النبلاء:٧: ١٨١.
(١٤) تقريب التهذيب: ٢٩٠.

الحديث الذي ذكره ابن حِبّان فليس من حديثه، وإنما هو من حديث عبَّاد بن كثير الفلسطيني، وهو ضعيف، وقد وَهِم ابن حِبّان في نسبته إلى عبّاد بن راشدٍ. والله أعلم.

٣٦- م د ت ق: عبَّاد بن أبي صالح السَّمَّان، واسمه عبد الله بن أبي صالح، وعبَّادٌ لقب. قال ابن حِبّان: يتفرد عن أبيه بما لا أصل له من حديث أبيه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روى عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»[(١)] أخبرناه ابن خزيمة، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هُشَيم، قال: حدثنا عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه. وهذا خبر مشهور لعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المَقبُريّ[(٢)] عن جَدِّه، عن أبي هريرة، وعبد الله بن سعيد المقبُريّ يقال له عبَّاد أيضاً[(٣)].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن المَدِينيّ: ثقةٌ ثبْتٌ[(٤)]، وقال ابن مَعينٍ [(٥)]، والعِجليّ[(٦)]: ثقةٌ، وقال الساجيّ والأزديّ: ثقةٌ إلا أنه روى عن أبيه ما لم يُتابَع عليه[(٧)]، وقال ابن

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأيمان: باب يمين الحالف على نية المستحلف:٣: ١٢٧٤، رقم ١٦٥٣. من طريق هُشيم بن بَشير، أخبرنا عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبُريّ، ويقال أبا عباد. قال يحيى القطان: استبان لي كذبه في مجلس. الضعفاء الصغير: ٦٥، وقال ابن حبّان: كان ممن يقلب الأخبار ويَهِم في الآثار حتى يسبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمِّد لها. المجروحين:٢: ٩، وقال ابن حجر: متروك. تقريب التهذيب: ٣٠٦.

(٣) المجروحين:٢: ١٦٤.

(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: ١١١.

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ١٨٢، الجرح والتعديل:٦: ٧٩.

(٦) تاريخ الثقات: ٢٤٦.

(٧) تهذيب التهذيب:٥: ٢٦٤.

سعدٍ: كان قليل الحديث مُستضعَفاً[١]، وقال البخاريّ في تاريخه الصغير: مُنكَر الحديث[٢]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ، قال ابن المَدِينيّ ليس بشيءٍ[٣]، وقال: وُثِّق، وقال ابن المَدِينيّ: ليس بالقويّ[٤]، وقال: صالح الحديث، قال علي بن المَدِينيّ: ليس بشيءٍ[٥]، وقال: مختلف في توثيقه وحديثه حسن[٦]، وقال ابن حجر: لين الحديث، من السادسة[٧]. قلت: فهو مُختلفٌ في توثيقه، وحديثه حسن، أما الحديث الذي ذكره ابن حِبّان فقد أخرجه مسلم في الصحيح. والله أعلم.

٣٧- د: عَبَّاد بن عَبَّادٍ الرَّمليُّ، أبو عُتبة الخوَّاص، الأُرْسُوفي. قال ابن حِبّان: كان ممن غَلَب عليه التقشُّف والعبادة حتى غَفَل عن الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على حَسَب التَّوهُّم حتى كثُر المناكير في روايته على قِلَّتها، فاستحقّ التَّرْك[٨].

(١) الطبقات الكبرى:٥: ٤٢٦.
(٢) تهذيب التهذيب:٥: ٢٦٤.
(٣) المغني في الضعفاء:١: ٣٢٥، وفي نسبة هذا القول لابن المَدينيّ نظر، فقد قال البخاري في ترجمة عبَّاد: روى عنه حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عبَّاد بن ذكوان، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في نفقة المتوفَّى، وقال شعبة وابن عيينة: عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عبَّاس رضى الله عنهما، قال عليٌّ: عبَّاد ليس بشيءٍ في هذا. التاريخ الكبير:٦: ٣٨. قلت: فهو ليس بشيءٍ في هذا الحديث، والصواب رواية عطاء عن ابن عباس. وليس الضعف في حاله مطلقاً، وأنا أتعجّب من العُقيليّ، وابن عديّ، والمِزِّيّ، وابن حجر في نقلهم عن البخاريّ أن ابن المَدينيّ قال فيه: ليس بشيءٍ، لأن هذا القول يوهِم ضَعْفه مطلقاً، ولم ينقلوا النص كاملاً كما ورد في تاريخ البخاري، وبه يتضح أن المراد ليس بشيءٍ في الرواية المذكورة فقط. والله أعلم. يراجع: الضعفاء الكبير:٣: ١٣٣، الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٥٥٤، وتهذيب الكمال:١٥: ١١٧، وتهذيب التهذيب:٥: ٢٦٣.
(٤) من تُكلم فيه وهو موثق: ٢٨٥.
(٥) ميزان الاعتدال:٢: ٣٦٦.
(٦) الكاشف:١: ٥٦٢.
(٧) تقريب التهذيب: ٣٠٨.
(٨) المجروحين:٢: ١٧٠.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [١]، والعِجليّ[٢]: ثقةٌ، وقال يعقوب بن سفيان: كان من الزُّهّاد والعُبَّاد، ثقة[٣]، وقال أبو حاتمٍ: من العُبَّاد[٤]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٥]. وقال المِزِّيّ: كان من فضلاء أهل الشام وعُبَّادهم[٦]، وقال الذهبيّ: وثّقوه[٧]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِمُ، أفحش ابن حِبّان فقال يستحق التَّرْك، من التاسعة[٨]. قلت: لم يُجرِّحه سوى ابن حِبّان، وقد أثنى عليه العلماء ووثَّقوه، فهو ثقةٌ عابدٌ، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

٣٨- خ ت ق: عَبّاد بن يعقوب الرَّواجِني، أبو سعيد الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان رافضياً داعيةً إلى الرفْض، ومع ذلك يروي المناكيرَ عن أقوامٍ مشاهير، فاستحقّ التَّرْك. وهو الذي روى عن شَريك، عن عاصمٍ، عن زِرٍّ، عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتم معاوية على مِنبري فاقتلوه" أخبرناه الطبريّ، قال: حدثنا محمد بن صالح، قال: حدّثنا عبَّاد بن يعقوب، عن شَريك[٩].

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي: ١٤٥، الجرح والتعديل:٦: ٨٣.
(٢) تاريخ الثقات: ٢٤٧.
(٣) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٣٧.
(٤) الجرح والتعديل:٦: ٨٣.
(٥) الثقات:٨: ٤٣٥.
(٦) تهذيب الكمال:١٤: ١٣٤.
(٧) الكاشف:١: ٥٣٠.
(٨) تقريب التهذيب: ٢٩٠.
(٩) المجروحين:٢: ١٧٢. والحديث أخرجه من طريق عبَّاد بن يعقوب الرواجني، عن الحكم بن ظُهير، عن عاصم، عن زِر، عن عبد الله: ابن الجوزي في الموضوعات:٢: ٢٤. قال الدارقطنيّ: بعد أن ذكر كلام ابن حبّان: قول أبي حاتم: عباد بن يعقوب ضعيف، خطأ منه. وقوله: إن عبَّاداً حدَّث عن شَرِيك، عن عاصم، عن زِر، حديث معاوية، فغلطٌ بيِّن. لم يحدّث بهذا الحديث شَريك، ولا رواه عبّاد عنه. وإنما حدَّث عبَّادٌ بهذا الحديث، عن الحكم بن ظُهَيْر، عن عاصم، عن زِرٍ، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد رواه أيضاً مع عبَّاد عن الحكم بن ظُهَيْر: محمد بن عبيد المحاربي. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٠٢. والحكم بن ظُهَيْر الفَزاري. قال فيه ابن حجر: متروك، رُمي بالرفض، اتهمه ابن معين. تقريب التهذيب: ١٧٥.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ: كوفيٌ شيخٌ[١]، وقال الدارقطنيّ: شيعيٌّ صدوقٌ[٢]، وقال ابن عَدِيٍّ: فيه غُلوٌ فيما فيه من التشيّع، وروى أحاديث أُنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم[٣]، وقال أبو عبد الله الحاكم: كان أبو بكر ابن خزيمة يقول: حدّثنا الثقة في روايته، المتّهم في دينه، عبَّاد بن يعقوب[٤]، وقال الذهبيّ: حافظ حجَّة[٥]، وقال: هو رافضيٌّ ضالٌ لكنه صادقٌ، وهذا نادر[٦]، وقال ابن حجر: صدوقٌ رافضيٌّ، حديثه في البخاريّ مقرون، بالغ ابن حِبّان فقال يستحقُّ التَّرْك، مات سنة خمسين ومائتين[٧]. قلت: فهو صدوقٌ مبتدع لكنه صادقٌ في الرواية كما قال ابن خزيمة، والذهبيّ، ولذلك أخرج له البخاريّ، أما الحديث المذكور فالعلة من الحكم بن ظُهَيْر، وليست منه، وقد وَهِم ابن حبان في نسبته إلى شريك عن عاصم، وإنما هو عن الحكم بن ظُهير عن عاصم. والله أعلم.

٣٩- بخ ٤: عُبَادَة بن مسلم الفَزاريُّ، أبو يحيى البصريُّ، ويقال: الكوفيُّ[٨].

قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث على قِلَّته، ساقط الاحتجاج بما يرويه،

---

(١) الجرح والتعديل:٦: ٨٨. والذي في تهذيب الكمال:١٤: ١٧٧، وميزان الاعتدال:٢: ٣٧٩، نقلا عن أبي حاتم: شيخ ثقة.

(٢) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢٥٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٥٥٩.

(٤) تهذيب الكمال:١٤: ١٧٧.

(٥) العبر في خبر من غبر:١: ٣٥٨.

(٦) تاريخ الإسلام:٨: ١٠٦، ونحوه في ميزان الاعتدال:٢: ٣٧٩.

(٧) تقريب التهذيب: ٢٩١.

(٨) في المجروحين:٢: ١٧٣، والثقات لابن حبّان:٧: ١٦٠، عَبّاد بن مسلم. وهو وَهْمٌ، وصوابه: عُبادة. وقد نبّه على ذلك الدارقطنيّ فقال: هذا عُبادة بن مسلم الفزاريُّ، وقد وَهِم في تسميته عَباداً، وأبو داود الذي حدَّث عنه عُبادة هو: نُفيع الأعمى، كان كذَّابا، يروى عن: أبي برزة، وأنس، وعمران بن أبي أوفى، والبراء، وزيد بن أرقم بأحاديث لم يروها عنهم غيره، كذَّبه قتادة ومن بعده. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٠٣. وقد نبّه على ذلك أيضاً: المزِّيّ في تهذيب الكمال:١٤: ١٩٢، ومُغلطاي في إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٧: ١٩٢، والذهبيُّ في ميزان الاعتدال:٢: ٣٨٠.

لتنكُّبه عن مَسْلك المتقنين في الأخبار، وأحسَبه الذي يروي عن الحسن، الذي يروي عنه الثوريّ وأبو نُعيم، فإن كان كذلك فهو مولى بني حِصن، كوفيٌّ يُخطئُ[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال وكيعٌ[٢]، وابن مَعينٍ [٣]، والنَّسائيّ[٤]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به[٥]، وقال يعقوب بن سفيان: صالح الحديث[٦]، وذكره ابن حِبّان[٧]، وابن شاهين[٨]، في الثقات، وقال ابن خلفون: كان من علماء أهل الشام وسادتهم وخيارهم، وثَّقه ابن نُميرٍ، وابن عبد الرحيم التبَّان، وغيرُهما[٩]، وقال ابن حجر: ثقةٌ، اضطرب فيه قول ابن حِبّان، من السادسة[١٠]. قلت: فهو ثقةٌ، وقد وَهِم ابن حِبّان في تسميته عبَّاداً، وفي تضعيفه. والله أعلم.

٤٠- س ق: عبد الله بن بِشْر بن النَّبْهان الرَّقِّيّ، مولى بني يَرْبوع، قاضي الرَّقة، أصله من الكوفة. قال ابن حِبّان: كان ممن يَروي عن الثقات مالا يُشبِه حديث الأثْبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديثُ صناعتُه أنها مقلوبةٌ[١١].

(١) المجروحين:٢: ١٧٣.
(٢) التاريخ الكبير:٦: ٩٥.
(٣) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ١٤٢، ورواية الدوري:٣: ٣٧١، الجرح والتعديل:٦: ٩٦.
(٤) تهذيب الكمال:١٤: ١٩١.
(٥) الجرح والتعديل:٦: ٩٦.
(٦) المعرفة والتاريخ:٣: ١٨٧.
(٧) الثقات:٧: ١٦٠، وسماه عَبَّاد بن مسلم.
(٨) تاريخ أسماء الثقات: ١٧٥.
(٩) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:٧: ١٩٤.
(١٠) تقريب التهذيب: ٢٩٢.
(١١) المجروحين:٢: ٣٢.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ، من خِيار المسلمين[١]، وفي رواية: ثقةٌ، ليس به بأسٌ[٢]، وفي رواية: ثقةٌ صدوقٌ[٣]، وفي رواية: ثقةٌ[٤]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ[٥]، وقال أحمد: ما أرى به بأساً[٦]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٧]، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به[٨]، وقال ابن عَدِيٍّ: أحاديثه عندي مستقيمة[٩]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[١٠]، وقال ابن خلفون في الثقات: كان عابداً زاهداً، إلا أنه ليس بالقويّ في الزُّهْريّ، وقال الدارقطنيّ: ليس بالحافظ[١١]، وقال عثمان الدارميّ: ليس بذاك[١٢]، وقال الحاكم: يُحدِّث عن الأعمش بمناكير[١٣]، ثم غفل الحاكم فأخرج له في المستدرك، وزعم أن مسلماً أخرج له[١٤]، وليس كما قال[١٥]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه وحديثه حسن. ولذلك قال ابن المُلقِّن: اختُلف في الاحتجاج به[١٦]، ولم يأتِ ابن حِبّان بدليل على ما ادّعاه. والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل:٥: ١٤.
(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان: ٩١.
(٣) معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية ابن محرز:١: ١١١.
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٦٠، ورواية الدوري: ٣: ٤٥٠.
(٥) الكاشف:١: ٥٤٠.
(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم: ٢٢٧.
(٧) تهذيب الكمال:١٤: ٣٣٨.
(٨) الجرح والتعديل:٥: ١٤.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٤٠٤.
(١٠) الثقات:٧: ٥٦.
(١١) تهذيب التهذيب:٥: ١٦٠.
(١٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٦٠.
(١٣) سؤالات مسعود السِّجزي للحاكم النيسابوريّ: ١٢٣..
(١٤) المستدرك على الصحيحين:١: ١٠٩، رقم ١٤٤.
(١٥) تهذيب التهذيب:٥: ١٦٠.
(١٦) البدر المنير:٥: ٢١١.

٤١- خت م ٤: عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المِسْور بن مَخرَمة المَخْرميّ، من أهل المدينة. قال ابن حِبّان: كان كثيرَ الوَهْم في الأخبار، حتى يَروي عن الثقات ما لا يُشْبه حديث الأثْبات، فإذا سمعها مَنِ الحديث صناعته شهد أنها مقلوبة، فاستحقَّ التَّرْك[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ ثقةٌ[٢]، وقال البخاريّ: صدوقٌ ثقةٌ[٣]، وقال الحاكم: ثقةٌ مأمون[٤]، وقال أحمد[٥]، والعِجليّ[٦]، وابن المَدِينيّ، وبكَّار بن قُتيبة: ثقةٌ، وقال البرقيّ: ثبْتٌ[٧]، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، صدوقٌ وليس بثبْتٍ[٨]، وقال الترمذيّ: مدنيٌّ ثقةٌ عند أهل الحديث[٩]، وفي رواية عن أحمد: ليس بحديثه بأسٌ، وقال أبو حاتمٍ[١٠]، والنَّسائيّ[١١]: ليس به بأسٌ، وقال ابن خِرَاشٍ: صدوقٌ[١٢]، وقال ابن سعدٍ: كان عالماً بالمغازي والفتوى... وكان كثير الحديث[١٣]، وتعقَّب الذهبيُّ ابن حِبّان فقال: وقد أسرف ابن حِبّان وبالغ، فذكر قوله ثم قال: كيف يُتركُ وقد احتجّ مثل الجماعة به سوى البخاريّ، ووثَّقه مثل أحمد؟[١٤]، وقال ابن حجر: قال ابن حِبّان كان كثير الوَهْم فاستحقّ التَّرْك، كذا

(١) المجروحين:٢: ٢٧.
(٢) تهذيب التهذيب:٥: ١٧٢.
(٣) العلل الكبير للترمذي: ١٦١، رقم ٢٧٣.
(٤) تهذيب التهذيب:٥: ١٧٣.
(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٢١٠، الجرح والتعديل:٥: ٢٢.
(٦) تاريخ الثقات: ٢٥٢.
(٧) تهذيب التهذيب:٥: ١٧٣.
(٨) تاريخ ابن أبي خيثمة:٢: ٣٤٩، الجرح والتعديل:٥: ٢٢.
(٩) سنن الترمذي:٤: ٦٦٩، رقم ٢٥١٩.
(١٠) الجرح والتعديل:٥: ٢٢.
(١١) تهذيب الكمال:١٤: ٣٧٤.
(١٢) تهذيب التهذيب:٥: ١٧٣.
(١٣) الطبقات الكبرى:٥: ٤٧٤.
(١٤) سير أعلام النبلاء:٧: ٣٢٩.

قال، وكأنه أراد غيره فالتَبس عليه[١]. قلت: فهو ثقةٌ بتوثيق العلماء السابقين له، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم، لذلك تعقّبه الذهبيّ، وابن حجر. والله أعلم.

٤٢- ص[٢]: عبد الله بن شَرِيك العامري. قال ابن حِبّان: كان غالياً في التَّشيُّع، يروي عن الأثْبات ما لا يُشبه حديث الثقات، فالتنكّب عن حديثه أولى من الاحتجاج به، وقد كان مع ذلك مُخْتارياً[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد، وابن مَعينٍ ، وأبو زُرْعة: ثقةٌ[٤]، وقال يعقوب بن سفيان: ثقةٌ، من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيّع[٥]، وفي رواية عن أحمد قال: ما أعلم به بأساً[٦]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٧]، وقال الدارقطنيّ: لا بأسَ به[٨]، وذكره ابن حِبّان، وابن شاهين في الثقات[٩]، وفي رواية عن النَّسائيّ قال: ليس بالقويّ، مُختاريٌّ[١٠]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقويٍّ[١١]، وقال

(١) تهذيب التهذيب:٥: ١٧٣.
(٢) في تقريب التهذيب رمز له س وهو خطأ، فلم يُخرِّج له النَّسائيّ في السنن، وإنما أخرج له في خصائص عليٍّ رقم ٤٠، ٤١، ٦٠، ٦١، ٧٧، ومن أجل ذلك ذكرته في البحث.
(٣) المجروحين:٢: ٢٦، ومختاريٌّ أي من أتباع مختار بن أبي عبيد الثقفى. وكان المختار ممن خرج على الحسن بن علي بن أبي طالب، ثم صار مع ابن الزبير بمكة فولَّاه الكوفة، فغلب عليها ثم خلع ابن الزبير، ودعا إلى الطلب بدم الحسين، فالتفَّت عليه الشيعة، وكان يُظهر لهم الأعاجيب، ثم جهَّز عسكراً مع إبراهيم بن الأشتر إلي عبيد الله بن زياد وقتله سنة خمس وستين، ثم توجَّه بعد ذلك مصعب بن الزبير إلى الكوفة فقاتله، فقُتل المختار وأصحابه وذلك سنة سبع وستين. يراجع: الملل والنحل:١: ١٤٧، لسان الميزان:٦: ٧.
(٤) الجرح والتعديل:٥: ٨١.
(٥) المعرفة والتاريخ:٣: ٩٨، تهذيب التهذيب:٥: ٢٥٣.
(٦) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٨٤.
(٧) تهذيب الكمال:١٥: ٨٨.
(٨) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٣٩.
(٩) الثقات لابن حبان:٧: ٤١، تاريخ أسماء الثقات: ١٣١.
(١٠) الضعفاء والمتروكون:٦٥.
(١١) الجرح والتعديل:٥: ٨١.

الجُوزَجانِيُّ: مختاريٌّ كذَّاب[١]، وقال ابن عَدِيٍّ: ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير[٢]، وقال أبو الفتح الأزديّ: من أصحاب المختار، لا يُكتَب حديثه[٣]، وقال الذهبيّ: كان في أوائل أمره من أصحاب المختار، ولكنه تاب[٤]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يتشيّع، أفرط الجُوزَجانِيُّ فكذَّبه، من الثالثة[٥]. قلت: فهو صدوقٌ يتشيّع، وحديثه حسن، أمَّا أنه كان مع المختار فقد رجع عن رأيه كما قال الذهبيّ، ولذلك وثَّقه الأئمة، وأما التشيّع، فلا يُترك حديثه من أجله، طالما أنه صادقٌ، ولم يَرْوِ ما يؤيد بِدْعته. والله أعلم.

٤٣- خت د ت ق: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم، أبو صالح المصري، كاتب اللّيث بن سعد. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث جداً، يروي عن الأثْبات مالا يُشبه حديث الثقات، وعنده المناكير الكثيرة عن أقوامٍ مشاهير أئمة، وكان في نفسه صدوقاً يَكتُب للَّيث بن سعد الحساب، وكان كاتبه على الغَلّات، وإنما وقع المناكير في حديثة من قِبَل جارٍ له رجل سوءٍ. سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جارٌ بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخِ عبد الله بن صالحٍ، ويَكتب في قِرطاسٍ بخط يُشبه خطَّ عبد الله بن صالح، ويَطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدِّث به، فيتوهّم أنه خطّه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره. ثم ذكر له ستة أحاديث، وقال: فيما يشبه هذه الأحاديث التي ينكرها من أمعن في صناعة الحديث، وعَلِم مسالك الأخبار، وانتقاد الرجال[٦].

(١) أحوال الرجال:٥٢.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٢٨٦.
(٣) تهذيب التهذيب:٥: ٢٥٣.
(٤) ميزان الاعتدال:٢: ٤٣٩.
(٥) تقريب التهذيب: ٣٠٧.
(٦) المجروحين:٢: ٤٠.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال عبد الملك بن شُعَيْب بن الليث: ثقةٌ مأمون، قد سمع من جَدِّي حديثه، وكان يحدَّث بحضرة أبي، وأبي يحضّه على التَّحديث، وقال أبو حاتمٍ: سمعت أبا الأسود النضر بن عبد الجبار وسعيد بن عُفَيْر يُثنيان على كاتب الليث، وقال أيضاً: صدوقٌ أمين ما علمته، وقال: الأحاديث التي أخرجها أبو صالحٍ في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذه مما افتعل خالد بن نَجِيحٍ(١)، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلاً صالحاً، وقال ابن مَعينٍ: أقلّ أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على اللَّيث وأجازها له، ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدَّرْج(٢)، وقال أبو زُرْعة: لم يكن عندي ممن يتعمَّد الكذب، وكان حسن الحديث، وسئل عنه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فقال: تسألني عن أقرب رجل إلي الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره، وفي سفره وحضره، ويخرج معه إلي الرِّيف وإلي السفر، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره، وكان صاحب الرجل، لا يُنكَر لمثل هذا أن يكون قد سمع منه كثرة ما أخرج عن الليث(٣)، وقال محمد بن يحيى الذهلي: شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن عُفَير(٤)، وقال مسلمة بن قاسم: لا بأسَ به(٥)، وقال ابن قانع: صالحٌ(٦)، وقال يعقوب بن سفيان: رجل صالحٌ(٧)، وقال ابن عَدِيٍّ: هو عندي

(١) قال أبو حاتمٍ: هو كذاب كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم، وأبي صالح، وهذه الأحاديث التي أُنكرت على أبي صالح، يُتوهَّم أنه من فِعله. الجرح والتعديل:٣: ٣٥٥.
(٢) الدَّرْج: الذي يُكتب فِيه، وكذلك الدَّرَج، بالتّحريك. لسان العرب:٢: ٢٦٩.
(٣) الجرح والتعديل:٥: ٨٦، ٨٧.
(٤) تاريخ دمشق:٢٩: ١٩٣.
(٥) تهذيب التهذيب:٥: ٢٦١.
(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي:٧: ٤٠٥.
(٧) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٤٥.

مستقيم الحديث إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمَّد الكذب(١)، وقال أحمد: كان أول أمره متماسكاً ثم فسد بآخره، وليس هو بشيءٍ(٢)، وقال ابن عبد الهادي: هو من المكثرين، وله مناكير في سَعة ما روى(٣)، وقال الذهبيّ: مكثرٌ صالح الحديث له مناكير، والصحيح أن البخاريّ روى عنه في الصحيح(٤)، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهبُ الحديث(٥)، وقال ابن حجر بعد أن ذكر كلام العلماء فيه: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيما ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زُرْعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيُتوقَّف فيه(٦)، وقال: صدوقٌ كثير الغلط، ثبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وله خمس وثمانون سنة(٧). قلت: فهو صدوقٌ ثبْتٌ في كتابه، له مناكير، وليس مُنكَر الحديث جداً كما قال ابن حِبّان. والله أعلم.

٤٤- خ: عبد الله بن عُبيدة الرَّبَذِيّ. قال ابن حِبّان: يروي عن عقبة بن عامر، روى عنه أخوه موسى بن عُبيدة، مُنكَر الحديث جداً، فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد الله أو من أخيه؛ لأن أخاه موسى ليس بشيءٍ في الحديث، وليس له راوٍ غيره، فمن هنا اشتَبه أمرُه ووجب تركُه، ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه ضعّفه هو وأخوه موسى بن عُبَيدة(٨).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٣٤٧.
(٢) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٢١٢، الجرح والتعديل:٥: ٨٧.
(٣) طبقات علماء الحديث:٢: ٢٩.
(٤) المغني في الضعفاء:١: ٣٤٢، ونحوه في من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ١٠٩.
(٥) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي:٧: ٤٠٥.
(٦) هدي الساري: ٤١٤.
(٧) تقريب التهذيب: ٣٠٨.
(٨) المجروحين:٢: ٤.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ، وقد أدرك غيرَ واحدٍ من الصحابة[١]، وقال الدارقطنيّ: ثقةٌ[٢]، وذكره ابن خلفون في الثقات وقال: وثَّقه ابن عبد الرّحيم وغيره[٣]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٤]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٥]، وقال أحمد: موسى بن عبيدة وأخوه لا يُشتَغَل بهما، وقال ابن مَعينٍ: هو وأخوه حديثُهما ضعيفٌ[٦]، وقال ابن عَدِيٍّ: لا أعلم يروي عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة، وجميعاً يتبين على حديثهما الضَّعف[٧]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ فيه شيءٌ[٨]، وقال ابن حجر: تُكلِّم فيه، والعهدة على أخيه موسى[٩]، وقال أيضاً: ثقةٌ، قتلته الخوارج بقُديْد سنة ثلاثين ومائة[١٠]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، وقد أخرج له البخاريّ، وما كان في رواياته من ضعف فهو من الرواة عنه، وأما دعوى ابن حِبّان وابن عَدِيٍّ بأنه لم يروِ عنه إلا أخوه فمردودة، فقد روى عنه: صالح بن كيسان، وعمرو بن عبد الله بن أبي الأبيض، وأخواه: محمد، وموسى[١١]. والله أعلم.

٤٥- د ت ق: عبد الله بن عُصْمٍ، ويقال: عُصمْة، أبو عُلْوان الحنَفيّ. قال ابن حِبّان: يروي عن ابن عباس، وابن عمر، روى عنه شَريكٌ، وأهلُ الكوفة. مُنكَر الحديث جداً على قِلَّة روايته، يروي عن الأثْبات ما لا يُشبه

(١) تهذيب الكمال:١٥: ٢٦٥.
(٢) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢٣٢.
(٣) تهذيب التهذيب: ٥: ٣١٠.
(٤) تهذيب الكمال:١٥: ٢٦٥.
(٥) الثقات:٥: ٤٥.
(٦) الجرح والتعديل:٥: ١٠١.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٢١٣.
(٨) الكاشف:١: ٥٧٢.
(٩) إرشاد الساري: الفصل التاسع:٤٦٢.
(١٠) تقريب التهذيب: ٣١٣.
(١١) تهذيب الكمال:١٥: ٢٦٤.

أحاديثهم، حتى يسبق إلى القلب أنها مَوهومة أو موضوعة. روى عن ابن عمر قال: «كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ، وَالْغُسْلُ مِنَ الجَنَابَةِ سَبْعَ مَرَاتٍ، وَغَسْلُ الْبَوْلِ مِنَ الثَّوْبِ سَبْعَ مَرَاتٍ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُه حَتَّى جُعِلَتِ الصَّلَاةُ خَمْسًا، وَغَسْلُ ما ذُكر مَرَّةً»، أخبرناه الحسن بن سفيان، قال: حدّثنا علي بن إسحاق السمرقنديّ، قال: حدّثنا أيوب بن جابر، قال حدّثنا عبد الله بن عُصم، عن ابن عمر(١)، على أن أيوب بن جابرٍ أيضاً شِبْه لا شيءٍ(٢).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ (٣)، والعِجليّ(٤)، وابن شاهين(٥): ثقةٌ، وذكره ابن خلفون في الثقات(٦)، وقال البخاريّ: هو مُقارِب الحديث(٧)، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ، وقال أبو زُرْعة: كوفيٌّ ليس به بأسٌ(٨)، وحسّن الترمذيّ حديثه(٩)، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: يُخْطئُ كثيراً(١٠)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء،

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة: باب في الغسل من الجنابة:١: ٦٤، رقم ٢٤٧، وأحمد:٢: ١٠٩، رقم ٥٨٨٤، والطبراني في الصغير:١: ١٢٣، رقم ١٨٢، وقال: لم يروه عن ابن عمر إلا عبد الله بن عصم، تفرد به أيوب بن جابر، والبيهقي: كتاب الطهارة: باب فرض الغسل:١: ٢٧٦، رقم ٨٤٨، والحديث إسناده ضعيف، فيه أيوب بن جابر بن سيَّار السُّحيْمي. قال ابن معين: ليس بشيء. تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٨٧، وقال النَّسائيّ، وابن حجر: ضعيف. الضعفاء والمتروكون: ١٥، تقريب التهذيب: ١١٨.

(٢) المجروحين:٢: ٥.

(٣) تهذيب الكمال:١٥: ٣٠٦.

(٤) تاريخ الثقات:٢: ٤٦.

(٥) تاريخ أسماء الثقات: ١٢٦.

(٦) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي:٨: ٦٩.

(٧) العلل الكبير للترمذي: ١٩٣.

(٨) الجرح والتعديل:٥: ١٢٦.

(٩) سنن الترمذي:٤: ٤٩٩، رقم ٢٢٢٠.

(١٠) الثقات:٥: ٥٧.

أفرط ابن حِبّان فيه وتناقض[١]، وحسّن البوصيري إسنادا هو فيه[٢]، قلت: لم يذكر أحد أنه يُخطىء سوى ابن حِبّان، وعلى هذا فهو صدوقٌ حسن الحديث. وأما الحديث الذي ذكره ابن حِبّان فالعلة من أيّوب بن جابر. والله أعلم.

٤٦- م ٤: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العُمَريُّ المدنيُّ، أخو عبيد الله بن عمر، قال ابن حِبّان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضَبْط الأخبار، وجودة الحفظ للآثار، فرفع المناكير في روايته، فلما فحُش خطؤه استحقَّ التَّرْك[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الخليلي: ثقةٌ غير أن الحفاظ لم يرضَوْا حفظه، ولم يُخَرَّج لذلك في الصحيحين[٤]، وقال أحمد بن يونس: لو رأيت هيئته لعرفت أنه ثقةٌ[٥]، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، يُكتَب حديثه[٦]، وفي رواية: صالحٌ، ليس به بأسٌ[٧]، وقال أحمد: صالحٌ لا بأسَ به، قد رُوي عنه، ولكن ليس مثل عبيد الله(٨)، وقال العِجليّ: لا بأسَ به[٩]، وقال ابن عَدِيٍّ: ولعبد الله بن عمر حديث صالح، وهو لا بأسَ به في رواياته، وإنما قالوا به لا يَلحق أخاه عبيد الله، وإلا فهو في نفسه صدوقٌ لا بأسَ به[١٠]، وأورد له يعقوب بن شيبة في مسنده

(١) تقريب التهذيب: ٣١٤.
(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه:٢: ١٢، رقم ٤٩٨.
(٣) المجروحين:٢: ٦.
(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث:١: ١٩٣.
(٥) المعرفة والتاريخ:٣: ٣٧٩.
(٦) تاريخ بغداد:١٠: ٢١.
(٧) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان: ٥٦.
(٨) الجرح والتعديل:٥: ١٠٩.
(٩) تاريخ الثقات: ٢٦٩.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٢٣٧.

حديثا فقال: هذا حديث حسن الإسناد مدنيٌّ، وقال في موضع آخر: هو رجلٌ صالحٌ مذكورٌ بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضَّعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيراً[١]، وقال ابن القطّان: هو رجلٌ صالحٌ، قد وثَّقه قوم وأثنَوا عليه، وضعَّفه آخرون من أجل حفظه، لا من أجل صدقه وأمانته[٢]، وقال: فإنه رجل مُختلفٌ فيه، فمن الناس من يوثِّقه ويُثني عليه، ومنهم من يضعِّفه[٣]، يضعِّفه[٣]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: صويلح[٤]، وقال أحمد: كان يزيد في الأسانيد، ويخالف وكان رجلاً صالحاً[٥]، وقال البخاريّ: كان يحيى بن سعيد يُضعِّفه[٦]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ضعيف[٧]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[٨]، وقال ابن المَدِينيّ: ضعيف[٩]، وقال ابن سعدٍ: كان كثير الحديث يستضعف[١٠]، وقال أبو حاتمٍ: يُكتَب حديثه ولا يُحتجّ به[١١]، وقال مُغْلطاي: ضعَّفه بعض أهل الحديث من قِبَل حفظه[١٢]، وقال ابن عمار المَوْصِليّ: لم يتركه أحد إلا يحيى بن سعيد وزعموا أنه أخذ كتب عبيد الله فرواها[١٣]، وقال الذهبيّ:

(١) تهذيب التهذيب:٥: ٣٢٨.
(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام:٣: ٩٤.
(٣) المرجه السابق:٤: ١٩٩.
(٤) الجرح والتعديل:٥: ١١٠.
(٥) تاريخ بغداد:١٠: ٢١.
(٦) التاريخ الكبير:٥: ١٤٥، الضعفاء الصغير:٦٥،
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٢٣٣.
(٨) الضعفاء والمتروكون: ٦١.
(٩) تاريخ بغداد:١٠: ٢١.
(١٠) الطبقات الكبرى:٥: ٤٣٦.
(١١) الجرح والتعديل:٥: ١١٠.
(١٢) الإعلام بسنته عليه السلام: ١٢٣٦.
(١٣) تهذيب التهذيب:٥: ٣٢٨.

صدوقٌ حسن الحديث[١]، وقال: المحدث الإمام، الصدوق... كان عالماً، عاملاً، خيِّراً، حَسَن الحديث[٢]، وقال: وحديثه يتردّد فيه الناقد، أمَّا إن تابعه شيخٌ في روايته، فذلك حَسنٌ قويٌّ إن شاء الله[٣]، وقال: صدوقٌ، في حفظه شيء[٤]، وقال ابن حجر: ضعيف عابد، مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها[٥]، وقال الشيخ أحمد شاكر: ثقةٌ في حفظه شيء[٦]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وهو عَدلٌ، ولكنه خفيف الضبط، وحديثه في أدنى درجات الحسن، مع تلافي ما خالف فيه من هو أولى منه، وقد بالغ ابن حِبّان حينما قال استحقّ التَّرْك. والله أعلم.

٤٧- د: عبد الله بن عمر بن غانم، قاضي إفريقية. قال ابن حِبّان: يروي عن مالكٍ ما لم يُحدِّث به مالكٌ قطّ، لا يحلّ ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار. ثم ذكر حديثين من طريقه وقال: أخبرنا بالحديثين جميعا: علي بن مُحمّد بن حاتم القَوْمسيّ، قال: حدّثنا عثمان بن محمد خُشَيش القيروانيّ[٧]، قال: حدّثنا عبد الله بن عمر بن غانم في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد، أنا أصُون البياض عن ذكرها، فكيف الاشتغال بوصفها؟[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

(١) المغني في الضعفاء:١: ٣٤٨.
(٢) سير أعلام النبلاء:٧: ٣٣٩، ٣٤٠
(٣) المرجع السابق:٧: ٣٤١.
(٤) ميزان الاعتدال:٢: ٤٥٦.
(٥) تقريب التهذيب: ٣١٤.
(٦) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:١: ٢٦٦، رقم ٢٢٦.
(٧) قال الذهبي: أظنه كان كذاباً. المغني في الضعفاء:٢: ٤٢٨.
(٨) المجروحين:١: ١٩٤.

قال ابن يونس: كان أحد الثقات الأثْبات[١]، وقال أبو العرب: كان ثبتاً ثقة نبيلاً، وكان عدلاً في قضائه[٢]، وقال في طبقات علماء القيروان: كان فضلُه وعلُمه وورعُه أشهر من أن يُذكر، وهو أحد الثقات الأثْبات[٣]، وقال أبو داود: أحاديثه مستقيمة[٤]، وقال أسد بن الفرات: كان فقيهاً له عَقلٌ وصِيانةٌ، وذكره ابن خلفون في الثقات[٥]، وقال ابن الجوزيّ: هو أحد الثقات الأثْبات[٦]، وقال الذهبيّ: مستقيم الحديث[٧]، وقال أبو حاتمٍ: مجهول[٨]، قال ابن حجر: ولعل ابن حِبّان ما عرف هذا الرجل، لأنه جليل القدر ثقة لا ريب فيه، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها ابن حِبّان ممن هو دونه[٩]، وقال أيضا: وثّقه ابن يونس وغيره، ولم يعرفه أبو حاتمٍ، وأفرط ابن حِبّان في تضعيفه، مات سنة تسعين ومائة[١٠]. قلت: فهو ثقةٌ، وأمَّا ما ذكره ابن حِبّان من حديثه دليلاً على ما زعم، فقال الذهبيّ: لعل الآفة في الخبرين من عثمان صاحبه[١١]، وعثمان كذّابٌ كما سبق. والله أعلم.

٤٨- بخ قد ت: عبد الجبّار بن العباس الشِّبَاميّ الهَمْدانيّ، من أهل الكوفة.

قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الثقات، وكان غالياً في

(١) تاريخ ابن يونس المصري:٢: ١١٢.
(٢) طبقات علماء إفريقية: ٤٣.
(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي:٨: ٨٤.
(٤) تهذيب الكمال:١٥: ٣٤٤.
(٥) تهذيب التهذيب: ٥: ٣٣٢.
(٦) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك :٩: ١٨٦.
(٧) الكاشف:١: ٥٧٧.
(٨) الجرح والتعديل: ٥: ١١٠
(٩) تهذيب التهذيب: ٥: ٣٣٢.
(١٠) تقريب التهذيب: ٣١٥
(١١) ميزان الاعتدال:٢: ٤٦٤، ونحوه في تاريخ الإسلام:١٢: ٢٢٠.

التشيّع، وكان أبو نُعيم يقول: لم يكن بالكوفة أكذب من عبد الجبّار بن العبّاس، وأبي إسرائيل المُلَائِيّ[١].

(١) المجروحين:٢: ١٥٩.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ[١]، والهيثمي[٢]: ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ[٣]، وقال أحمد: أرجو ألا يكون به بأس، وكان يتشيَّع[٤]، وقال أبو داود: كوفيٌّ ليس به بأسٌ، وهو يتشيّع[٥]، وقال العِجليّ: لا بأسَ به، وكان يتشيّع[٦]، وروى له الترمذيّ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب[٧]، وقال البزَّار: أحاديثه مستقيمة إن شاء الله تعالى[٨]، وقال الحاكم: إنه ممن يُجمَع حديثه[٩]، وقال العقيليُّ: لا يُتابَع على حديثه، وكان يتشيّع[١٠]، وقال ابن عَدِيٍّ: عامة ما يرويه مما لا يُتَابع عليه[١١]، وقال الذهبيّ: شيعيٌّ صدوقٌ[١٢]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يتشيّع[١٣]. قلت: فهو صدوقٌ يَتشيَّع، ولم يذكر ابن حِبّان حديثاً واحداً يؤيد زعمه، أما كلام أبي نُعيم فهو جرح غير مفسَّر، ولذلك وثّقه الأئمة. والله أعلم.

٤٩- س ق: عبد الرحمن بن بُدَيل بن ميْسرة العقيليُّ البصريّ س[١٤]. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثْبات،

(١) الجرح والتعديل:٦: ٣١.
(٢) مجمع الزوائد:١٠: ٣٢٣.
(٣) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز:١: ٨٨، ورواية الدوري:٣: ٤٩٥، الجرح والتعديل:٦: ٣١.
(٤) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٣٤١، الجرح والتعديل:٦: ٣١.
(٥) الضعفاء الكبير:٣: ٨٨.
(٦) تاريخ الثقات: ٢٨٥.
(٧) سنن الترمذي:٥: ٢١٢، رقم ٣١٥٠.
(٨) تهذيب التهذيب:٦: ١٠٣.
(٩) المستدرك على الصحيحين:١: ١٣٨، رقم ٢٢٦.
(١٠) الضعفاء الكبير:٣: ٨٨.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ١٧.
(١٢) الكاشف:١: ٦١٢.
(١٣) تقريب التهذيب: ٣٣٢
(١٤) سمّاه ابن حبّان في المجروحين:٢: ٥٢. عبد الرحمن بن بُدَيل بن ورقاء، وهو وهْمٌ. قال الدارقطنيّ هذا قبيح، إنما هو بُدَيل ميسرة، وقال الذهبي وهِمَ ابن حبّان في ذلك. الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:٢: ٩٠، ميزان الاعتدال:٢: ٥٤٩، بينما ذكره ابن حبان في الثقات:٨: ٣٧١، على الصواب.

وينفرد عن أبيه بأشياء كأنّها مقلوبات، يجب التنكُّب عن أخباره. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ضعيف(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو داود الطيالسيّ: كان ثقةً صدوقاً(٢)، وقال الذهبيّ: ثقةٌ(٣)، وقال ابن مَعينٍ (٤)، وأبو داود(٥)، والنَّسائيّ(٦): ليس به بأسٌ، وذكره ابن حِبّان في الثقات(٧)، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ضعيف(٨)، وقال أبو الفتح الأزديّ: فيه لِينٌ(٩)، وقال ابن حجر: لا بأسَ به(١٠). قلت: فهو لا بأسَ به، وحديثه حسن، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

٥٠- خت مق ٤: عبد الرحمن بن أبي الزِّنّاد، واسمه: عبد الله بن ذكوان، القُرَشيّ مولاهم، أبو محمد المدَنيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثْبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادقٌ في الروايات يُحتجُّ به، ثم ذكر عن عَمرِو بن عليٍّ أنه قال: كان ابن مَهْديّ لا يحدِّث عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد(١١)، وعن الدارميّ أنّ ابن مَعينٍ قال: ضعيف(١٢).

(١) المجروحين:٢: ٥٢.
(٢) الجرح والتعديل: ٥: ٢١٦، تهذيب الكمال:١٦: ٥٤٤.
(٣) الكاشف:١: ٦٢٢.
(٤) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ١٨٤، الجرح والتعديل:٥: ٢١٧، تاريخ أسماء الثقات: ١٤٦.
(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: ٣٠٠. تهذيب التهذيب:٦: ١٤٣.
(٦) تهذيب الكمال:١٦: ٥٤٤.
(٧) الثقات:٨: ٣٧١.
(٨) تاريخ أسماء الثقات: ١٤٦.
(٩) تهذيب التهذيب:٦: ١٤٤.
(١٠) تقريب التهذيب: ٣٣٧.
(١١) قول ابن مهدي في الجرح والتعديل:٥: ٢٥٢.
(١٢) المجروحين:٢: ٥٦، وقول ابن معين في تاريخ ابن معين، رواية الدارمي: ١٥١.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الترمذيّ: هو ثقةٌ حافظٌ، كان مالك بن أنسٍ يوثِّقه ويأمر بالكتابة عنه(١)، وقال العِجليّ(٢)، والخطيب البغداديّ(٣): ثقةٌ، وصحَّح البخاريُّ حديثه(٤)، وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ صدوقٌ، وفي حديثه ضَعْف(٥)، وقال ابن مَعينٍ: لم يكن بثِبْتٍ، ضعيف الحديث، وقال أيضاً: ليس ممن يَحتجّ به أصحاب الحديث، ليس بشيءٍ(٦)، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتمٍ: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به(٧)، وقال ابن عَدِيٍّ: بعض ما يرويه، لا يُتابَع عليه، وهو ممن يُكتَب حديثه(٨)، وقال علي بن المَدِينيّ: حديثه بالمدينة حديثٌ مقارِبٌ، وما حدَّث به بالعراق فهو مضطرب، وقد نظرت فيما روى عن سليمان بن داود الهاشميِّ فرأيتها مُقارِبة، وقال عمرو بن عليٍّ: فيه ضعفٌ، وما حدَّث بالمدينة أصحّ مما حدَّث ببغداد، وكان عبد الرحمن يعني ابن مَهْديّ يخُطّ على حديثه(٩)، وقال النَّسائيّ: ضعيف(١٠)، وقال الذهبيّ: هو من أوعية العلم لكنه ليس بالثَّبْتِ جداً، مع أنه حجةٌ في هشام بن عروة(١١)، وقال: هو حسن الحديث، وبعضهم يَراه حجّة(١٢)، وقال: هو إن شاء الله حَسَنُ

(١) سنن الترمذي:٤: ٢٣٣، رقم ١٧٥٥.
(٢) تاريخ الثقات:٢٩٢.
(٣) تلخيص المتشابه في الرسم:١: ٤٩٨.
(٤) العلل الكبير للترمذي : ٢٥٨.
(٥) تهذيب الكمال:١٧: ٩٩.
(٦) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز:١: ٧٣.
(٧) الجرح والتعديل:٥: ٢٥٢.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٤٥٣.
(٩) تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٨، ٢٢٩.
(١٠) الضعفاء والمتروكون: ٦٨.
(١١) تذكرة الحفاظ:١: ١٨٢.
(١٢) سير أعلام النبلاء:٨: ١٧٠.

الحال في الرواية[١]، وقال ابن رجب: وثَّقه قومٌ وضعّفه آخرون، منهم يحيى بن معين[٢]، وحسَّن ابن حجر حديثه في فتح الباري[٣]، وفي تغليق التعليق[٤]، وقال: مُختلفٌ فيه، ومن طَعن فيه لم يذكر ما يدلّ على تَرْكه فضلاً عن بطلان روايته، وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة[٥]، وقال أيضاً: صدوقٌ تغيَّر حفظه لما قَدِم بغداد، وكان فقيهاً، ولِيَ خَرَاج المدينة فحُمِد، مات سنة أربع وسبعين ومائة وله أربع وسبعون سنة[٦].

قلت: فهو صدوقٌ حَسَنُ الحديث، وما حدَّث بالمدينة أحسن مما حدَّث ببغداد، ولعلّ من تكلَّم فيه إنما هو بسبب تغيُّر حفظه ببغداد، ولم يذكر ابن حِبّان حديثاً مما أخطأ فيه كدليلٍ على ما زعَم. والله أعلم.

٥١- خ م د تم ق: عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنْظلة بن أبي عامر الغَسِيل. قال ابن حِبّان: كان ممن يُخطئُ ويَهِمُ كثيراً على صِدقٍ فيه، والذي أميل إليه فيه تَرْك ما خالف الثقات من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات من الآثار. وقد مرَّض الشيخان القول فيه، أحمدُ ويحيى. ثم نقل عن ابن مَعينٍ أنه قال: هو صويلحٌ، وعن الإمام أحمد أنه قال: صالحٌ[٧].

(١) ميزان الاعتدال:٢: ٥٧٦.
(٢) شرح علل الترمذي:٢: ٧٦٩.
(٣) فتح الباري:١٣: ١٨٧، حديث رقم ٧١٩٥.
(٤) تغليق التعليق:٢: ٤٣.
(٥) فتح الباري:٩: ٤٨٠، حديث رقم ٥٣٢٥، وكلام ابن معين في تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٧.
(٦) تقريب التهذيب: ٣٤٠.
(٧) المجروحين:٢: ٥٧.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ، ليس به بأسٌ[١]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ [٢]، والنَّسائيّ[٣]، وأبي زُرْعة[٤]، والدارقطنيّ[٥]، وابن الجوزيّ[٦]: ثقةٌ، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٧]، وفي رواية عن النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٨]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: صويلح[٩]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ[١٠]، وقال ابن عَدِيٍّ: هو ممن يُعتبر حديثه ويُكتب[١١]، وفي رواية عن النَّسائيّ: ليس بالقويّ[١٢]، وقال الأزديّ ليس بالقويّ عندهم[١٣]، وقال ابن حجر: صدوقٌ فيه لين، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة[١٤]. قلت: فهو صدوقٌ كما قال الذهبيّ، وأما قول ابن حبان بأن أحمد وابن معينٍ قد مرَّضا القول فيه، فقد ثَبَت توثيقه عن ابن مَعينٍ كما سبق، وذكر ابن حبان عن الإمام أحمد أنه قال: صالحٌ، وقد أخرج له البخاريّ ومسلمٌ وغيرهما. والله أعلم.

٥٢- خت ٤: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَليّ، المسعوديّ. قال ابن حِبّان: كان صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ١٨٩، تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٤.
(٢) المرجعين السابقين.
(٣) ميزان الاعتدال:٢: ٥٦٨، تهذيب التهذيب:٦: ١٩٠.
(٤) الجرح والتعديل:٥: ٢٣٩.
(٥) المؤتلف والمختلف:٣: ١٧٣٤، تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٤.
(٦) المنتظم:٨: ٣٣٤.
(٧) الثقات:٥: ٨٥.
(٨) تهذيب التهذيب:٦: ١٩٠.
(٩) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي: ١٣٧، تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٤.
(١٠) الكاشف:١: ٦٣٠.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٤٦٤.
(١٢) المرجع السابق، وتاريخ بغداد:١٠: ٢٢٤.
(١٣) تهذيب التهذيب:٦: ١٩٠.
(١٤) تقريب التهذيب:٣٤٢.

اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله، وكان يحدِّث بما يجيئه فحَمَل، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميَّز، فاستحقّ التَّرْك. ثم ذكر عن يحيى القطّان أنه قال: رأيت المسعوديَّ سنة رآه عبد الرحمن فلم أكلِّمه. وذكر عن أبي قُتيبة أنه قال: رأيت المسعوديَّ سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه وهو صحيح، ثم رأيته سنة سبع وخمسين والذّرُّ يدخل في أذنه، وأبو داود يكتب عنه، فقلت: أتطمع أن تُحدِّث عنه وأنا حيٌّ؟[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد[٢]، وابن مَعينٍ [٣]: ثقةٌ، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً كثير الحديث الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدِّمين عنه صحيحة[٤]، وقال ابن نُمَيْر: ثقةٌ اختلط بآخره[٥]، وقال العِجليّ: ثقةٌ، إلا أنه تغيَّر بآخره[٦]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ صدوقٌ، وقد كان تغيَّر بآخره، وقال ابن عمار: المسعوديُّ من قبل أن يختلط كان ثبْتاً، ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف[٧]، وقال مِسْعر: ما أعلم أحداً أعلم بعلم ابن مسعود رضي الله عنه من المسعوديّ[٨]، وقال شعبة: صدوقٌ[٩]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[١٠]، وقال ابن الجوزيّ: اتفقوا على أنه ثقةٌ، وإنما ذكروا أنه اختلط في آخر عمره[١١]، وقال أحمد: كلُّ من سمع المسعوديّ بالكوفة فهو جيّد مثل: وكيع

(١) المجروحين:٢: ٤٨.
(٢) الجرح والتعديل:٥: ٢٥١، المعرفة والتاريخ:٢: ١٦٣، تاريخ بغداد:١: ٢١٨.
(٣) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ١٨٥، تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٠.
(٤) الطبقات الكبرى:٦: ٣٤٦، تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٠.
(٥) تاريخ الإسلام:٩: ٤٨٢.
(٦) تاريخ الثقات: ٢٩٤.
(٧) تاريخ بغداد:١٠: ٢٢٠.
(٨) التاريخ الكبير:٥: ٣١٤.
(٩) الجرح والتعديل:٥: ٢٥١.
(١٠) تاريخ الإسلام:٩: ٤٨٢.
(١١) المنتظم:٨: ٢٤٦.

وأبي نُعيم، وأما يزيد بن هارون وحجَّاج، ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة[١]، وقال أيضاً: المسعودي صالح الحديث، ومن أخذ عنه أولا فهو صالح الأخذ[٢]، وقال ابن مَعينٍ: ثقةٌ يُكتَب حديثه، ومن سمع من المسعوديّ في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المَهْديّ فليس سماعه بشيءٍ[٣]، وقال: ثقةٌ ولكنه كان يغلط إذا حدّث عن عاصم، وسلمة بن كُهيل، وكان حديثه صحيح عن القاسم، ومعْن بن عبد الرحمن[٤]، وبمثله قال ابن المَدِينيّ[٥]، وقال أبو حاتمٍ: تغيَّر بآخره قبل موته بسنة أو سنتين، وكان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه[٦]، وقال الدارقطنيّ: إذا حدَّث عن أبي إسحاق وعمرو بن مُرّة والأعمش فإنه يغلط، وإذا حدّث عن معْن والقاسم وعون، فهو صحيح؛ وهؤلاء هم أهل بيته[٧]، وقال ابن القطّان: هو مختلطٌ، اشتدّ ما أصابه من ذلك حتى كان لا يَعقِل، فضُعِّف حديثه، ولم يتميّز في الأغلب ما رُوِي عنه بعد اختلاطه مما روي عنه في الصِّحة[٨]، ومن خلال ما سبق يتبين أن العلماء حدَّدوا من سمِع منه قبل الاختلاط. قال الحافظ العِراقيّ: وعلى قول الإمام أحمد أن من سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد. فتُقبل رواية كلّ من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يَقْدُم بغداد وهم: أمية بن خالد، وبِشر بن المُفَضّل، وجعفر بن عون، وخالد بن الحارث، وسفيان بن حبيب، وسفيان الثوريّ، وأبو قتيبة سَلْم بن قتيبة، وطلق بن غنَّام، وعبد الله بن رجاء الغُدَاني، وعثمان بن عمر بن فارس،

(١) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٥٠، ونحوه في:١: ٣٢٥.
(٢) تاريخ بغداد:١٠: ٢١٨، تاريخ دمشق:٣٥: ١٥.
(٣) تاريخ بغداد:١٠: ٢١٩.
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٣٣٣، تاريخ بغداد:١٠: ٢١٩.
(٥) تاريخ بغداد:١٠: ٢١٩.
(٦) الجرح والتعديل:٥: ٢٥١.
(٧) سؤالات السلمي للدارقطني: ٢٥٥.
(٨) بيان الوهم والإيهام:٤: ١٧٦.

وعمرو بن مرزوق، وعمرو بن الهيثم، والقاسم بن مَعْن، ومعاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن شُمَيل، ويزيد بن زريع. وقد ردَّ العِراقيّ على ابن حِبّان، وابن القطّان اللذين قالا: لم يتميّز حديثه القديم من الأخير، وصحّح أنَّ من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد فسماعه صحيح، كما قال أحمد وابن عمار(١). وخلاصة القول أن المسعوديَّ ثقةٌ، وقد تميّز من حدّث عنه قبل الاختلاط ممن حدث عنه بعد الاختلاط – لا كما قال ابن حِبّان وابن القطّان – وأن من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه صحيحٌ. والله أعلم.

٥٣- خت ٤: عبد العزيز بن أبي رَوَّاد واسم أبي رَوَّاد: ميمون، وقيل أيمن. قال ابن حِبّان: مات سنة تسع وخمسين ومائة بمكة، ولم يُصلِّ عليه الثوريّ لأنه كان يَرى الإرجاء، وكان ممن غلَب عليه التقشُّف حتى كان لا يَدري ما يُحدِّث به، فروى عن نافع أشياء لا يشكُّ مَنِ الحديث صناعته إذا سمعها أنها موضوعة، كان يُحدِّث بها توهُّماً لا تعمُّداً، ومن حدَّث على الحسْبان وروى على التَّوهُّم حتى كثُر ذلك منه سقط الاحتجاج به وإن كان فاضلاً في نفسه. وكيف يكون التَّقِيُّ في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء، كثير البغض لمن انتحل السنن؟ ثم ذكر عن عكرمة بن عمَّار أنه دقَّ عليه الباب وقال: أين الضَّالّ؟ ثم ذكر أنه روى عن نافعٍ، عن ابن عمر، نسخة موضوعة لا يحلّ ذكرها إلا على سبيل الاعتبار. ثم ذكر منها حديثين(٢).

(١) يراجع: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ٢٥٢- ٢٥٤.

(٢) المجروحين:٢: ١٣٦- ١٣٨. قال الذهبي: أسند ابن حبّان له حديثين مُنكَرين: أحدهما لعبد الرحيم بن هارون أحد التَّالْفى عنه، والآخر لزافر بن سليمان عنه. ميزان الاعتدال:٢: ٦٢٩. قلت: وزافر بن سليمان قال عنه ابن حبّان: كثير الغلط في الأخبار، واسع الوَهْم في الآثار، على صدق فيه، والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات وتنكب ما انفرد به من الروايات المجروحين:٢: ٣١٥، ٣١٦. وقال ابن حجر: صدوق كثير الأوهام. تقريب التهذيب: ٢١٣.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ، كان يُعلن الإرجاء(١)، وقال هو(٢)، والعِجليّ(٣): ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ ثقةٌ في الحديث مُتعبِّد، وقال يحيى القطّان: ثقةٌ في الحديث، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأيٍ أخطأ فيه(٤)، وقال الحاكم: ثقةٌ عابدٌ(٥)، وقال الهيثمي: ثقةٌ يُنسب إلى الإرجاء(٦)، وقال أحمد: رجلٌ صالحٌ وكان مُرجِئاً، وليس هو في التثبُّت مثل غيره(٧)، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ(٨)، وقال الجُوزَجانِيُّ: كان عابداً غالياً في الإرجاء(٩)، وقال ابن سعدٍ: له أحاديث، وكان مُرجِئاً، وكان معروفاً بالصلاح والورع والعبادة(١٠)، وقال ابن عَدِيٍّ: في بعض رواياته ما لا يُتَابع عليه(١١)، وقال الذهبيّ: ثقةٌ مُرجِئٌ عابد(١٢)، وقال: وأما ابن حِبّان فبالغ في تنقُّص عبد العزيز، ثم قال: والعجب من عبد العزيز كيف يرى الارجاء وهو من الخائفين الوجلين مع كثرة حجِّه وتعبُّده؟(١٣)، وقال ابن المُلقِّن: رُمِي بالإرجاء، ووثَّقه الناس، وأخرج له البخاريّ تعليقاً(١٤)، وقال ابن حجر: صدوقٌ عابد ربَّما وَهِم، ورُمِي بالإرجاء(١٥). قلت: فهو ثقةٌ رُمِي بالإرجاء، ويكفي فيه توثيق من وثّقه من الأئمة السابقين، أما

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٦: ٥٠٨.
(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ٤٢٥، الجرح والتعديل:٥: ٣٩٤
(٣) تاريخ الثقات: ٣٠٤.
(٤) الجرح والتعديل:٥: ٣٩٤.
(٥) المستدرك على الصحيحين:١: ٥٦٨، رقم ١٤٩٨.
(٦) مجمع الزوائد:١: ٢١٤.
(٧) العلل ومعرفة الرجال: ٤٨٤، الجرح والتعديل:٥: ٣٩٤.
(٨) تهذيب الكمال:١٨: ١٣٩.
(٩) أحوال الرجال: ٢٦١.
(١٠) الطبقات الكبرى:٦: ٣٩.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٦: ٥١٠.
(١٢) الكاشف:١: ٦٥٥.
(١٣) ميزان الاعتدال:٢: ٦٢٩.
(١٤) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج:٢: ١٧٠.
(١٥) تقريب التهذيب: ٣٥٧.

الإرجاء فلا يؤثِّر على حديثه كما قال يحيى القطّان، وما ذكره ابن حِبان من حديثه مستدلا به على ضَعفه فالضعف من غيره كما قال الذهبيّ[١]. والله أعلم.

٥٤- ع: عبد الكريم بن مالك، أبو سعيد الجزري، مولى بني أُميَّة. قال ابن حِبّان: كان صدوقاً، ولكنَّه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يُعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر مُعتبِرٌ بما وافق الثقات من حديثه فلا ضَيْر، وهو ممن أستخير الله فيه[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ ثبْتٌ، وهو أثبت من خَصيفٍ في الحديث، وقال ابن مَعينٍ [٣]، والنَّسائيّ[٤]، وأبو حاتمٍ، وأبو زُرْعة الرازيّ[٥]، وأبو زُرْعة الدمشقيّ[٦]، ومحمد بن عبد الله بن عمار: ثقةٌ، وقال ابن عيينة: كان حافظاً، وكان من الثقات، لا يقول إلا سمعت وحدّثنا ورأيت، وقال يعقوب بن شيبة: إلى الضَّعْف ما هو، وهو صدوقٌ ثقةٌ، وقد روى مالك عنه، وكان ممن يَنتقي الرجال[٧]، وقال ابن عَدِيٍّ: ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات فحديثه مستقيم[٨]، وقال الذهبيّ: حافظ مكثر[٩]، وقال: ثقةٌ مشهور توقّف فيه ابن حِبّان[١٠]، وقال ابن حجر: ثقةٌ متقن، مات سنة سبع وعشرين ومائة[١١]. قلت: فهو ثقةٌ متقن، وقد تواتر توثيقه

(١) ميزان الاعتدال:٢: ٦٢٩.
(٢) المجروحين:٢: ١٤٥.
(٣) الجرح والتعديل:٦: ٥٨، ٥٩.
(٤) السنن الكبرى:١: ٢٠٩، تهذيب الكمال:١٨: ٢٥٥.
(٥) الجرح والتعديل:٦: ٥٩.
(٦) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٥٥١.
(٧) تهذيب الكمال:١٨: ٢٥٥، ٢٥٦.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٤٣.
(٩) الكاشف:١: ٦٦١.
(١٠) المغني في الضعفاء:٢: ٤٠٢، ميزان الاعتدال:٢: ٦٤٥.
(١١) تقريب التهذيب: ٣٦١.

عن أئمة الجرح والتعديل، وما كان لابن حِبّان أن يتوقّف فيه، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة. والله أعلم.

٥٥- م ٤: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، أبو عبد الحميد المكيّ.

قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث جداً، يقلب الأخبار، ويَروي المناكير عن المشاهير، فاستحقّ التَّرْك. وقد قيل إنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء، مات قبل المائتين بقليل، وهو الذي روى عن ابن جُرَيجٍ، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: "القَدَرِيَّةُ كُفْرٌ، وَالشِّيعَةُ هَلَكَةٌ، وَالْحَرُورِيَّةُ بِدْعَةٌ، وَمَا نَعْلَمُ الْحَقَّ إلا فِي الْمُرْجِئَةِ" روى عنه هذه الحكاية عصام بن يوسف البَلْخِيُّ، وهذا شيء موضوع، ما قاله ابن عباسٍ، ولا عطاءٌ رواه، ولا ابن جُرَيجٍ حدَّث به(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ ليس به بأسٌ(٢)، وقال أيضاً: هو ثقةٌ في نفسه، إلا أنه كان يرى رأي الإرجاء، كان يروي عن قوم ضعفاء، وأما في نفسه فهو ثقةٌ(٣)، وقال أيضاً: كان أعلم الناس بحديث ابن جُرَيجٍ، ولكنه لم يكن يبذُل نفسه للحديث(٤)، وقال ابن مَعينٍ أيضاً(٥)، والنَّسائيّ، وأبو داود(٦): ثقةٌ، وقال الخليلي: ثقةٌ، لكنه أخطأ في أحاديث(٧) وقال أحمد: كان عالماً بابن جُرَيجٍ ولم يكن يبالي عمَّن حدَّث، وله عند أهل مكة قَدْرٌ(٨)، وقال أيضاً: لا بأسَ به،

(١) المجروحين:٢: ١٦٠، ١٦١، وقال الذهبي عن الحديث: لم يوصله ابن حبّان بنفسه، فأحسبه موضوعاً على عصام بن يوسف البلخي. ميزان الاعتدال:٢: ٦٤٨. وعلى هذا فعبد المجيد بريء من عهدة هذا الحديث. والله أعلم.

(٢) الجرح والتعديل:٦: ٦٤.

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ٤٢٥.

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٨٦.

(٥) تاريخ ابن معين، رواية الدوري:٣: ٦٠، ورواية الدارمي: ١٨٥، الجرح والتعديل:٦: ٦٤.

(٦) تهذيب الكمال:١٨: ٢٧٤.

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث:١: ٢٣٣.

(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: ٢٣٦.

وكان فيه غلوٌ في الإرجاء ويقول: هؤلاء الشُّكّاك[١]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٢]، وذكره ابن خلفون في الثقات[٣]، وقال الحاكم: ممن سكتوا عنه[٤]، وقال الدارقطنيّ: لا يُحتجُّ به، ويُعتبر به[٥]، وقال يعقوب بن سفيان: كان مبتدعاً عنيداً داعية، وقال يحيى القطّان: كذَّاب[٦]، وقال ابن سعدٍ: كان كثير الحديث ضعيفاً مُرجِئاً[٧]، وقال أبو حاتمٍ: ليس بالقوى يُكتب حديثه، كان الحُمَيديّ يتكلّم فيه[٨]، وذكر له ابن عَدِيٍّ عدة أحاديث وقال: وكل هذه الأحاديث غير محفوظةٍ، على أنه يتثبَّت في حديث ابن جُرَيجٍ، وله عن ابن جُرَيجٍ أحاديث غير محفوظة، وعامَّة ما أُنكر عليه الإرجاء[٩]، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم[١٠]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ مُرجئٌ داعيةٌ، غمَزه ابن حِبّان[١١] وقال: صدوقٌ مُرجِئٌ كأبيه[١٢]، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وقال: صدوقٌ نُسِب إلى الارجاء، وفي حفظه شيءٌ، ونُسب إلى التدليس، وممن ذكره فيهم العَلائيّ[١٣]، وقال: صدوقٌ يُخْطئُ، وكان مُرجِئاً، أفرط ابن حِبّان فقال متروك، مات سنة ست ومئتين[١٤]. قلت: فهو

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٤٧.
(٢) تهذيب الكمال:١٨: ٢٧٤.
(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي:٨: ٢٩٨.
(٤) سؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري: ١٨٣.
(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٤٧.
(٦) المعرفة والتاريخ:٣: ٥٢.
(٧) الطبقات الكبرى:٦: ٤٣.
(٨) الجرح والتعديل:٦: ٦٥.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٤٩.
(١٠) تهذيب التهذيب:٦: ٣٨٢.
(١١) من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ١٢٤.
(١٢) ميزان الاعتدال:٢: ٦٤٨.
(١٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ٤١.
(١٤) تقريب التهذيب: ٣٦١.

صدوقٌ مرجىءٌ مدلِّسٌ، قال ابن عَدِيٍّ: عامَّة ما أُنكِر عليه الإرجاء. وليس الإرجاء بسبب يُترك حديثه من أجله، وقد أخرج له مسلمٌ(١). والله أعلم.

٥٦- د س ق: عبد الوهاب بن بُخْت، أبو عُبيدة، ويقال أبو بكر المكيّ، الجَزَريّ. قال ابن حِبّان: كان صدوقاً في الرواية إلا أنه كان يُخْطئُ كثيراً، ويَهِمُ شديداً حتى كثُر في روايته الأشياء المقلوبة، فبطل الاحتجاج به. كان يحيى بن معينٍ حسن الرأي فيه(٢).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ (٣)، والنَّسائيّ(٤)، وأبو زُرْعة(٥)، ويعقوب بن سفيان(٦)، والهيثمي(٧): ثقةٌ، وقال الحاكم: من ثقات البصريّين وأثباتهم، ممن يُجمع حديثه(٨)، وذكره ابن خلفون في الثقات(٩)، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به(١٠)، وقال ابن المُلقِّن: هو من ثقات البصريّين(١١)، وقال ابن حجر: ثقةٌ، مات سنة ثلاث

(١) صحيح مسلم: كتاب الحج: باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد:٢: ٩٠٢، رقم ١٢٢٩، قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَدْيِي»

(٢) المجروحين:٢: ١٤٦، ١٤٧.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ١٧٨، ٢٠٢، الجرح والتعديل:٦: ٦٩.

(٤) تهذيب الكمال:١٨: ٤٨٩.

(٥) الجرح والتعديل:٦: ٦٩.

(٦) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٦٠.

(٧) مجمع الزوائد:٥: ٢٦٩، رقم ٩٣٩٠

(٨) المستدرك على الصحيحين:١: ١٨٠، رقم ٣٤٠.

(٩) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي:٨: ٣٧٢.

(١٠) الجرح والتعديل:٦: ٦٩.

(١١) البدر المنير:٣: ١١.

عشرة، وقيل سنة إحدى عشرة ومائة[١]. قلت: فهو ثقةٌ بتوثيق الأئمة السابقين له. والله أعلم.

٥٧- ع[٢]، عطاء بن أبي مسلم الخراسانيّ، أبو أيوب، وقيل أبو مسعود البلخيّ، نزيل الشام، واسم أبيه عبد الله وقيل ميسرة. قال ابن حِبّان: كان من خيار عباد الله، غير أنه رديء الحفظ، كثير الوَهْم، يُخْطىء ولا يَعلم، فحُمِل عنه، فلما كثُر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [٤]، والعِجليّ[٥]، وابن سعدٍ[٦]: ثقةٌ، وقال الترمذيّ: ثقةٌ، روى عنه الثقات من الأئمة، مثل مالك، ومعمر، وغيرهما، ولم أسمع أن أحداً من المتقدمين تكلَّم فيه بشيءٍ[٧]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ، معروفٌ بالفتوى والجهاد[٨]، وقال الدارقطنيّ: ثقةٌ في نفسه إلا أنه لم يَلْق ابن عباس[٩]، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به صدوقٌ، يُحتجّ بحديثه[١٠]، وقال النَّسائيّ: ليس به

(١) تقريب التهذيب: ٣٦٨.

(٢) ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب:٧: ٢١٢، تقريب التهذيب: ٣٩٢، أنه لم يُخرِّج له إلا مسلم وأصحاب السنن فقط. وقد كتب الدكتور بشار عواد حاشية مطولة في تهذيب الكمال:٢٠: ١١٥، ١١٦، خلاصتها أن البخاريّ أخرج لعطاء الخراساني. قلت: وحديثه في البخاريّ رقم ٤٩٢٠ قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جُرَيجٍ، وقال عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما، «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد.." ورقم ٥٢٨٦ قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جُرَيجٍ، وقال عطاء، عن ابن عباس:" كان المشركون على منزلتين من النبيّ صلى الله عليه وسلم والمؤمنين.."

(٣) المجروحين:٢: ١٣٠، ١٣١.

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٤٦، ورواية الدوري:٣: ١٤٦.

(٥) تاريخ الثقات: ٣٣٤.

(٦) الطبقات الكبرى:٧: ٢٦١.

(٧) العلل الكبير: ٢٧١، رقم ٥٠٠.

(٨) سير أعلام النبلاء:٦: ١٤١.

(٩) تهذيب الكمال:٢٠: ١١٠.

(١٠) الجرح والتعديل:٦: ٣٣٥، وفي تهذيب الكمال:٢٠: ١٠٩، وتهذيب التهذيب:٧: ٢١٣: ثقة صدوق.

بأسٌ[١]، وقال ابن عَدِيٍّ: أرجو أنه لا بأسَ به[٢]، وقال البخاريّ: عامة أحاديثه مقلوبة[٣]، وقال شعبة: كان نَسِيًّا[٤]، وقال النوويّ: هو من التابعين العُبَّاد متفقٌ على توثيقه[٥]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ ضُعِّف، وأكثرهم وثَّقه[٦]، وقال ابن حجر: مشهور مُختلفٌ فيه[٧]، وذكر العلائي أنه لم يسمع من ابن عمر، وابن عباس، وأنس وعثمان وأبي الدرداء والمغيرة بن شعبة ومعاذ بن جبل وأبي مسلم الخولاني وأبي هريرة، وقال ابن مَعينٍ: لا أعلمه لقِيَ أحداً من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم[٨]، وتعقّبه أبو زُرعة العراقيّ بأن روايته عن ابن عباسٍ في صحيح البخاريّ[٩]، قلت: فهو مختلَفٌ فيه، وروايته عن بعض الصحابة مرسلة، ولعلّ من ضعّفه إنما ضعّفه بسبب الإرسال. والله أعلم.

٥٨- بخ قد ت س: عطَّاف بن خالد بن عبد الله القُرَشيّ، المخزوميّ، أبو صفوان المدنيّ. قال ابن حِبّان: يَروي عن نافعٍ وغيره من الثقات مالا يُشبِه حديثَهم، وأحسَبُه كان يؤتَى ذلك من سوء حفظه، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات. كان مالك بن أنس لا يرضاه. روى العطَّاف بن خالدٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَادَ[١٠] مِنْ خَدْشٍ[١١]» أخبرناه أبو عَروبة بحرّان، قال: حدّثنا

(١) تهذيب الكمال:٢٠: ١١٠.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٧٢.
(٣) العلل الكبير للترمذي: ٢٧١، رقم ٤٩٥.
(٤) الجرح والتعديل:٦: ٣٣٥.
(٥) تهذيب الأسماء واللغات:١: ٣٣٤.
(٦) من تُكلِّم فيه وهو موثَّق: ٣٧٧، ٣٧٨.
(٧) هدي الساري: ٤٢٥.
(٨) جامع التحصيل: ٢٣٨.
(٩) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: ٢٢٩.
(١٠)القَوَد: القصاص. النهاية:٤: ١١٩.
(١١) الخدْش: قشر الجلد بعود أو نحوه. النهاية:٢: ١٤.

مخلد بن مالكٍ، قال: حدّثنا العطّاف بن خالدٍ، وليس هذا من حديث ابن عمر، ولا نافع[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ[٢]، وفي رواية: ليس به بأسٌ، ثقةٌ صالح الحديث[٣] وفي رواية: صالح الحديث[٤]، وقال أحمد: ثقةٌ صحيح الحديث[٥] وفي رواية: ليس به بأسٌ، وفي رواية: صالح الحديث[٦]، وقال ابن المَدِينيّ: كان عندنا وعند أصحابنا: ثقةٌ[٧]، وقال العِجليّ[٨]، وأبو داود[٩]: ثقةٌ، وروى له الترمذيّ وقال: هذا حديث حسن صحيح[١٠]، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ ليس بذاك[١١]، وقال أبو داود أيضاً، والنَّسائيّ[١٢]، وأبو زُرْعة[١٣]: ليس به بأسٌ، وقال ابن عَدِيٍّ: لمْ أرَ بحديثه بأساً إذا حدَّث عنه ثقة[١٤]، وقال البخاريّ: لم يَحْمَده مالك بن أنس[١٥]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[١]، وقال الدارقطنيّ: مدنيٌّ ضعيف[٢]،

(١) المجروحين:٢: ١٩٣، والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل:٧: ٩٥، عن سعيد بن عثمان الحرَّاني، والحسين بن أبي معشر– أبي عروبة– قالا: حدثنا مخْلد بن مالكٍ، به، وقال: وهذا لم أسمعه بهذا الإسناد إلا منهما جميعا، وهو مُنكَر. وأخرجه من طريق أبي عروبة، به: تمام في فوائده:٢: ٢٩٤، رقم ١٧٨٦، وأبو طاهر السِّلفي في الطيوريات:١: ٩، ١٠، رقم ٥.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٧٠، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة:٢: ٣٥٣.
(٣) الجرح والتعديل:٧: ٣٣.
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٣: ١٥٨، ورواية الدوري:٣: ١٥٨.
(٥) الجرح والتعديل:٧: ٣٢.
(٦) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٧٧، الجرح والتعديل:٧: ٣٣.
(٧) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: ١٣٦.
(٨) تاريخ الثقات: ٣٣٥.
(٩) تهذيب الكمال:٢٠: ١٤١.
(١٠) سنن الترمذي: ٤: ١٨٠، ١٦٤٨.
(١١) الجرح والتعديل:٧: ٣٣.
(١٢) تهذيب الكمال:٢٠: ١٤١.
(١٣) الجرح والتعديل:٧: ٣٣.
(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٩٧.
(١٥) المرجع السابق:٧: ٩٥.

ضعيف[٢]، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم[٣]، وقال الساجيّ: روى عن نافع، عن ابن عمر حديثاً لم يُتابع عليه[٤]، وقال الذهبيّ: هذا مُنكَر، لكن تفرَّد به عنه مَخْلد بن مالك[٥]. قلت: فهو صدوقٌ، وحديثه حسن، وله حديث مُنكَر، وهو الذي ذكره ابن حِبّان. والله أعلم.

٥٩- بخ ٤: عليّ بن عليّ بن نِجَاد بن رفاعة، أبو إسماعيل الرفاعيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يُخْطئُ كثيراً على قِلَّة روايته، وينفرد عن الأثْبات بما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، روى عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «كَانَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إلى الصلاةِ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرَكَ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثلاثَ مراتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ثلاثَ مراتٍ، ثم يقول: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْثِهِ، وَنَفْخِهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ» رواه عنه جعفر بن سليمان الضُّبَعيُّ[٦].

=

(١) تهذيب الكمال:٢٠: ١٤١.
(٢) الضعفاء والمتروكون:٢: ١٦٧.
(٣) ميزان الاعتدال:٣: ٦٩.
(٤) تهذيب التهذيب:٧: ٢٢٢.
(٥) سير أعلام النبلاء:٨: ٢٧٣.
(٦) المجروحين:٢: ١١٢، والحديث أخرجه من طريق جعفر بن سليمان، عن عليّ بن عليّ: أبو داود: كتاب الصلاة: باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك:١: ٢٠٦، رقم ٧٧٥، وقال: وهذا الحديث، يقولون هو عن عليّ بن عليّ، عن الحسن مُرسلاً، الوَهْم من جعفر. والترمذي: أبواب الصلاة: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة:٢: ٩، رقم ٢٤٢، وقال: وحديث أبي سعيد أشهرُ حديثٍ في هذا الباب، وقد أخذ قومٌ من أهل العلم بهذا الحديث وأما أكثر أهل العلم فقالوا: إنما يُروَى عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جَدّك، ولا إله غيرك. وقد تُكُلِّمَ في إسناد حديث أبي سعيد، كان يحيى بن سعيد يتكلَّم في عليّ بن عليّ الرفاعيّ، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة: كتاب الصلاة: باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة بغير ما ذكرنا في خبر علي بن أبي طالب..:١: ٢٣٨، رقم ٤٦٧، وقال: وهذا الخبر لم يُسمَع في الدعاء لا في قديم الدهر ولا في حديثه استُعمل هذا الخبر على وجهه، ولا حُكِي لنا عن من لم نشاهده من العلماء أنه كان يُكبِّر
=

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ، ووكيع، وأبو زُرْعة[١]، وابن عمار[٢] ثقةٌ. وقال أبو حاتمٍ: ليس بحديثه بأس، قيل يُحتجُّ بحديثه؟ قال لا، وكان حسن الصوت بالقرآن فاضلاً في نفسه، وقال أحمد: لم يكن به بأس[٣]، وقال النَّسائيّ: لا بأسَ به[٤]، وقال أبو بكر البزَّار: بصري ليس به بأسٌ[٥]، وقال يحيى بن سعيد: كان يرى القَدَر، وكان مالك بن دينارٍ إذا رآه قال: هذا راهِبُ العرَب[٦]، وقال الفضل بن دُكين، وعفان بن مسلم: كان يُشبَّه بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم[٧]، وقال ابن حجر: لا بأسَ به، رُمِيَ بالقدَر وكان عابدًا، ويقال: كان يُشْبِه النبيَّ صلى الله عليه وسلم[٨]. قلت: فهو لا بأسَ به، وحديثه حسن، والحديث الذي ذكره ابن حِبّان رجّح أبو داود إرساله عن الحسن، وأنَّ الوَهْم من جعفر بن سليمان لا من عليٍّ. والله أعلم.

٦٠- س ق: عليٌّ بن غُرَاب، أبو الحسن الفَزاريُّ، الكوفيُّ. قال ابن حِبّان: كان غالياً في التشيُّع، كثير الخطأ فيما يَروي، حتى وُجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيراً، والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به وإن وافق الثقات[٩].

=

لافتتاح الصلاة ثلاث تكبيرات، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك إلى قوله: ولا إله غيرك، ثم يهلِّل ثلاث مراتٍ، ثم يكبر ثلاثاً.

(١) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي:١٤٦، الجرح والتعديل:٦: ١٩٦.
(٢) تهذيب التهذيب:٧: ٣٦٦.
(٣) الجرح والتعديل:٦: ١٩٦.
(٤) تهذيب الكمال:٢١: ٧٤.
(٥) تهذيب التهذيب:٧: ٣٦٦.
(٦) تهذيب الكمال:٢١: ٧٤.
(٧) الطبقات الكبرى:٧: ٢٠٣.
(٨) تقريب التهذيب: ٤٠٤.
(٩) المجروحين:٢: ١٠٥.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ[١]، وفي رواية: صدوقٌ، وقال: ظلمه الناس حين تكلَّموا فيه، وقال هو[٢]، والنَّسائيّ[٣]: ليس به بأسٌ، وقال أحمد: كان يُدلِّس، وما أراه إلا كان صدوقاً[٤]، وقال أيضاً: كان حديثه حديث أهل الصِّدق[٥]، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به، وقال أبو زُرْعة: هو صدوقٌ عندي، وأحبّ إليّ من عليّ بن عاصم[٦]، وقال الدارقطنيّ: كوفيٌّ يُعتبر به[٧]، وقال ابن سعدٍ: كان صدوقاً وفيه ضَعْف، وصحب يعقوب بن داود فتركه الناس[٨]، وقال أبو داود: ضعيفٌ، ترك الناسُ حديثه[٩]، وقال إبراهيم الجُوزَجانِيُّ: ساقط[١٠]، قال الخطيب البغداديّ: أحسب إبراهيم طعن عليه لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيّع، وأما روايته فقد وصفوه بالصدق[١١]، وقال ابن عَدِيٍّ: له غرائب وإفرادات، وهو ممن يُكتَب حديثه[١٢]. وقال ابن حجر: صدوقٌ، وكان يدلِّس ويتشيّع، وأفرط ابن حِبّان في تضعيفه، مات سنة أربع وثمانين ومائة[١٣]، وذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[١٤]. قلت: فهو صدوقٌ يتشيَّع، ويدلِّس، وأفرط ابن

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٢٦٩، تاريخ بغداد:١٢: ٤٦.
(٢) الجرح والتعديل:٦: ٢٠٠.
(٣) تاريخ بغداد:١٢: ٤٦، تهذيب الكمال:٢١: ٩٤.
(٤) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٢٩٧، الجرح والتعديل:٦: ٢٠٠.
(٥) تاريخ بغداد: ١٢: ٤٥.
(٦) الجرح والتعديل:٦: ٢٠٠.
(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٥٢.
(٨) الطبقات الكبرى:٦: ٣٦٣.
(٩) تاريخ بغداد:١٢: ٤٦، تهذيب الكمال:٢١: ٩٤.
(١٠) أحوال الرجال: ٨٤.
(١١) تاريخ بغداد:١٢: ٤٦.
(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال:٦: ٣٥٣.
(١٣) تقريب التهذيب: ٤٠٤.
(١٤) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ٤٢.

حِبّان في تضعيفه ولم يذكر دليلاً على ما زعم من كثرة خطئه وروايته الموضوعات عن الثقات. والله أعلم.

٦١- ق: عليّ بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالرِّضا. قال ابن حِبّان: يروي عن أبيه العجائب، روى عنه أبو الصَّلْت[١] وغيرُه، كأنه كان يَهِمُ ويُخطئُ. ثم ذكر له سبعة أحاديث مما وَهِمَ وأخطأ فيها[٢]. وهذا الوَهْم من وجهة نظر ابن حِبّان من عليّ بن موسى رحمه الله تعالى.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

ذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجِلَّة الهاشميين ونبلائهم، يجب أن يُعتبَر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته، وأبى الصَّلْت خاصة، فإن الأخبار التي رُويت عنه وتبيَّن بواطيل، إنما الذنب فيها لأبى الصَّلْت ولأولاده وشيعته؛ لأنه في نفسه كان أجلّ من أن يكذب[٣]، وقال السَّمعانيّ: كان من أهل العلم والفضل مع شرف النسب، والخَلَل في رواياته من رُواته، فإنه ما روى عنه إلا متروكٌ، والمشهور من رواياته الصحيفة، وراويها عنه مطعونٌ[٤]، وقال ابن طاهر: يأتي عن أبيه بعجائب. قال الذهبيّ: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذب عليه ووُضع عليه نسخةٌ سائرةٌ[٥]، وقال أيضاً: وقد كان عليّ الرضا كبير الشأن، أهلاً

(١) عبد السلام بن صالح أبو الصَّلْت الهَرَوي. قال أبو حاتمٍ: لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف، وضرب أبو زرعة على حديثه، وقال لا أُحدِّث عنه ولا أرضاه. وقال العُقيليُّ: رافضيٌّ خبيثٌ. وقال ابن عَديّ: مُتَّهمٌ، وقال النَّسائيّ: ليس بثقةٍ، وقال الدارقطنيّ: رافضيٌّ خبيثٌ مُتَّهم بوضع حديث: الايمان إقرار بالقلب. وقال ابن عديّ: ولعبد السلام هذا عن عبد الرزَّاق أحاديث مناكير في فضائل عليٍّ وفاطمة، والحسن والحسين، وهو متَّهمٌ في هذه الأحاديث ويروي عن عليّ بن موسى الرِّضا حديث: الإيمان معرفة بالقلب، وهو متَّهم في هذه الأحاديث. يراجع: الجرح والتعديل:٦: ٤٨، الكامل لابن عديّ:٧: ٢٥، ميزان الاعتدال:٢: ٦١٦.

(٢) المجروحين:٢: ١٠٦.

(٣) الثقات:٨: ٤٥٦.

(٤) الأنساب:٦: ١٣٩، ١٤٠، ونقله عنه ابن حجر في تهذيب التهذيب:٧: ٣٨٩.

(٥) ميزان الاعتدال:٣: ١٥٨، ونحوه في المغني في الضعفاء:٢: ٤٥٦.

للخلافة، ولكن كَذبت عليه وفيه الرافضة، وأطْرُوه بما لا يجوز، وادّعَوا فيه العصمة، وغلت فيه، وقد جعل الله لكل شيء قدْراً، وهو بريءٌ من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه، ثم ذكر عدة أحاديث وقال: فهذه أحاديث وأباطيل من وضع الضُّلاَّل(١)، وذكره ابن حجر ضمن جماعة وقال فيهم: هم فضلاءٌ ثقاتٌ(٢)، قال أيضاً: صدوقٌ، والخلل ممن روى عنه، مات سنة ثلاث ومائتين(٣)، قلت: فعليّ بن موسى صدوقٌ، وحديثه حسن، وقد رُويت عنه أخبار تصل إلى درجة الوضع أحياناً، ولا دخل له فيها، وإنما العُهدة على من رَوَى عنه، وقد قال ذلك الأئمة ومنهم ابن حِبّان نفسه في كتاب الثقات، فلعلَّ ابن حِبّان وَهِم هنا فقال في حقِّ عليّ بن موسى ما قال. والله أعلم.

٦٢- بخ م ٤: عليٌّ بن هاشم بن البَريد. قال ابن حِبّان: كان غالياً في التشيُّع، ممن يروي المناكير عن المشاهير، حتى كثُر ذلك في رواياته، مع ما يَقْلب من الأسانيد، ثم ذكر عن ابن نُمَيرٍ أنه قال: كان مُفرِطاً في التشيُّع، مُنكَر الحديث. قال أبو حاتمٍ هو الذي روى عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاءٍ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُمَضْمِضْ وَلْيَسْتَنْشِقْ، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، أخبرناه الحسن بن سفيان، قال: حدّثنا زكريا بن يحيى الواسطي، قال: حدّثنا عليّ بن هاشم، عن إسماعيل بن مسلم(٤).

(١) سير أعلام النبلاء:٩: ٣٩٢، ٣٩٣.
(٢) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر:١: ٣٥٧.
(٣) تقريب التهذيب: ٤٠٥.
(٤) المجروحين:٢: ١١٠، والحديث أخرجه أبو يعْلَى:١١: ٢٥٣، رقم ٦٣٧٠، بزيادة: "وليستنثر"، والطبراني في الأوسط:١: ١٧٢، رقم ٥٣٨، وقال: لم يَرْوِ هذا الحديث عن عطاء إلا إسماعيل، تَفَرَّدَ به عليُّ بن هاشم، والدارقطنيّ: كتاب الطهارة: باب ما رُوِي من قول النبي صلى الله عليه وسلم: الأذنان من الرأس:١: ١٧٨، رقم ٣٤٧، والبيهقي في الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه:١: ١٥٩، رقم ١٨٤، وقال: إسماعيل بن مسلم المكيّ هذا لا يُحتجّ بحديثه. قلت: وهو كما قال، فقد قال أحمد وغيره: مُنكَر الحديث، وقال النَّسائيّ وغيره: متروك. ميزان الاعتدال:١: ٢٤٨، وقال ابن حبّان: ضعيف. المجروحين:١: ١٢٠، وقال ابن حجر: ضعيف الحديث. تقريب التهذيب: ١١٠.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [١]، والعِجليّ[٢]، وابن شاهين[٣]، ويعقوب بن شيبة، وعلي بن المَدِينيّ[٤]: ثقةٌ، وقال أبو داود: ثَبْتٌ يتشيّع[٥]، وقال ابن الجوزيّ: اتفقوا على أنه كان ثقةً، ولكن كان يتشيّع[٦]، وقال أحمد: ما أرى به بأساً[٧]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٨]، وسئل عنه عيسى بن يونس فقال: أهل بيتِ تشيُّعٍ، وليس ثَم كذَّاب[٩]، وقال ابن سعدٍ: صالح الحديث صدوقٌ[١٠]، وقال أبو حاتمٍ: كان يتشيّع، يُكتَب حديثه، وقال أبو زُرْعة: صدوقٌ[١١]، وذكره ابن حِبّان في الثقات، وقال: كان يتشيّع[١٢]، وقال ابن عَدِيٍّ: هو من الشيعة المعروفين بالكوفة، ويَروي في فضائل عليٍّ أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة، وقد حدَّث عنه جماعة من الأئمة، وهو إن شاء الله صدوقٌ في روايته[١٣]، وقال الذهبيّ: الإمام، الحافظ الصدوق[١٤]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يتشيَّعُ، مات سنة ثمانين ومائة، وقيل في التي بعدها[١٥]. قلت: فهو صدوقٌ

(١) الجرح والتعديل:٦: ٢٠٨، تاريخ بغداد:١٢: ١١٦.
(٢) تاريخ الثقات: ٣٥١.
(٣) تاريخ أسماء الثقات: ١٤١.
(٤) سير أعلام النبلاء:٨: ٣٤٣.
(٥) تاريخ الإسلام:١٢: ٣١٠.
(٦) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك:٩: ٦٤.
(٧) الجرح والتعديل:٦: ٢٠٨
(٨) تاريخ بغداد:١٢: ١١٧، تهذيب الكمال:٢١: ١٦٥.
(٩) الضعفاء الكبير:٣: ٢٥٥.
(١٠) الطبقات الكبرى:٦: ٣٦٣.
(١١) الجرح والتعديل:٦: ٢٠٨.
(١٢) الثقات:٧: ٢١٣، ٢١٤.
(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال:٦: ٣١٢.
(١٤) سير أعلام النبلاء:٨: ٣٤٢.
(١٥) تقريب التهذيب: ٤٠٦.

يتشيَّع، وأخرج له مسلمٌ، وأما الحديث الذي ذكره ابن حِبّان مستدلاً به على ضَعفه فالعلة من إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف كما سبق. والله أعلم.

٦٣- م ت ق: عمَّار بن محمد الثوريُّ، أبو اليقْظان، الكوفيّ. وهو ابن أخت سفيان الثوريّ. قال ابن حِبّان: يروي عن الأعمش والثوريّ، روى عنه الحسن بن عرَفة والعِراقيّون، كان ممن فحُش خطؤه، وكثُر وَهْمه، حتى استحقَّ التَّرْك من أجله[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن عرفة: كان لا يضحك وكنَّا لا نشكُّ أنه من الأبدال، وقال عليّ بن حُجرٍ: كان ثبتاً ثقةً، وقال ابن معين[٢]، أبو معمر القَطِيعيّ[٣]، وابن سعدٍ[٤]: ثقةٌ، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: لم يكن به بأسٌ، وقال أبو حاتمٍ: ليس به بأسٌ يُكتب حديثه، وقال أبو زُرْعة: ليس بقويٍّ وهو أحسن حالاً من عمَّار بن سيف[٥]، وقال عمرو بن محمد: كان أوثق من سيف بن أخت سفيان الثوريّ[٦]، وقال أبو إسحاق الجُوزَجانِيُّ: سيفٌ وعمارٌ ابنا أخت سفيان الثوريّ ليسا بالقويَّيْن في الحديث ولا قريباً[٧]، وتعقّبه الخطيب قائلاً: أما سيفٌ فقد ذكره غير واحد بالضَّعف، وأما عمَّارٌ فوثّقوه[٨]، وقال الذهبيّ: لم يُنصف أبو إسحاق، فإن سيفاً ليس بثقة، وعمارٌ فصدوقٌ[٩]، وقال أيضاً: ثقةٌ[١٠].

(١) المجروحين:٢: ١٩٥.
(٢) تهذيب الكمال:٢١: ٢٠٦.
(٣) تاريخ بغداد:١٢: ٢٤٧.
(٤) الطبقات الكبرى:٦: ٣٦١.
(٥) الجرح والتعديل:٦: ٣٩٣.
(٦) التاريخ الكبير:٧: ٢٩.
(٧) أحوال الرجال: ١٤١، ١٤٢.
(٨) تاريخ بغداد:١٢: ٢٤٧.
(٩) ميزان الاعتدال:٣: ١٦٨.
(١٠) الكاشف:٢: ٥١، ميزان الاعتدال:٣: ١٦٨.

قلت: فهو ثقةٌ بتوثيق الأئمة السابقين له، وأخرج له مسلم في الصحيح(١)، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

٦٤- ر ٤: عَمْرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم السهميّ. قال ابن حِبّان: كان أحمد بن حنبل، وعليٌّ بن المَدِينيّ، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجّون بحديثه، وتركه ابن القطّان، وأما يحيى بن معينٍ فمرَّض القول فيه. قال أبو حاتمٍ: إذا روى عمرو بن شُعيبٍ عن طاووس، وابن المسيِّب عن الثقات غير أبيه فهو ثقةٌ، يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء، وإذا روى عن أبيه عن جَدِّه ففيه مناكير كثيرة، لا يجوز الاحتجاج عندي بشيءٍ رواه عن أبيه عن جَدِّه؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعاً؛ لأنه إذا رَوى عن أبيه، فأبوه شُعيبٌ، وإذا روى عن جَدِّه وأراد عبد الله بن عمرو جَدَّ شُعيْبٍ، فإن شُعَيْباً لم يلق عبد الله بن عمرو، والخبر بنقله هذا يكون منقطعاً، وإن أراد بقوله عن جَدِّه: جدُّه الأدنى فهو محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد بن عبد الله لا صحبة له، فالخبر بهذا النقل يكون مرسلاً، والمُرسَل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة. ثم قال: فليس الحكم عندي في عمرو بن

(١) صحيح مسلم: كتاب المساقاة: باب فضل الغرس والزرع:٣: ١١٨٩، رقم ١٥٥٢ مكرر، قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمِّ مَعْبَدٍ حَائِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبَدٍ، مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمُسْلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟ فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ، وَلَا دَابَّةٌ، وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وحَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، زَادَ عَمْرٌو فِي رِوَايَتِهِ، عَنْ عَمَّارٍ، ح وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ فُضَيْلٍ: عَنِ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: رُبَّمَا قَالَ: عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ، وَكُلُّهُمْ قَالُوا: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

شُعَيْب إلا مجانبة ما روى عن أبيه عن جَدِّه والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه[١]. وقال في نهاية الترجمة: والصواب في أمر عمرو بن شُعَيْب أن يُحوَّل إلى تاريخ الثقات، لأنَّ عدالته قد تقدَّمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جَدِّه، وحكمه حكم الثقات إذا روى المقاطيع والمراسيل، بأن يُتْرَك من حديثهم المُرسَل والمقطوع، ويُحتجُّ بالخبر الصحيح[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [٣]، والنَّسائيّ[٤]، والعِجليّ[٥]، والحاكم[٦]: ثقةٌ، وقال النَّسائيّ في موضع آخر: ليس به بأسٌ[٧]، وقال إسحاق بن راهُوية: إذا كان الراوي عن عمرو بن شُعَيْب ثقة، فهو كأيوب، عن نافعٍ، عن ابن عمر[٨]، قال النوويّ: وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق رحمه الله[٩]، وسئل أحمد عنه فقال: أنا أكْتُب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجَس في القلب منه[١٠]، وسئل ابن مَعينٍ عنه فقال: ما شأنه؟ وغضب وقال: ما أقول فيه؟ روى عنه الأئمة، وفي رواية: ليس بذاك، وقال أيضاً: يُكتَب حديثه[١١]، وأما روايته عن

(١) المجروحين:٢: ٧١، وما بعدها.
(٢) هذه الجزئية سقطت من نسخة دار الوعي بحلب، وهي مثبتة في النسخة التي حققها الشيخ حمدي السلفي:٢: ٤٠، ونقلها عن المجروحين: الدارقطنيّ في تعليقاته على المجروحين:١٦٧، والذهبي في سير أعلام النبلاء:٥: ١٧٥، وفي ميزان الاعتدال:٣: ٢٦٨.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ١٩٢.
(٤) تهذيب الكمال:٢٢: ٧٢.
(٥) تاريخ الثقات: ٣٦٥.
(٦) المدخل إلى كتاب الإكليل:٤٠.
(٧) تهذيب الكمال:٢٢: ٧٢.
(٨) المستدرك:١: ١٨٦. حديث رقم ٣٥٧. وفي:١: ٣١١، رقم ٧٠٨، وفي ١: ٦٧٩، رقم ١٨٤٣، وقاله الحاكم من كلامه هو في ٤: ٤٢٣، رقم ٨١٥١
(٩) المجموع شرح المهذب:١: ٦٥.
(١٠) من سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل:٣٩، الجرح والتعديل:٦: ٢٣٨.
(١١) الجرح والتعديل:٦: ٢٣٩.

أبيه عن جَدِّه فقال البخاريّ: رأيت أحمد بن حنبل، وعليَّ بن عبد الله، والحُميديَّ، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجّون بحديث عمرو بن شُعَيْب عن أبيه(١)، وقال: وقد سمع شُعَيْب بن محمد، من عبد الله بن عمرو(٢)، وقال الترمذيّ: وشُعَيْبٌ قد سمع من جَدِّه عبد الله بن عمرو، وقد تكلَّم يحيى بن سعيد في حديث عمرو بن شُعَيْب، وقال: هو عندنا واهٍ، ومن ضَعّفه، فإنما ضعّفه من قِبَل أنه يحدِّث من صحيفة جَدِّه عبد الله بن عمرو، وأما أكثر أهل الحديث فيحتجّون بحديث عمرو بن شُعَيْب، ويُثْبِتونه منهم: أحمد، وإسحاق، وغيرهما(٣)، وقال أبو حاتمٍ: عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه، أحبُّ إلي من بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّه(٤)، وقال أحمد بن صالح: عمرو بن شُعَيْب سمع من أبيه، عن جَدِّه، وكلّه سماع، وعمرو بن شُعَيْب ثبْتٌ، وأحاديثه تقوم مقام الثَّبْت(٥)، وسئل أبو زُرْعة عنه فقال: روى عنه الثقات وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جَدِّه، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وقال أبو زُرْعة: ما أقلّ ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جَدِّه من المُنكَر، وعامّة المناكير التي تُروَى عنه إنما هي عن المثنَّى بن الصَّباح، وابن لَهِيعة، والضعفاء، وقال: مكيٌّ كأنه ثقةٌ في نفسه، إنما تُكُلِّم فيه بسبب كتَابٍ عنده(٦)، وقد جاء ما يدلُّ على سماع شُعَيْب من جَدِّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. فقد روى الدارقطنيّ بسنده عن عُبَيْد اللَّهِ بْن عُمَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَسْأَلُهُ عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ بِامْرَأَةٍ، فَأَشَارَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ فَاسْأَلْهُ، قَالَ شُعَيْبٌ: فَلَمْ يَعْرِفْهُ الرَّجُلُ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: بَطُلَ حَجُّكَ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَفَأَقْعُدُ؟ قَالَ: بَلْ تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ

(١) التاريخ الكبير:٦: ٣٤٢، ٣٤٣.
(٢) سنن الترمذي:٢: ١٣٩، رقم ٣٢٢.
(٣) سنن الترمذي:٣: ٢٣، رقم ٦٤١، وقول يحيى بن سعيد في الجرح والتعديل:٦: ٢٣٨.
(٤) الجرح والتعديل:٦: ٢٣٩.
(٥) تاريخ أسماء الثقات: ١٥١.
(٦) الجرح والتعديل:٦: ٢٣٩، ميزان الاعتدال:٣: ٢٦٥.

وَتَصْنَعُ مَا يَصْنَعُونَ، فَإِذَا أَدْرَكْتَ قَابِلًا فَحجَّ وَأَهْدِ، فَرَجَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اذْهَبْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَاسْأَلْهُ، قَالَ شُعَيْبٌ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَرَجَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَأَخْبَرَهُ بِمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ قَالَ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ مِثْلَ مَا قَالَا»[(١)]، قال الحاكم: وهو كالآخذ باليد في صحة سماع شُعَيْب بن محمد، عن جَدِّه عبد الله بن عمرو[(٢)]، وقال البيهقيّ: وفيه دليل على صحَّة سماع شُعَيْب بن محمد بن عبد الله من جَدِّه عبد الله بن عمرو[(٣)]، وقال أيضاً: وفي هذا الحديث دلالة على صحة سماع شُعَيْب من جَدِّه عبد الله بن عمرو، ومن ابن عمر، وابن عباس[(٤)]، وتعقّب الدارقطنيّ ابن حِبّان فقال: قول أبي حاتم: لم يصح سماع شُعَيْب والد عمرو، من جَدِّه عبد الله بن عمرو، خطأ، ثم ذكر معنى الرواية السابقة[(٥)]، وقال النوويّ: وعمرو، وشُعَيْب، ومحمد: ثقات، وثَبَت سماع شُعَيْب من محمد، ومن عبد الله، هذا هو الصواب الذي قاله المحققون والجماهير، وأن هذا قول المحقِّقين من أهل الحديث والأكثرين، وهم أهل هذا الفن وعنهم يؤخذ[(٦)]، وقال ابن كثير: هذا هو الصواب، لا ما عداه[(٧)]، وقال أحمد بن سعيد الدارميّ: عمرو بن شُعَيْب ثقةٌ، روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل: أيوب، والزُّهْريّ، والحكم، واحتجّ أصحابنا بحديثه، وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس[(٨)].

(١) أخرجه الدارقطنيّ: كتاب البيوع:٣: ٤٧٥. رقم ٣٠٠٠، وأخرجه أيضاً: الحاكم: كتاب البيوع:٢: ٧٤، رقم ٢٣٧٥، وقال: هذا حديث ثقات رواته حفاظ، وقال الذهبي: صحيح، والبيهقي: كتاب الحج: باب ما يفسد الحج:٥: ٢٧٤، رقم ٩٧٨٣، وقال: هذا إسناد صحيح.
(٢) المستدرك:٢: ٧٤، رقم ٢٣٧٥.
(٣) السنن الكبرى:٥: ٢٧٤، رقم ٩٧٨٣.
(٤) معرفة السنن والآثار:٧: ٣٦٢، رقم ١٠٣٤٣.
(٥) يراجع تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ١٦٨.
(٦) يراجع: المجموع شرح المهذب:١: ٦٥.
(٧) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: ٢٠٢.
(٨) تهذيب الكمال:٢٢: ٧٢، ٧٣.

وقال ابن الصَّلاح: عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جَدِّه، وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة، أكثرها فقهيات جِيادٌ، وشُعَيْب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد احتجّ أكثر أهل الحديث بحديثه، حَملاً لمُطلق الجَدِّ فيه على الصحابي عبد الله بن عمرو دون ابنه محمد والد شُعَيْب، لِما ظهر لهم من إطلاقه ذلك(١)، وقد ألَّف سِراج الدين البُلقيني تصنيفاً لطيفاً سماه: بذل الناقد بعض جهده، في الاحتجاج بعمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه(٢). قلت: فعمرو بن شُعَيْب صدوقٌ، كما قال ابن حجر(٣)، وثبت سماع أبيه من جَدِّه عبد الله بن عمرو وغيره من الصحابة، وقد ضرَب المحدِّثون حديث عمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه مثالاً لأعلى درجات الحسن، وأدنى درجات الصحيح(٤). والله أعلم.

٦٥- خ م د ت س: عِمران بن مسلم القَصِير، أبو بكر المِنقريّ البصريّ. قال ابن حِبّان: فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تُشبه حديث الأثْبات، وأما ما رواه عنه الغرباء مثل: سويد بن عبد العزيز، ويحيى بن سُليم وذويهما، ففيه مناكير كثيرة، فلست أدري أكان يُدخَل عليه فيجيب؟ أم تغيَّر حتى حُمل عنه هذه المناكير؟ على أن يحيى بن سُليم، وسويد بن عبد العزيز جميعا يكثران الوَهْم والخطأ عليه، ولا يجوز أن يُحكَم على مسلم بالجرح وأنه ليس بعَدلٍ إلا بعد السَّبْر، بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما رُوِي عنه ممن ليس بمتقن في الرواية، والاحتجاج بما رواه عنه الثقات، على أنه له مدخلاً في العدالة في جملة المتقنين، وهو ممن أستخير الله فيه(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح: ٣١٥. ويراجع: التقريب والتيسير للنووي: ٩٨، المقنع في علوم الحديث:٢: ٥٤٠.
(٢) ذكره البلقيني في محاسن الاصطلاح: ٥٤٢.
(٣) تقريب التهذيب: ٤٢٣.
(٤) يراجع: المدخل إلى كتاب الإكليل:٤٠، مقدمة ابن الصلاح: ٣١٥، التقريب والتيسير: ٩٨، الموقظة: ٣٢، المقنع في علوم الحديث:٢: ٥٤٠، تدريب الراوي:١: ١٧٤.
(٥) المجروحين:٢: ١٢٣.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ(١)، وأحمد(٢)، وأبو داود(٣)، ويعقوب بن سفيان(٤)، والذهبيّ(٥): ثقةٌ، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ(٦)، وقال عبد الرحمن بن مَهْديّ: كان مستقيم الحديث، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به(٧)، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: إلا أنّ في رواية يحيى بن سُليم عنه بعض المناكير، وكذلك في رواية سويد بن عبد العزيز عنه(٨)، وقال أيضاً: من المتقنين ليس في أحاديثه التي رواها بالبصرة إلا ما في أحاديث الناس، ما حدَّث بمكة فيها مناكير كثيرة كأنه يحدّثهم بها من حفظه فكان يَهِمُ في الشيء بعد الشيء، سماع يحيى بن سُليم، وسويد بن عبد العزيز عنه كان بمكة(٩)، وقال ابن عَدِيٍّ: هو حسَن الحديث وإنما ذكرته لأجل أنه يروي أشياء لا يرويها غيره ويتفرَّد عنه قوم بتلك الأحاديث، وهو ممن يُكتَب حديثه(١٠)، قلت: فهو ثقةٌ، ويكفي فيه توثيق من وثّقه من الأئمة، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، وقد تناقض ابن حِبّان فذكره في الثقات وفي المجروحين، أما الضعيف من حديثه فبسبب من روى عنه من الرواة الضعفاء لا بسببه. والله أعلم.

(١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان: ٨٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ١٠١.
(٢) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٢٩٧، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٣٣١، الجرح والتعديل:٦: ٣٠٤.
(٣) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار:٢: ٤١٤.
(٤) المعرفة والتاريخ:٢: ١٢٦.
(٥) الكاشف:٢: ٩٥، ميزان الاعتدال:٣: ٢٤٣.
(٦) تهذيب الكمال:٢٢: ٣٥٢.
(٧) الجرح والتعديل:٦: ٣٠٥.
(٨) الثقات:٧: ٢٤٢.
(٩) مشاهير علماء الأمصار: ٢٤٣.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٦: ١٧٠.

٦٦- س: العلاء بن زُهَيْر بن عبد الله الأزديّ، أبو زُهَيْر الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يَروي عن الثقات ما لا يُشبه حديث الأثْبات، فبَطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ[٢]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٣]، وذكر الذهبيّ قول ابن حِبّان وقال: العبرة بتوثيق يحيى[٤]، وقال ابن حزم: مجهول[٥]، وردّ ذلك عليه عبد الحق، فقال: بل هو ثقةٌ مشهور[٦]، وقال الذهبيّ: وُثِّق[٧]، وقال ابن حجر: ثقةٌ، من السادسة[٨]. قلت: فهو ثقةٌ، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على دعواه. والله أعلم.

٦٧- خ تم س: عيسى بن طَهْمان، أبو بكر البصريّ، سكن الكوفة. قال ابن حِبّان: ينفرد بالمناكير عن أنس، ويأتي عنه بما لا يُشبه حديثه، كأنه كان يُدلِّس عن أبَان بن أبي عيَّاش، ويزيد الرَّقاشيّ عنه، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتُبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو الذي روى عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ارْحَمُوا مِنَ النَّاسِ ثَلاثَةً: عَزِيزَ قَوْمٍ ذَلَّ، وَغَنِيَّ قَوْمٍ افْتَقَرَ، وَعَالِمًا بَيْنَ جُهَّالٍ". أخبرناه ابن قتيبة، قال: حدّثنا يوسف بن هاشم، أبو الميمون،

(١) المجروحين:٢: ١٨٣.
(٢) الجرح والتعديل:٦: ٣٥٥.
(٣) الثقات:٧: ٢٦٥.
(٤) ميزان الاعتدال:٣: ١٠١.
(٥) المحلى:٣: ١٩٠.
(٦) تهذيب التهذيب:٨: ١٨١.
(٧) الكاشف:٢: ١٠٣.
(٨) تقريب التهذيب:٤٣٤.

قال: حدّثنا يزيد بن أبي الزرقاء المَوْصِليّ، قال: حدّثنا عيسى بن طَهمان، عن أنس(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: شيخٌ ثقةٌ(٢)، وقال ابن مَعينٍ (٣)، وأبو داود(٤)، ويعقوب بن سفيان(٥)، والذهبيّ(٦): ثقةٌ، وفي رواية عن ابن مَعينٍ(٧)، والنَّسائيّ(٨): ليس به بأسٌ، وفي رواية عن أبي داود: لا بأسَ به، أحاديثه مستقيمة(٩)، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به، يشبه حديثه حديث أهل الصِّدْق، وما بحديثه بأس(١٠)، وقال الدارقطنيّ: صدوقٌ(١١)، وقال العُقيليُّ: لا يُتابع على حديثه، ولعله أُتِي من قبل خالد- ابن عبد الرحمن الخراساني- لأن أبا نعيمٍ وخلاداً يحدّثان عنه أحاديث مقاربة(١٢)، قال ابن حجر: وهو كما ظنَّ العُقيليُّ، وأما ابن حِبّان

(١) المجروحين:٢: ١١٧، ١١٨. والحديث أخرجه من طريق ابن حبّان: ابن الجوزي في الموضوعات:١: ٢٣٧، وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتابع ابن حبّان بأن علَّته عيسى بن طهمان وقال: وإنما يعرف هذا من كلام الفضيل بن عياض، وقال ابن حجر بعد أن ذكر فيه قول ابن حبّان: والآفة فيه ممن دونه. هدي الساري:٤٣٤، وجعل ابن حجر العلة في الحديث من شيخ شيخ ابن حبّان لكنه سماه: يوسف بن قاسم فقال: يوسف بن قاسم أبو الميمون أخرج له ابن حبّان في ترجمة عيسى بن طهمان في الضعفاء حديثاً واستنكره لعيسى، وعيسى من رجال البخاري والصاقه بيوسف أولى، فإنني لا أعرفه، ولمْ أرَ له في تاريخ البخاري، ولا كتاب ابن أبي حاتم، ولا ثقات ابن حبّان ذِكْراً. لسان الميزان:٦: ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٤٥٦، الجرح والتعديل:٦: ٢٨٠.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٢٤.

(٤) تاريخ بغداد:١١: ١٤٥.

(٥) المعرفة والتاريخ:٣: ٢٣٢، تاريخ بغداد:١١: ١٤٤.

(٦) الكاشف:٢: ١١٠، المغني في الضعفاء:٢: ٤٩٨، ديوان الضعفاء والمتروكين: ٣١١.

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٢٠١، الجرح والتعديل:٦: ٢٨٠.

(٨) تهذيب الكمال:٢٢: ٦١٩.

(٩) تاريخ بغداد:١١: ١٤٤.

(١٠) الجرح والتعديل:٦: ٢٨٠.

(١١) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢٥٧، وفي تهذيب التهذيب:٨: ٢١٦، نقلا عن الدارقطني: ثقة.

(١٢) الضعفاء الكبير:٣: ٣٨٥.

فأفحش القول فيه في كتاب الضعفاء، والآفة فيه ممن دونه[١]، وقال: صدوقٌ أفرط فيه ابن حِبّان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره[٢]. قلت: فهو ثقةٌ، ويكفي فيه توثيق من وثّقه كما سبق، وقد أخرج له البخاريّ، وأما ما ذكره ابن حبان دليلاً على ضَعفه، فالعلة من غيره كما سبق. والله أعلم.

٦٨- ي م ٤: فُضَيْل بن مرزوق، الأغَرّ الرَّقاشيّ، ويُقال: الرُّؤاسيّ، أبو عبد الرّحمن الكوفيّ. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث جداً، كان ممن يُخْطئُ على الثقات، ويَروي عن عطية الموضوعات، وعن الثقات الأشياء المستقيمة، فاشتبه أمرُه، والذي عندي أنّ كل ما روى عن عطية من المناكير يُلزق ذلك كله بعطية، ويبرأ فُضيل منها، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثْبات يكون مُحتجّاً به، وفيما انفرد عن الثقات ما لم يُتابع عليه يُتنكَّب عنها في الاحتجاج بها. رَوَى الْفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوهُ أَمِينًا، زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، رَاغِبًا فِي الآخِرَةِ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عُمَرَ تَجِدُوهُ قَوِيًّا أَمِينًا، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لائِمٍ، وَإِنْ تُؤَمِّرُوا عَلِيًّا، وَلا أَظُنُّكُمْ فَاعِلِينَ، تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَسْلُكُ بِكُمُ الطَّرِيقَ" رَوَاهُ عَنْهُ زَيْدُ بْنُ الْحباب[٣].

(١) هدي الساري: ٤٣٤.

(٢) تقريب التهذيب: ٤٣٩.

(٣) المجروحين:٢: ٢٠٩، والحديث أخرجه الحاكم: كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم: أبو بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهما:٣: ٧٣، رقم ٤٤٣٤، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال الذهبي: ضعيف، والبزّار في مسنده:٢: ٣٢، رقم ٧٨٣، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، والطبراني في الأوسط:٢: ٣٤١، رقم ٢١٦٦، وقال: لم يَرو هذا الحديث عن فضيل إلا زيد بن الحباب. وهذا إسناد ضعيف فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: فقال: هو حديث يرويه زيد بن يثيع، واختلف عنه؛ فرواه أبو إسحاق، واختلف عن أبي إسحاق أيضا، فقال يونس بن أبي إسحاق، وإسرائيل من رواية عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء عنه، وفضيل بن مرزوق، وجميل الخياط، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن علي، وقال الحسن بن قتيبة، عن يونس بن إسحاق، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن سلمان الفارسي، وقال الثوريّ عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة، وقال شريك، عن أبي إسحاق، وعثمان أبي اليقظان، عن أبي وائل، عن حذيفة، وقال إسرائيل عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع مرسلا، لم يذكر عليا، ولا حذيفة، والمرسل أشبه بالصواب. العلل الواردة في الأحاديث النبوية:٣: ٢١٤، ٢١٥.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [١]، والثوريّ[٢]، وابن عيينة[٣]، ويعقوب بن سفيان[٤]، والذهبيّ: ثقةٌ[٥]، وقال العِجليّ: جائز الحديث، ثقةٌ، وكان فيه تشيُّعٌ، وهو كوفيٌّ[٦]، وقال أحمد: لا أعلم إلا خيراً[٧] وقال ابن مَعينٍ: صالح الحديث، ولكنه شديد التشيُّع، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: لا بأسَ به[٨]، وقال حُميد الرؤاسي: كان من أصدق من رأينا من الناس[٩]، وقال ابن عَدِيٍّ: لفضيل أحاديث حسان، وأرجو أن لا بأسَ به[١٠]، وقال الهيثم بن جميل: كان من أئمة الهُدى زهداً وفضلاً[١١]، وقال أبو حاتمٍ: هو صدوقٌ صالح الحديث، يَهِمُ كثيراً، يُكتَب حديثه، ولا يُحتجُّ به[١٢] وذكره ابن حِبّان في الثقات، وقال: كان ممن يُخْطِئُ[١٣]، وقال البخاريّ: مقارب الحديث[١٤]، وقال النَّسائيّ: ضعيف[١٥]، وقال عثمان الدارميّ: يقال ضعيف[١٦]، وقال ابن شاهين: وثقه يحيى مرَّة وضعَّفه أخرى[١٧]، وقال الحاكم: ليس من شرط الصحيح فعِيب علي مسلم

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٢٧٢، الجرح والتعديل:٧: ٧٥.
(٢) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة:١: ٦٤، الجرح والتعديل:٧: ٧٥.
(٣) تهذيب الكمال:٢٣: ٣٠٧.
(٤) المعرفة والتاريخ:٣: ١٣٣.
(٥) الكاشف:٢: ١٢٥.
(٦) تاريخ الثقات: ٣٨٤.
(٧) الجرح والتعديل:٧: ٧٥.
(٨) تهذيب الكمال:٢٣: ٣٠٧.
(٩) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز:٢: ٢٣٩.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ١٢٩.
(١١) سير أعلام النبلاء:٧: ٣٤٢.
(١٢) الجرح والتعديل:٧: ٧٥.
(١٣) الثقات:٧: ٣١٦.
(١٤) العلل الكبير للترمذي: ٣٩١.
(١٥) تهذيب الكمال:٢٣: ٣٠٨.
(١٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٩١.
(١٧) تاريخ أسماء الثقات: ١٨٥.

بإخراجه في الصحيح[١]، وتعقّبه الذهبيّ بأن مسلماً روى له في المتابعات، ولم يذكره البخاريّ في كتاب الضعفاء، ولا النَّسائيّ، ولا العُقيليُّ، ولا أبو بشر الدولابيّ، وهو صالح الحديث... وهو شيعيٌّ غير رافضيّ[٢]، وقال نحو ما سبق وزاد: وحديثه في عداد الحسن إن شاء الله وهو شيعيٌّ[٣]، وقال أيضاً: كان معروفا بالتشيّع من غير سبٍّ[٤]. قلت: فهو صالح الحديث يتشيع، وحديثه في عِداد الحسن. والله أعلم.

٦٩- ت: القاسم بن أُمَية الحذَّاء. قال ابن حِبّان: شيخٌ يَروي عن حفص بن غِيَاثٍ المناكير الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي رَوى عن حفص بن غِيَاثٍ، عن بُرد أبي العلاء، عن مكحولٍ، عن واثلة بن الأسقع، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ بِأَخِيكَ فَيُرِيحَهُ رَبُّكَ وَيَبْتَلِيَكَ" أخبرناه الحسين بن عبد الله القطّان بالرِّقة قال: حدّثنا العباس بن إسماعيل، قال: حدّثنا قاسم بن أمية الحذّاء عنه، وهذا لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم[٥].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ: ليس به بأسٌ، صدوقٌ، وقال أبو زُرْعة: كان صدوقاً[٦]، وقال الخزرجيُّ: ضعّفه ابن حِبّان بلا مستنَدٍ وهو صدوقٌ[٧]، وقال الذهبيّ:

(١) سؤالات مسعود السجزي للحاكم: ١٠٨، ١٠٩.
(٢) تاريخ الإسلام:١٠: ٣٩٧.
(٣) سير أعلام النبلاء:٧: ٣٤٢.
(٤) ميزان الاعتدال:٣: ٣٦٢.
(٥) المجروحين:٢: ٢١٣، والحديث أخرجهمن طريق قاسم بن أمية به: الترمذي: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب بدون ترجمة:٤: ٦٦٢، رقم ٢٥٠٦، وقال: هذا حديث حسن غريب. ووقع عند الترمذي: أمية بن القاسم وهو خطأ من الترمذي، أو من بعض شيوخه. يراجع: تحفة الأشراف:٩: ٧٩، الكاشف:٢: ١٢٧، تهذيب التهذيب:٨: ٣٠٩، تقريب التهذيب: ٤٤٩، وأخرجه أيضاً: الطبراني في الأوسط:٤: ١١٠، رقم ٣٧٩٩، وقال: لم يَرْوِ هذا الحديث عن مكحول إلا برد، ولا عن برد إلا حفص، ولا يُروى عن رسول الله إلا بهذا الإسناد، وفي الكبير:٢٢: ٥٣، رقم ١٢٧.
(٦) الجرح والتعديل:٧: ١٠٧.
(٧) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣١١.

صدوقٌ[١]، وقال ابن حجر: وشهادة أبي زُرْعة وأبي حاتم له أنه صدوقٌ أولى من تضعيف ابن حِبّان له[٢]، وقال أيضاً: بصريٌّ صدوقٌ، من كبار العاشرة، ضعّفه ابن حِبّان بلا مستنَدٍ[٣]. قلت: فهو صدوقٌ، وضعّفه ابن حِبّان بلا مستنَدٍ كما قال ابن حجر والخزرجيّ، وأما الحديث المذكور فقد حسّنه الترمذيُّ. والله أعلم.

٧٠- بخ ٤: القاسم بن عبد الرحمن الدمشقيّ، أبو عبد الرحمن، صاحب أبي أمامة. قال ابن حِبّان: كان يزعُم أنه لَقِيَ أربعين بدرياً، روى عنه أهل الشام، كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المُعضِلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يَسبق إلى القلب أنه كان المتعمِّد لها. ثم ذكر عن الإمام أحمد أنه قال: مُنكَر الحديث، ما أرى البلاء إلا من قِبَل القاسم[٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [٥]، والبخاريّ، والترمذيّ[٦]، ويعقوب بن سفيان[٧]، ويعقوب بن شيبة[٨]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: حديث الثقات عنه مستقيمٌ لا بأسَ به، وإنما يُنكَر عنه الضعفاء[٩]، وقال العِجليّ: ثقةٌ، يُكتَب حديثه، وليس بالقويّ[١٠]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ثقةٌ، والثقات يروون عنه هذه الأحاديث

(١) الكاشف:٢: ١٢٧.
(٢) تهذيب التهذيب:٨: ٣٠٩.
(٣) تقريب التهذيب: ٤٤٩.
(٤) المجروحين:٢: ١٨٣، وقول الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال:١: ٥٦٥.
(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤٢٨.
(٦) سنن الترمذي:٥: ٣٤٥، رقم ٣١٩٥.
(٧) المعرفة والتاريخ:٣: ٣٧٥.
(٨) تهذيب الكمال: ٢٣: ٣٨٩، ٣٩٠.
(٩) تاريخ دمشق:٤٩: ١٠٨، تهذيب الكمال: ٢٣: ٣٨٩.
(١٠) تاريخ الثقات: ٣٨٨.

ولا يرفعونها، ويجيء من المشائخ الضعفاء ما يدل حديثُهم على ضَعْفه(١)، أي يرفعون الموقوفات، وفي رواية عن يعقوب بن شيبة: اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعِّف روايته، ومنهم من يوثِّقه(٢)، وقال الجُوزَجانِيُّ: كان خياراً فاضلاً ممن أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار(٣)، وقال المفضل بن غسَّان الغِلابيّ: مُنكَر الحديث(٤)، وقال الذهبيّ: صدوقٌ(٥)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يُغرِب كثيراً، مات سنة اثنتي عشرة ومائة(٦). قلت: بل هو ثقةٌ، ويكفي فيه توثيق الأئمة السابقين، وإذا كان في رواياته من ضعفٍ، فإنما هو من شيوخه أو تلاميذه لا منه كما قال ابن مَعينٍ ، وأبو حاتمٍ. والله أعلم.

٧١- س: قُدامة بن محمد بن قُدامة بن خَشْرم الخَشْرميّ، المدنيّ. قال ابن حِبّان: يروي عن أبيه ومخرمة بن بُكَيْر، عن بُكَيْر بن عبد الله بن الأشجّ المقلوبات التي لا يُشارَك فيها، روى عنه عبد الله بن هارون الفَرَويّ، وأهلُ المدينة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. ثم ذكر من طريقه حديثين(٧).

---

(١) يراجع: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين:٣٩٦، ٤٠٩، تهذيب التهذيب:٨: ٣٢٤.
(٢) تهذيب الكمال: ٢٣: ٣٨٩، ٣٩٠.
(٣) أحوال الرجال: ٢٨٦.
(٤) تهذيب الكمال: ٢٣: ٣٨٩.
(٥) الكاشف:٢: ١٢٩.
(٦) تقريب التهذيب: ٤٥٠.
(٧) المجروحين:٢: ٢١٩. وذكر الدارقطنيّ علة الحديثين اللذين ذكرهما ابن حبّان وأن الحديث الأول: بليته من عبد الله بن هارون بن موسى، لا من قدامة، والحديث الثاني: بليته من الشهرزوري، لا من قدامة. يراجع: تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٢٢. والحديث الأول ذكره ابن عديّ في ترجمة عبد الله بن هارون مع غيره من الأحاديث وقال: ولم أرَ لعبد الله بن هارون الفروي أنكر من هذه الأحاديث التي ذكرتها. الكامل في ضعفاء الرجال:٥: ٤٢٨. وعبد الله بن هارون بن موسى قال عنه الذهبي: له عن القعنبي وغيره مناكير، ولم يُترك، ذكره ابن عديٌّ وطعن فيه. ميزان الاعتدال:٢: ٥١٦، والشهرزوريّ هو محمد بن جبريل الشهرزوريّ شيخ ابن حبان، ولم أقف له على ترجمة فيما اطلعت عليه من مصادر، سوى أن الدارقطني ضعَّف الحديث بسببه كما سبق. والله أعلم.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ(١)، والبزّار(٢): ليس به بأسٌ، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به(٣)، وقال ابن عَدِيٍّ: ولقدامة عن إسماعيل، عن ابن جُرَيجٍ غير ما ذكرت من الحديث، وكل هذه الأحاديث فِي هذا الإسناد غير محفوظة(٤)، وقال ابن مَعينٍ: لا أعرفه(٥)، قال ابن أبي حاتم: يعنى لا يَخْبُره، وأما قدامة فمشهور(٦). قلت: فهو لا بأسَ به وحديثه حسن، وأما الأحاديث التي ذكرها ابن عَدِيٍّ فكلها من طريق قدامة، عن إسماعيل بن إبراهيم بن شيبة الطائفي، عن ابن جُرَيجٍ. وإسماعيل قال عنه ابن عَدِيٍّ: فيه نظر، وقال أيضاً: أحاديثه عن ابن جُرَيجٍ فيها نظر، وقال النَّسائيّ: مُنكَر الحديث، وقال العُقيليُّ: أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ، وقال الذهبيّ: يُجهَّل(٧)، فالعلة من إسماعيل لا قدامة. والله أعلم.

٧٢- د تم س ق: قَرْثع الضَّبيُّ الكوفيُّ. قال ابن حِبّان: يَروي عن سلمان، روى عنه علقمة بن قيس، روى أحاديث يسيرة خالف فيها الأثْبات، لم تظهر عدالته فيُسلك به مسلك العدول حتى يُحتجُّ بما انفرد، ولكنه عندي يستحق مجانبه ما انفرد من الروايات؛ لمخالفته الأثْبات(٨).

(١) الجرح والتعديل:٧: ١٢٩.
(٢) البحر الزخار:١١: ٣٥٧، رقم ٥١٨٠.
(٣) الجرح والتعديل:٧: ١٢٩.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ١٧٩، ١٨٠.
(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ١٩٣.
(٦) الجرح والتعديل:٧: ١٢٩.
(٧) يراجع: الضعفاء والمتروكون للنسائي:١٧، والكامل في ضعفاء الرجال:١: ٥٠٨، ٥٠٩، والضعفاء الكبير:١: ٩٣، وميزان الاعتدال:١: ٢١٤.
(٨) المجروحين:٢: ٢١١.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال البخاريّ، وأبو حاتمٍ: كان من قرّاء الأولين(١)، وقال العِجليّ: كوفيّ، تابعيّ، ثقةٌ(٢)، وقال الحاكم: سمعت أبا عليّ القارئ، يقول: أردت أن أجمع مسانيد قرثع الضَّبيّ؛ فإنه من زهّاد التابعين، فلم يُسند تمام العشرة(٣)، وقال ابن حجر: صدوقٌ، من الثانية، مخضرمٌ، قُتل في زمن عثمان(٤)، وقال الشيخ أحمد شاكر: تابعيّ ثقةٌ(٥)، وكأنه اعتمد توثيق العِجليّ. قلت: فهو صدوقٌ، قارىءٌ، حسن الحديث، ولم يذكر ابن حبان دليلاً على ما زعم من ضعف قرثع. والله أعلم.

٧٣- خ م د ت س: قُريشٌ بن أنس الأنصاريُّ، وقيل: الأُمويّ، مولاهم، أبو أنس البصريّ. قال ابن حِبّان: كان سخياً صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يُحدِّث به، بَقِيَ ست سنين في اختلاطه فظهر في روايته أشياء مناكير لا تُشبه حديثه القديم، فلمَّا ظهر ذلك من غير أن يتميَّز مستقيم حديثه من غيره، لمْ يجُز الاحتجاج به فيما انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو المعتبَر بأخباره تلك. روى عن أشعث، عن الحسن، عن سمرة، «أَنَّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ»(٦)، أي لا يقطع بين إصبعين مخافة أن يقطع

(١) التاريخ الكبير:٧: ١٩٩، الجرح والتعديل:٧: ١٤٧.
(٢) تاريخ الثقات: ٣٩٠.
(٣) المستدرك على الصحيحين:١: ٤١٢، رقم ١٠٢٨.
(٤) تقريب التهذيب: ٤٥٤.
(٥) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:١: ٢٧٨، رقم ٢٦٥.
(٦) الحديث أخرجه من طريق محمد بن بشار عن قريش: أبو داود: كتاب الجهاد: باب في النهي أن يُقَدَّ السير بين إصبعين ٣: ٣١، رقم ٢٥٨٩، والرُّوياني في مسنده:٢: ٥٣، رقم ٨١٩، وتوبع محمد بن بشار بأبي قلابة: أخرجه الحاكم: ٤: ٣١٣، رقم ٧٧٥١، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه، وأقره الذهبي، وتوبع بعليّ بن المديني أخرجه الطبراني في الكبير:٧: ٢٢٤، رقم ٦٩٣٥، وعليٌّ سمع من قريش قبل الاختلاط. لكن قال الذهبي: هذا حديث مُنكَر. ميزان الاعتدال:٣: ٣٨٩.

الأصابع"، أخبرناه ابن قحطبة، قال: حدثنا بُندار- ابن بشار- قال: حدثنا قُريش بن أنس، عن أشعث[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن المَدِينيّ[٢]، والنَّسائيّ[٣]: ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ[٤]، وقال أبو حاتمٍ: يقال إنه تغيَّر عقله، وكان سنة ثنتين ومائتين صحيح العقل، ومات سنة ثمان ومائتين، وقال: لا بأسَ به[٥]، وقال البخاريّ: مات سنة تسع ومائتين، وكان اختلط ست سنين[٦]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ تغيَّر قُبيل موته[٧]، وقال: صدوقٌ مشهور[٨]، وقال ابن حجر: سماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه مثل: ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان البصريّ، وبَكَّار القاضي، وأبي قِلابة، والكُدَيمي[٩]، وقال: عبد الله بن أبي الأسود سمع منه قبل اختلاطه[١٠]، وسماع عليّ بن المَدِينيّ وأقرانه من قريشٍ كان قبل اختلاطه[١١]، وقال أيضاً: صدوقٌ تغيَّر بآخِره قَدْرَ سِتِّ سنين، مات سنة ثمان ومئتين[١٢].

قلت فهو صدوقٌ، تغيَّر قبل موته بست سنين، وقد تميّز حديثه قبل الاختلاط وبعده، فسماع عبد الله بن أبي الأسود، وعليّ بن المَدِينيّ وأقرانه،

(١) المجروحين:٢: ٢٢٠.
(٢) التاريخ الكبير:٧: ١٩٥، الجرح والتعديل:٧: ١٤٢، ١٤٣.
(٣) تهذيب الكمال:٢٣: ٥٨٧.
(٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ٤٤٩.
(٥) الجرح والتعديل:٧: ١٤٢، ١٤٣.
(٦) التاريخ الأوسط:٢: ٣١٤.
(٧) الكاشف:٢: ١٣٦.
(٨) ميزان الاعتدال:٣: ٣٨٩.
(٩) تهذيب التهذيب:٨: ٣٧٥.
(١٠) هدي الساري: ٤٣٦، وحديثه في البخاري: كتاب العقيقة: باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة:٧: ٨٥، رقم ٥٤٧٢
(١١) فتح الباري:٩: ٥٩٣.
(١٢) تقريب التهذيب: ٤٥٥.

هؤلاء قبل الاختلاط، ورواية أحمد بن عثمان النوفليّ عنه في صحيح مسلم(١)، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيءٍ. والله أعلم.

٧٤- د ت ق: كاملُ بن العلاء، أبو العلاء، التَّميميّ السَّعديّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من حيث لا يَدرِي، فلما فحُش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره(٢).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ (٣)، ويعقوب بن سفيان(٤)، والعِجليّ(٥): ثقةٌ. وفي رواية عن ابن مَعينٍ (٦)، والنَّسائيّ(٧): ليس به بأسٌ، وقال ابن عَدِيٍّ: لمْ أرَ للمتقدِّمين فيه كلاماً فأذكره، إلا أني رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أن لا بأسَ به(٨)، وقال ابن سعدٍ: كان قليل الحديث، وليس بذاك(٩)، وفي رواية عن النَّسائيّ: ليس بالقويّ(١٠)، وقال الحاكم: هو ممن يُجمَع حديثه(١١)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء من السابعة(١٢).

(١) كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات: باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه المصول عليه فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه:٣: ١٣٠١، رقم ١٦٧٣.
(٢) المجروحين:٢: ٢٢٧.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٢٧٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين:٣٤٨.
(٤) المعرفة والتاريخ:٣: ١٣٢.
(٥) تاريخ الثقات:٣٩٦.
(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٣٤١.
(٧) تهذيب الكمال:٢٤: ١٠١.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٢٢٨.
(٩) الطبقات الكبرى:٦: ٣٥٦.
(١٠) تهذيب الكمال:٢٤: ١٠١.
(١١) المستدرك على الصحيحين:١: ٣٩٣، رقم ٩٦٤.
(١٢) تقريب التهذيب: ٤٥٩.

قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، وقد بالغ ابن حِبّان حينما أبطل الاحتجاج بأخباره. والله أعلم.

٧٥- د ت ق: كثير بن زياد، أبو سهل البُرْسانِيّ، الأزديّ، العَتَكيّ، البصريّ، سكن بَلْخ. قال ابن حِبّان: يَروي عن الحسن وأهل العراق الأشياء المقلوبة، أَسْتحبّ مجانبة ما انفرد من الروايات، روى عنه أهل بَلْخ وسَمَرْقند، ثم روى بإسناده عن أبي سهل، عن مُسَّة، عن أم سلمة قالت: كانت النُّفَساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقعُد بعد نفاسها أربعين يوما، وكنا نَطْلِي عَلَى وجوهنا الورْس[١] من الكَلَف"[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [٣]، والبخاريّ[٤]، والترمذيّ[٥]، والنَّسائيّ[٦]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ من أكابر أصحاب الحسن، لا بأسَ به، بصريٌّ وقع إلى خراسان[٧]، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: كان ممن يُخطئُ[٨]، وقال ابن

(١) الْوَرْسُ: نَبْت أصفر يُصْبغ به. النهاية في غريب الحديث والأثر:٥: ١٧٣.

(٢) المجروحين:٢: ٢٢٤، والحديث أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة: باب ما جاء في وقت النفساء:١: ٨٣، رقم ٣١١، والترمذي: أبواب الطهارة: باب ما جاء في كم تمكث النفساء:١: ٢٥٦، رقم ١٣٩، كلاهما من طريق أبي سهل، عن مُسّة، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل، عن مُسَّة الأزدية، عن أم سلمة. والحديث ضعيف بسبب مُسَّة، وليس بسبب كثير، قال البخاري: لا أعرف لمُسَّة غير هذا الحديث. العلل الكبير للترمذي: ٥٩، وقال ابن حجر: مُسّة مجهولة الحال، قال الدارقطنيّ: لا تقوم بها حجة. التلخيص الحبير:١: ٤٤٠، وقال ابن القطان: لا تعرف حالها ولا عينها، ولا تُعرَف في غير هذا الحديث. بيان الوهم والإيهام:٣: ٣٢٩، وقال الذهبي: لا يُعرَف لها إلا هذا الحديث. ميزان الاعتدال:٤: ٦١٠.

(٣) الجرح والتعديل:٧: ١٥١.

(٤) سنن الترمذي:١: ٢٥٦، رقم ١٣٩، العلل الكبير:٥٩، السنن الكبرى للبيهقي:١: ٥٠٣، رقم ١٦٠٧.

(٥) العلل الكبير:٥٩.

(٦) تهذيب الكمال:٢٤: ١١٣، ميزان الاعتدال:٣: ٤٠٤.

(٧) الجرح والتعديل:٧: ١٥١.

(٨) الثقات:٧: ٣٥٣.

حجر: ثقةٌ من السادسة[١]. قلت: فهو ثقةٌ، ولم يُضعِّفه أحد إلا ابن حِبّان ولعله وَهِم في ذلك، ولهذا قال ابن حجر بعد أن ذكر الحديث المذكور: وأغرب ابن حِبّان فضعّفه بكثير بن زيادٍ فلم يُصِب[٢]. والله أعلم.

٧٦- ر د ت ق: كثير بن زيدٍ الأسلميّ، السهميّ مولاهم، أبو مُحمد المدنيّ، ابن مافَنّه. قال ابن حِبّان: وهو الذي يقال له كثير أبو النضر[٣]، روى عنه عبيد الله بن عبد المجيد، كان كثيرَ الخطأ على قِلَّة روايته، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ليس بذاك القويّ، وكان قال: لا شيء، ثم ضرَب عليه[٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [٥]، وابن عمار المَوْصِليّ[٦]: ثقةٌ، وقال أحمد: ما أرى به بأساً[٧]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٨]، وقال ابن عَدِيٍّ: لمْ أرَ بحديثه بأساً، وأرجو أنه لا بأسَ به[٩]، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ، ليس بالقويّ، يُكتَب حديثه، وقال أبو زُرْعة: صدوقٌ فيه لين[١٠]، وقال ابن المَدِينيّ: صالحٌ، وليس

(١) تقريب التهذيب: ٤٥٩.
(٢) التلخيص الحبير:١: ٤٤٠.
(٣) قال الدارقطنيّ: وَهِم أبو حاتمٍ في قوله: إن كثير بن زيد هو الذي يقال له أبو النَّضْر. كثير بن زيد من أهل المدينة أسْلميٌّ، وكثير أبو النَّضْر، شيخٌ من أهل العراق، يقال له: كثير بن أبي كثير. يحدِّث عن رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاش، عن أبي بردة والكوفيين. وكثير بن زيد الأسلمي، يروى عن أهل الحجاز: سعيد المَقْبُريّ، والوليد بن رباح، والمطلب بن حَنْطب، ومسلم بن أبي مريم، ونظرائهم من أهل المدينة. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٢٣.
(٤) المجروحين:٢: ٢٢٢، وقول ابن معين في الجرح والتعديل:٧: ١٥١.
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٢٠٤، تاريخ دمشق:٥٠: ٢٤، ميزان الاعتدال:٣: ٤٠٤.
(٦) تهذيب الكمال:٢٤: ١١٥.
(٧) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٣١٧.
(٨) الثقات:٧: ٣٥٤.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٢٠٧.
(١٠) الجرح والتعديل:٧: ١٥١.

بقوي[١]، وقال النَّسائيّ: ضعيف[٢]، وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك الساقط، وإلى الضَّعف ما هو[٣]، وحسَّن إسناد حديثه مُغلطاي، وابن حجر[٤]، وقال البوصيريّ: مُختلفٌ فيه[٥]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، وقد ثَبَت توثيقه عن ابن معينٍ. والله أعلم.

٧٧- خ م د ت ق: كثيرُ بن شِنْظير المازنيُّ، أبو قُرّة البصريّ. قال ابن حِبّان: كان كثيرَ الخطأ على قِلّة روايته، ممن يروي عن المشاهير أشياء مناكير، حتى خرج بها عن حدِّ الاحتجاج إلا فيما وافق الثقات. ثم ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان لا يحدّث عنه[٦].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ: ثقةٌ[٧]، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً إن شاء الله[٨]، وقال أحمد: صالحٌ، قد رَوَى عنه الناس واحتملوه[٩]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: صالحٌ[١٠]، وقال ابن عَدِيٍّ: ليس في حديثه شيءٌ من المُنكَر، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة[١١]، وقال البزَّار: ليس به بأسٌ[١٢]، وذكره ابن شاهين في الثقات[١٣]، وقال الساجيّ: صدوقٌ، وفيه بعض الضَّعف، ليس بذاك، ويُحتَمل

(١) ميزان الاعتدال:٣: ٤٠٤.
(٢) الضعفاء والمتروكون: ٨٩.
(٣) تهذيب الكمال:٢٤: ١١٥.
(٤) الإعلام بسنته عليه السلام:١٦٧١، بلوغ المرام من أدلة الأحكام: ٥٥٧، رقم ١٥٣٥.
(٥) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه:١: ٥٩، ٢: ٢٣، ٤٠.
(٦) المجروحين:٢: ٢٢٢.
(٧) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ١٩٦.
(٨) الطبقات الكبرى:٧: ١٨٠.
(٩) العلل ومعرفة الرجال:١: ٤١٦، ٢: ٣٧٨، الجرح والتعديل:٧: ١٥٣.
(١٠) الجرح والتعديل:٧: ١٥٣.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٢١٠.
(١٢) البحر الزخار:٩: ٤٦، رقم ٣٥٦٧.
(١٣) تاريخ أسماء الثقات: ١٩٤.

صِدْقه[١]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ[٢]: ليس بشيءٍ، قال الحاكم: يعني لم يُسند من الحديث ما يُشتَغل به[٣]، أي أن أحاديثه قليلة، وقال النَّسائيّ: ضعيف[٤]، وقال أبو زُرْعة: بصريٌ ليِّنٌ[٥]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ[٦]، وقال ابن حجر: احتجّ به الجماعة سوى النَّسائيّ[٧]، وقال: صدوقٌ يخطىء، من السادسة[٨].

قلت: فهو صدوقٌ حسن الحديث، وقد أخرج له الشيخان، ولم يذكر له ابن حِبّان حديثاً مُنكَراً يؤيد دعواه. والله أعلم.

٧٨- سي[٩]: كُمَيل بن زياد النَّخَعيّ، وهو كُميل بن عبد الله. من أصحاب عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. قال ابن حِبّان: كان كُميل من المفْرِطين في عليٍّ ممن يروي عنه المُعضلات، وفيه المعجزات، مُنكَر الحديث جداً، تُتَّقى روايته ولا يُحتجُّ به[١٠].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[١١]، والعِجليّ[١٢]، والهيثميُّ[١٣]: ثقةٌ، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً قليل الحديث وقال ابن عمَّار: رافضيٌّ، وهو ثقةٌ من أصحاب عليٍّ[١٤]،

(١) تهذيب التهذيب:٨: ٤١٩.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٢١٢.
(٣) تهذيب التهذيب:٨: ٤١٩.
(٤) الضعفاء والمتروكون:٨٩.
(٥) الجرح والتعديل:٧: ١٥٣.
(٦) من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ١٥٦.
(٧) هدي الساري: ٤٣٦.
(٨) تقريب التهذيب: ٤٥٩.
(٩) في تهذيب التهذيب:٨: ٤٤٧، تقريب التهذيب: ٤٦٢، رمز له س وهو خطأ، فلم يخرِّج له النسائي في السنن، وإنما أخرج له في عمل اليوم والليلة، رقم ٣٥٨.
(١٠) المجروحين:٢: ٢٢١.
(١١) الجرح والتعديل:٧: ١٧٥.
(١٢) تاريخ الثقات: ٣٩٨.
(١٣) مجمع الزوائد:١٠: ٩٩، رقم ١٦٩٠٧.
(١٤) تهذيب الكمال: ٢٤: ٢١٩.، ولم أقف على قول ابن سعد في الطبقات الكبرى.

وذكره ابن حِبّان في الثقات[١]. وقال الذهبيّ: كان شريفاً مطاعاً شيعياً متعبِّداً[٢]، وصحَّح حديثه الحاكم، وأقرَّه الذهبيّ[٣]، وقال ابن حجر: ثقةٌ، رُمِي بالتشيّع[٤]. قلت: فهو ثقةٌ رُمِي بالتشيّع، ولم يجرِّحه سوى ابن حِبّان، ولم يذكر له حديثاً مُنكَراً يؤيد ما زعم. والله أعلم.

٧٩- خ ل ت ق: محمد بن الحسن بن عِمران المُزنيّ، الواسطيّ. قال ابن حِبّان: يرفع الموقوف، ويسند المراسيل. روى عن محمد بن إسحاق، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ إِذَا أُشْعِرَ، وَلَكِنَّهُ يُذْبَحَ حَتَّى يَنْصَبَّ مَا فِيهِ مِنَ الدَّمِ» أخبرناه ابن قحطبة، قال: حدّثنا وهب بن بقية، قال: حدّثنا محمد بن الحسن المُزَنيّ. إنما هو موقوفٌ من قول ابن عمر[٥].

(١) الثقات:٥: ٣٤١.
(٢) العبر في خبر من غبر:١: ٧٠.
(٣) المستدرك على الصحيحين:٣: ٣٥٨، رقم ٥٣٨٦.
(٤) تقريب التهذيب: ٤٦٢.
(٥) المجروحين:٢: ٢٧٥. والحديث أخرجه من طريق محمد بن الحسن: الحاكم: كتاب الأطعمة:٤: ١٢٨، رقم ٧١١١، وسكت عنه الذهبي، والطبراني في الأوسط:٨: ٢٦، رقم ٧٨٥٦، وقال: لم يَرْوِ هذا الحديث عن محمد بن إسحاق، إلا محمد بن الحسن، تفرّد به وهب بن بقية. وهذا إسناد ضعيف فيه ابن إسحاق مدلس ولم يصرِّح بالسماع. وأخرجه موقوفاً: الإمام مالك: كتاب الذبائح: باب ذكاة ما في بطن الذبيحة:٢: ٤٩٠، رقم ٨، وأبو بكر ابن المقرىء في معجمه: ٣٩٤، رقم ١٢٨٦، والبيهقي: كتاب الضحايا: باب ذكاة ما في بطن الذبيحة:٩: ٥٦٣، رقم ١٩٤٩٣، وقال: هذا هو الصحيح موقوف. وقال في رقم ١٩٤٩٥: ورُوِي من أوجه عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا، ورفْعه عنه ضعيف، والصحيح موقوف.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ [١]، وأبو داود[٢] وابن شاهين[٣]: ثقةٌ، وقال أحمد: ليس به بأسٌ، شيخٌ ضخمٌ[٤] وقال أبو حاتمٍ[٥] والدارقطنيّ[٦]: لا بأسَ به، وذكره ابن حِبّان في الثقات، وقال: كان أحمد حسن الرَّأْي فيه[٧]، وقال الذهبيّ: وهذا أصوب[٨]، يعني مِن ذِكره في المجروحين، وقال أيضاً: ثقةٌ جليلٌ ليَّنه ابن حِبّان[٩]، وقال ابن حجر: ثقةٌ[١٠]. قلت: فهو ثقةٌ، وأما الحديث الذي ذكره ابن حِبّان فالصواب أنه موقوف، كما قال ابن حبان، والبيهقيّ[١١]، والذهبيّ[١٢]. والله أعلم.

٨٠- ع: محمد بن راشد الشَّاميّ، أبو يحيى الخُزَاعيّ. قال ابن حِبّان: كان من أهل الورَع والنُّسُك، ولم تكن صناعة الحديث من بزِّه[١٣]، فكان يأتي بالشَّيء على الحُسبان، ويُحدِّث على التَّوَهُّم، فكثُر المناكير في روايته، فاستحقَّ تَرْك الاحتجاجِ به[١٤].

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٣٧٥، الجرح والتعديل:٧: ٢٢٦.
(٢) ميزان الاعتدال:٣: ٥١٥.
(٣) تاريخ أسماء الثقات: ٢٠٥.
(٤) التاريخ الكبير:١: ٦٧، الجرح والتعديل:٧: ٢٢٦.
(٥) الجرح والتعديل:٧: ٢٢٦.
(٦) سؤالات السلمي للدارقطني: ٢٧٩.
(٧) الثقات:٧: ٤١١.
(٨) ميزان الاعتدال:٣: ٥١٥.
(٩) من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ١٦٠، ونحوه في المغني في الضعفاء:٢: ٥٦٩.
(١٠) تقريب التهذيب: ٤٧٤.
(١١) السنن الكبرى:٩: ٥٦٣، رقم ١٩٤٩٣.
(١٢) تهذيب التهذيب:٩: ١١٩.
(١٣) يعني هيئته. لسان العرب:٥: ٣١٢.
(١٤) المجروحين:٢: ٢٥٣.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ ثقةٌ[١]، وفي رواية عن أحمد: ثقةٌ ليس به بأسٌ[٢]، وفي رواية عن أحمد، وابن مَعينٍ[٣]، وابن المَدِينيّ[٤]، والنَّسائيّ[٥]: ثقةٌ، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ثقةٌ وكان قَدَرِياً[٦]، وقال الجُوزَجانِيُّ: كان مشتملاً على غير بدعةٍ، وكان فيما سمعت مُتحرياً الصِّدق في حديثه[٧]، وقال عبد الرزّاق: ما رأيت رجلاً في الحديث أورع منه، وقال دُحيْم: ثقةٌ، وكان يميل إلى هوىً، وقال يحيى بن سعيد: كان شيعيّاً قَدَرِيّاً، وليس بحديثه بأسٌ[٨] وقال شعبة: أما إنَّه صدوقٌ، ولكنه شيعيٌّ أو قدريٌّ[٩]، وقال أبو حاتمٍ: كان صدوقاً حسن الحديث[١٠]، وفي رواية عن النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[١١]، وقال ابن المبارك: صدوق اللسان، اتُّهِم بالقَدَر[١٢]، وقال ابن عَدِيٍّ: ليس برواياته بأسٌ، إذا حدَّث عنه ثقةٌ فحديثه مستقيم[١٣]، وقال الساجيّ: صدوقٌ، إنما تكلَّموا فيه لموضع القَدَر لا غير[١٤]، وفي رواية عن النَّسائيّ: ليس بالقويّ[١٥]، وقال الدارقطنيّ: يُعتَبر به[١٦]، قلت: فهو ثقةٌ، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة، أما ما اتُّهم

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٤١٩، ميزان الاعتدال:٣: ٥٤٤.
(٢) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٥٠٤.
(٣) الجرح والتعديل:٧: ٢٥٣.
(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعليّ بن المديني: ١٦١.
(٥) تهذيب الكمال:٢٥: ١٩٠.
(٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان: ٣٦.
(٧) أحوال الرجال: ٢٧٨.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٤١٩.
(٩) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٥٠٤، الضعفاء الكبير:٤: ٦٥، الجرح والتعديل:٧: ٢٥٣.
(١٠) الجرح والتعديل:٧: ٢٥٣.
(١١) تهذيب الكمال:٢٥: ١٩٠.
(١٢) تاريخ بغداد:٢: ٣٣٨.
(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٤٢١.
(١٤) تهذيب التهذيب:٩: ١٦٠.
(١٥) الضعفاء والمتروكون: ٩٥.
(١٦) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي: ٥٩.

به من التشيّع، أو القَدَر فلا يؤثِّر على حديثه، كما قال الجُوزَجانِيُّ أنه كان متحرياً الصدق في حديثه، وقال الساجيّ: إنما تكلَّموا فيه لموضع القدَر لا غير. والله أعلم.

٨١- ع: محمد بن عبد الله بن مسلم بن شِهاب الزُّهْريّ، ابن أخي ابن شهاب.
قال ابن حِبّان: كان رديءَ الحفظ، كثيرَ الوَهْم، يُخطىء عن عمِّه في الروايات، ويخالف فيما يروي عن الأثْبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو داود: ثقةٌ، سمعت أحمد يُثني عليه، وأخبرني عباسٌ عن يحيى بالثناء عليه(٢)، وقال أحمد: لا بأسَ به(٣)، وفي رواية: صالح الحديث إن شاء الله(٤)، وقال ابن مَعينٍ: هو أحبَّ إليَّ في الزُّهْريّ من محمد بن إسحاق(٥)، وفي رواية: صالحٌ(٦)، وقال ابن سعدٍ: كان كثير الحديث صالحًا(٧)، وقال ابن عَدِيٍّ: لمْ أرَ بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة، ولا رأيت له حديثاً مُنكَراً فأذكره إذا روى عنه ثقة(٨)، وقال الساجيّ: صدوقٌ تفرَّد عن عمِّه بأحاديث لم يُتَابع عليها(٩)، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس بذاك القويّ، وفي رواية: ضعيف(١٠)، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقويٍّ، يُكتَب حديثه(١١)، وذكر له العُقيليُّ ثلاثة أحاديث

(١) المجروحين:٢: ٢٤٩.
(٢) تهذيب الكمال:٢٥: ٥٥٨.
(٣) الجرح والتعديل:٧: ٣٠٤.
(٤) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٨٨.
(٥) الجرح والتعديل:٧: ٣٠٤.
(٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي:٤٨، الجرح والتعديل:٧: ٣٠٤.
(٧) الطبقات الكبرى:٥: ٤٧٣.
(٨) الكامل في ضعفاء الرجال:٧: ٣٦٥.
(٩) تهذيب التهذيب:٩: ٢٨٠.
(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدارمي:٤٨، الجرح والتعديل:٧: ٣٠٤.
(١١) الجرح والتعديل:٧: ٣٠٤.

وقال: وهذه الثلاثة أحاديث لم يتابِع ابن أخي الزُّهْريّ عليها أحدٌ[١]، وقال الذهبيّ: الإمام، العالم، الثقة... تفرَّد عن عمِّه بثلاثة أحاديث تُستغرَب[٢]، وقال ابن المُلقِّن: احتج به أصحاب الكتب الستة، ووثَّقه الأئمة[٣]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة، وقيل بعدها[٤]. قلت: فهو صدوقٌ، له عن الزُّهْريّ ثلاثة أحاديث غرائب ذكرها العُقيليُّ[٥]، وكأن ابن عَدِيٍّ أشار إلى أن الضَّعف في بعض رواياته ممن روى عنه لا منه، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة. والله أعلم.

٨٢- ع: محمد بن الفضل السَّدوسيّ، أبو النعمان البصْريّ، ولقبه عارِمٌ. قال ابن حِبّان: اختلط في آخر عمره وتغيَّر، حتى كان لا يَدري ما يحدِّث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا عُلم أن سماعهم عنه كان قبل تغيُّره، فإن احتجّ به مُحتجٌّ بعد العلم بما ذكرتُ أرجو أن لا يُجرَح في فعله ذلك، وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكُّب عنها على الأحوال، وإذا لم يُعلَم التمييز بين سماع المتقدِّمين والمتأخرين منه يُترك الكلّ، ولا يُحتجُّ بشيءٍ منه[٦].

(١) الضعفاء الكبير:٤: ٨٩.
(٢) سير أعلام النبلاء:٧: ١٩٧.
(٣) البدر المنير:٢: ٣٥٨.
(٤) تقريب التهذيب: ٤٩٠.
(٥) الضعفاء الكبير:٤: ٨٩.
(٦) المجروحين:٢: ٢٩٤، ٢٩٥.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال النَّسائيّ: كان أحد الثقات قبل أن يختلط(١)، وقال ابن وارة: الصدوق المأمون، وقال أبو حاتمٍ: إذا حدَّثك عارمٌ فاختم عليه، وعارمٌ لا يتأخّر عن عفّان، وكان سليمان بن حربٍ يقدم عارماً على نفسه، إذا خالفه عارمٌ في شيءٍ رجع إلى ما يقول عارمٌ، وهو أثبت أصحاب حمّاد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مَهدي، وقال أبو حاتمٍ أيضاً: ثقةٌ اختلط في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعد ما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد، وأبو زُرْعة لقيه سنة اثنتين وعشرين(٢)، وقال العِجليّ: بصريٌّ ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ، خولط قبل أن يموت بسنة أو سنتين(٣)، وقال البخاريّ: كان تغيَّر(٤)، وقال العُقيليُّ: اختلط في آخر عمره، وقال أبو داود: بلغنا أن عارماً أُنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين، وعليُّ بن عبد العزيز سمع سنة تسع عشرة ومائتين(٥)، وقال الدارقطنيّ: ثقةٌ، وتغيَّر بآخره، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث مُنكَر(٦)، قال الذهبيّ: فهذا قول حافظ العصر، الذي لم يأتِ بعد النَّسائيّ مثله، فأين هذا القول من قول ابن حِبّان الخسَّاف المتهوِّر في عارم؟.. ولم يَقدر ابن حِبّان أن يسوق له حديثاً مُنكَراً، فأين ما زَعم؟(٧)، وقال العلائي: هذا غلو، وإسراف من ابن حِبّان، فقد روى عنه البخاريّ الكثير في الصحيح، وأحمد بن حنبل، وعبدُ بن حميد، والناس، واحتجّ به مسلم، وذكر قول الدارقطنيّ السابق

(١) السنن الكبرى:٨: ٤٠١، رقم ٩٥٢٠.
(٢) الجرح والتعديل:٨: ٥٨، ٥٩.
(٣) تاريخ الثقات: ٢٣٩.
(٤) التاريخ الكبير:١: ٢٠٨.
(٥) الضعفاء الكبير:٤: ١٢١.
(٦) سؤالات السلمي للدارقطني: ٣١٢.
(٧) ميزان الاعتدال:٤: ٨، ومثله في تاريخ الإسلام:١٦: ٣٧٩، ٣٨٠.

ثم قال: فهذا معارضٌ لقول ابن حِبّان[١]، وقال الذهبيّ: تغيَّر قبل موته فما حدَّث[٢]. وقال ابن رجب: أحد الثقات المتَّفق على تخريج حديثهم[٣]، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثبْتٌ، تغيَّر في آخر عمره[٤]. قلت: فعارمٌ ثقةٌ، وتغيَّر في آخر عمره ولم يُحدِّث حال تغيّره، ولم يذكر أحد من المتقدِّمين حديثاً خلط فيه، فلا يؤثر تغيُّره على صحة رواياته، وقد أخرج له اصحاب الكتب الستة، وليس كما قال ابن حبان. والله أعلم.

٨٣- د: محمد بن ميمون، أبو النضْر الزعْفرانيّ. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد؟[٥].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٦]، وأبو داود[٧]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به[٨]، وقال الدارقطنيّ: ليس به بأسٌ[٩]، وقال أبو زُرْعة: كوفيٌّ ليِّن[١٠]، وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم[١١]، وقال البخاريّ[١٢]، والنَّسائيّ[١٣]: مُنكَر الحديث،

(١) المختلطين للعلائي: ١١٧.
(٢) الكاشف:٢: ٢١٠.
(٣) شرح علل الترمذي:٢: ٧٥٠.
(٤) تقريب التهذيب: ٥٠٢.
(٥) المجروحين:٢: ٢٨١.
(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٣٣.
(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل:١١٣.
(٨) الجرح والتعديل:٨: ٨٠.
(٩) العلل الواردة في الأحاديث النبوية:٤: ٥٧، تاريخ بغداد:٤: ٣٥.
(١٠) الجرح والتعديل:٨: ٨١.
(١١) تهذيب الكمال:٢٦: ٥٤٢.
(١٢) التاريخ الكبير:١: ٢٣٤.
(١٣) ميزان الاعتدال:٤: ٥٣.

الحديث، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، من التاسعة[١]، وقال الشيخ أحمد شاكر: ونحن نرجِّح قول ابن مَعينٍ وأبي داود، لأن أحمد روى عنه، وهو يتحرَّى شيوخه، ويتوثَّق من حديثهم[٢]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

٨٤- بخ ق: مُحرِز بن عبد الله، أبو رَجاء الجَزريّ. قال ابن حِبّان: شيخٌ يروي عن فُرات بن السائب وأهلِ الجزيرة المناكير الكثيرة التي لا يُتابَع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ لغلبة المناكير على أخباره، روى عنه حفص بن غِياثٍ والكوفيّون، وهو الذي روى عن فرات بن السائب، عن ميمون بن عمران، عن ابن عمر، قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: «مَا صَبَرَ أَهْلُ بَيْتٍ عَلَى ضُرٍ ثَلَاثًا إِلَّا أَتَاهُمُ اللَّهُ بِرِزْقٍ» أخبرنا محمد بن المسيب، قال: حدّثنا أبو سعيد الأشجّ، قال: حدّثنا عَبدة بن سليمان، عن أبي رجاء، عن فُرَات بن السَّائب[٣].

(١) تقريب التهذيب: ٥١٠.

(٢) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:٣: ٢٤٨، رقم ٢٨١٢.

(٣) المجروحين:٣: ١٥٨، في تذكرة الحفاظ لابن القيسراني: فرات بن سلمان وهو كذلك في غير المجروحين فقد أخرجه من طريق فرات بن سلمان، عن ميمون بن عمران، عن ابن عمر: أبو يعلى:١٠: ٧٠، رقم ٥٧٠٨، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال: ١٥٤، رقم ٥٣٤، والبيهقي في شعب الإيمان: فصل في ذكر ما في الأوجاع والأمراض والمصيبات من الكفارات:١٢: ٣٧٩، رقم ٩٥٨٠. وقال إسناده ضعيف. وهو كما قال، فأبو رجاء وإن كان صدوقاً إلا أنه مدلِّسٌ، وقد عنعن. أما رواية ابن حبّان فإن لم يكن فيها خطأ في الاسم فهناك علة أقوى من عنعنة أبي رجاء، وهي أن فرات بن السائب ضعيف جداً، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاريّ: مُنكَر الحديث، وقال الدارقطنيّ وغيره: متروك، وقال أبو حاتمٍ: ضعيف الحديث، مُنكَر الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. يراجع: تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤٢١، والجرح والتعديل:٧: ٨٠، وميزان الاعتدال:٣: ٣٤١. أما فرات بن سلمان الموجود في كتب التخريج السابقة فهو ثقة. مشاهير علماء الأمصار: ٢٩٤، الكامل لابن عديّ:٧: ١٣٧. فالحديث ضعيفٌ من أجل عنعنة أبي رجاء. والله أعلم.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو داود[١]، والذهبيّ[٢]: ثقةٌ، وفي رواية عن أبي داود: ليس به بأسٌ[٣]، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ[٤]، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: كان يدلِّس عن مكحول، يُعتبر بحديثه ما بيَّنَ السماع فيه عن مكحولٍ وغيره[٥]، وذكره ابن حجر ضمن من وُصف بالتَّدليس مع الصِّدق[٦]، وقال أيضاً: صدوقٌ يدلِّس، من السابعة[٧]، وذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[٨]. قلت فهو صدوقٌ يدلِّس، وحديثه حسن، إذا صرَّح بالتحديث. والله أعلم.

٨٥- خت: مُرَجّى بن رجاء اليشكُريّ، أبو رجاء البصريّ، خالُ أبي عُمر الضَّرير، ويقال: خال أبي عُمر الحوْضِيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد عن المشاهير بالمناكير، ويرفع المراسيل من حيث لا يَعلم، على قِلّة روايته، فلما كثُر مخالفته للأثبات فيما روى عن الثقات خرج عن حدِّ العدالة إلى الجَرح، وسقط الاحتجاج به فيما انفرد، فأما ما وافق الثقات، فإن اعتبر به مُعتبِرٌ دون أن يَحتجّ به لم أرَ بذلك بأساً، وكان الحوْضِيّ يكذِّبه وتَرَك حديثه. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ليس حديثه بشيءٍ[٩].

(١) تهذيب التهذيب:١٠: ٥٧.
(٢) الكاشف:٢: ٢٤٤.
(٣) تهذيب التهذيب:١٠: ٥٧.
(٤) الجرح والتعديل:٨: ٣٤٥.
(٥) الجرح والتعديل:٨: ٣٤٥، تاريخ دمشق:٥٧: ٨٢. والذي في تهذيب الكمال:٢٧: ٢٧٨: شيخ ثقة.
(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح:٢: ٦٤٦.
(٧) تقريب التهذيب:٥٢١.
(٨) طبقات المدلسين: ٤٥.
(٩) المجروحين:٣: ٢٧، ٢٨.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو زُرْعة[١]، والدارقطنيّ[٢]: ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ[٣]، وقال مرَّة أخرى: صالح الحديث[٤]، وقال أبو داود: صالحٌ[٥]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ضعيف[٦]، وقال مرَّة أخرى: ليس حديثه بشيءٍ[٧]، وفي رواية عن أبي داود: ضعيف[٨]، وقال ابن عَدِيٍّ: في بعض حديثه ما لا يُتابَع عليه[٩]، وذكر الهيثميُّ حديثاً من طريقه وقال: رواه أحمد وإسناده جيد[١٠]، وقال ابن رجب: مختلف في أمره[١١]، وقال الذهبيّ: مُختلفٌ في حاله[١٢]، وقال أيضاً: جائز الحديث، قد ضعّفه ابن مَعينٍ[١٣]، وقال ابن حجر: مُختلفٌ فيه[١٤]، وقال أيضاً: صدوقٌ ربما وَهِم، من الثامنة[١٥]، وقال بدر الدين العيني: وثَّقه أبو زُرْعة، وقال أبو داود: صالحٌ، واستشهد له البخاريّ وبهذا تَثْبُت الجَودة

(١) الجرح والتعديل:٨: ٤١٢.
(٢) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢٧٨.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٨٥، الجرح والتعديل:٨: ٤١٢.
(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٢٢١.
(٥) تهذيب الكمال:٢٧: ٣٦٣.
(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٢٢١.
(٧) تاريخ أسماء الثقات: ٢٣٢.
(٨) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: ٢٧١.
(٩) يراجع: الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٢٠٣.
(١٠) مجمع الزوائد:٨: ١٩٦.
(١١) فتح الباري لابن رجب:٨: ٤٤٠.
(١٢) الكاشف:٢: ٢٥١.
(١٣) من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق: ٤٨٠، ٤٨١.
(١٤) هدي الساري: الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتِّبًا لهم على حروف المعجم: ٤٥٨.
(١٥) تقريب التهذيب: ٥٢٤.

والحُسن لحديثه[١]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، ولم يُصب ابن حِبان في تضعيفه. والله أعلم.

٨٦- خ د ت ق: مَرْوان بن شُجاع الجَزَريّ الحرَّانيّ، أبو عبد الله القرشيّ الأمويّ، مولى محمد بن مروان بن الحكم. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث، يروي المقلوبات عن أقوام ثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٣]، ويعقوب بن سفيان[٤]، والدارقطنيّ[٥]: ثقةٌ، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً صدوقًا، راوِيةً لخَصِيف[٦]، وقال أحمد: شيخٌ صدوقٌ[٧]، وفي رواية عن أحمد[٨]، وأبي داود[٩]: لا بأسَ به، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ ليس بذاك القويّ، في بعض ما يَروي مناكير، يُكتَب حديثه[١٠]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[١١]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ[١٢]، وقال: حديثه في درجة الحسن[١٣]، وقال

(١) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار:٦: ٣١٧.
(٢) المجروحين:٣: ١٣، ١٤.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤١١، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة:٣: ٢٣٨.
(٤) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٥٢.
(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني: ٢٧٧، سؤالات البرقاني للدارقطني: ٦٨.
(٦) الطبقات الكبرى:٧: ٣٣٦.
(٧) العلل ومعرفة الرجال رواية الميموني: ١٧٣، ٢١٦.
(٨) الجرح والتعديل:٨: ٢٧٣.
(٩) تاريخ بغداد:١٣: ١٤٩.
(١٠) الجرح والتعديل:٨: ٢٧٤.
(١١) الثقات:٩: ١٧٩.
(١٢) الكاشف:٢: ٢٥٣، من تُكلِّم فيه وهو موثَّق: ٤٨١، ٤٨٢.
(١٣) سير أعلام النبلاء:٩: ٣٤.

ابن حجر: صدوقٌ له أوهام[١]. قلت: فهو صدوقٌ، وفي بعض رواياته مناكير، وقد أخرج له البخاري. والله أعلم.

٨٧- د: مِسْحاج بن موسى الضَّبيّ الكوفيّ، سكن واسط. قال ابن حِبّان: روى حديثاً واحداً مُنكَراً في تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافر، لا يجوز الاحتجاج به. سمعت أحمد بن محمد بن الحسين، يقول: سمعت الحسن بن عيسى يقول: قلت لابن المبارك: حدّثنا أبو نعيمٍ بحديثٍ حسن، قال ما هو؟ قلت: حدّثنا أبو نعيم، عن مِسْحاجٍ، عن أنس بن مالك قال: " كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سفَرٍ ونزَلنا منزلاً، فَقُلْنَا: زَالَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَمْ تَزُلْ، صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ ارْتَحَلَ" فقال ابن المبارك وما حُسْن هذا الحديث؟ ومن مِسْحاجٌ حتى أقْبل منه؟ أنا أقولُ: كان النبيّ صلى الله عليه وسلم يصلِّي قبل الزوال، وقبلَ الوقت[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٣]، وأبو داود[٤]: ثقةٌ، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به[٥]، وقال ابن المبارك: مَن مِسحاجٌ حتى أقبل منه؟[٦] وقال ابن حجر: مقبول، من الخامسة[٧]. قلت: بل هو ثقةٌ، ويكفي فيه توثيق الأئمة له، وقد روى عنه جمع من الرواة[٨]، وضعّفه ابن حِبّان، وابن المبارك بغير وجه حقٍ. وأما معنى الحديث فقد قال الإمام بدر الدين العيني: ومعنى الحديث: أنه عليه السلام

(١) تقريب التهذيب: ٥٢٦.
(٢) المجروحين:٣: ٣٢، والحديث أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة: باب المسافر يصلي وهو يشك في الوقت:٢: ٤، رقم ١٢٠٤. وأحمد:٣: ١١٣، رقم ١٢١٣٢، كلاهما من طريق أبي معاوية، عن مسحاج، به.
(٣) الجرح والتعديل:٨: ٤٣٠.
(٤) تهذيب الكمال:٢٧: ٤٤٢.
(٥) الجرح والتعديل:٨: ٤٣٠.
(٦) تهذيب التهذيب:١٠: ١٠٧.
(٧) تقريب التهذيب:٥٢٧.
(٨) تهذيب الكمال:٢٧: ٤٤٢.

كان يُصلي الظهر في السفر في أول الوقت جداً من غير تأخير، حتى كانوا يَشكُّون في زوال الشمس، وإنما كان يُبادر عليه السلام لأجل المَسِير(١)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: قد فهم ابن المبارك من هذا الحديث أنَّ النبيّ صلى الله عليه وسلم صلّى الظهر قبل الزوال وقبل الوقت، وتابعه على ذلك ابن حِبّان، وبناءً عليه جَرَح راويه مِسحاجاً، والصواب أن هذا الحديث محمول على التعجيل بالصلاة لا على أدائها قبل وقتها، أو أدائها وهو شاكٌ بدخول وقتها، فالمراد أنه صلَّى في أول الوقت بحيث إنّ بعض الناس لم يظهر لهم زوال الشمس بنظرهم، فعلى ذلك فلا وجه لاستنكار الحديث وتضعيف الراوي بسببه(٢).

٨٨- د: مَسَرَّة بن مَعبدٍ اللخْميّ، الفلسطيني. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد عن الثقات بما ليس من أحاديث الأثْبات على قِلَّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد(٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ: شيخٌ ما به بأس(٤)، وقال أبو زُرْعة الدمشقيّ: شيخٌ لنا قديمٌ، من أهل فلسطين(٥)، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: كان ممن يُخْطئُ(٦)، وقال أيضاً: من ثقات أهل فلسطين، وكان يُغرِب(٧)، وقال الذهبيّ: وُثِّق(٨)، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، من الثامنة(١). قلت: فهو صدوقٌ، وحديثه حسنٌ، ولم يذكر ابن حِبّان دليلا على ما زعم. والله أعلم.

(١) شرح سنن أبي داود للعيني:٥: ٦٦، ويراجع: المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود:٧: ٥٨.
(٢) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وغيره:١٩: ١٦٤.
(٣) المجروحين:٣: ٤٢.
(٤) الجرح والتعديل:٨: ٤٢٣.
(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ٧٢٥.
(٦) الثقات:٧: ٥٢٤.
(٧) مشاهير علماء الأمصار: ٢٨٧.
(٨) الكاشف:٢: ٢٥٦.

٨٩- عخ د ت ق: مِشْرَح بن هاعان، أبو مُصعب المَعَافريّ. قال ابن حِبّان: يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يُتابَع عليها، روى عنه ابن لهيعة، والليث، وأهل مصر، والصواب في أمره تَرْك ما انفرد من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات(٢).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ(٣)، والعِجليّ(٤)، ويعقوب بن سفيان(٥)، وابن القطّان(٦)، والذهبيّ: ثقةٌ(٧). وقال أحمد: معروفٌ(٨)، وقال ابن عَدِيٍّ: أرجو أنه لا بأسَ به(٩)، وقال عثمان الدارميّ: ليس بذاك، وهو صدوقٌ(١٠)، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: يُخْطئُ ويخالف(١١)، وقال محمد بن عبد الواحد المقدسيّ: تكلّم فيه ابن حِبّان البُستيّ، وقد وثّقه ابن مَعينٍ، وابن مَعينٍ أعلم بالرجال من ابن حِبّان(١٢)، وحسّن عبد الحق الأشبيليّ إسناداً فيه مِشرحٌ(١٣)، وقال الذهبيّ: صدوقٌ، ليَّنه ابن حِبّان(١٤). قلت: فهو صدوقٌ، ولا يُلتفت إلى كلام ابن حِبّان لمخالفته علماء الجرح والتعديل. والله أعلم.

=

(١) تقريب التهذيب: ٥٢٨.
(٢) المجروحين:٣: ٢٨.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٢٠٤. الجرح والتعديل:٨: ٤٣٢.
(٤) تاريخ الثقات: ٤٢٩.
(٥) المعرفة والتاريخ:٢: ٥٠٠.
(٦) بيان الوهم والإيهام:٣: ٥٠٤.
(٧) الكاشف:٢: ٢٦٥.
(٨) الجرح والتعديل:٨: ٤٣١، ٤٣٢.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٢٣٢.
(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدارمي: ٢٠٤. الجرح والتعديل:٨: ٤٣٢.
(١١) الثقات:٥: ٤٥٢.
(١٢) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام:٥: ١٤٤.
(١٣) الأحكام الوسطى:٣: ١٥٧.
(١٤) ميزان الاعتدال:٤: ١١٧.

٩٠- س ق: معاوية بن يحيى الشاميّ أبو مُطيع الأطْرابلسيّ الدمشقيّ. قال ابن حِبّان: كنتيه أبو مُطيع، مولده بأطرابلس من سواحل دمشق، يروي عن الزُّهْريّ، كان على بيت المال بالريّ، انتقل إليها، وكان كنيته أبو رَوْح، روى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان. مُنكَر الحديث جداً كان يَشتري الكتب ويُحدِّث بها، ثم تغيَّر حفظه فكان يحدِّث بالوَهْم فيما سمع من الزُّهْريّ وغيرِه، فجاء رواية الرَّاوين عنه، إسحاق بن سليمان وذووه كأنها مقلوبة، وفي رواية الشاميّين عند الهِقْل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات. ثم ذكر أربعة أحاديث، ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ليس بشيءٍ(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال الدارقطنيّ: قد خلط أبو حاتمٍ في هذا الباب تخلطياً قبيحاً، هما رجلان، يقال لكل واحد منهما: معاوية بن يحيى: الصَّدَفيّ يكنى أبا رَوْح، وهو الذي روى عن الزُّهْريّ، ما ذكره عنه هاهنا وغير ذلك، وهو الذي كان على بيت المال بالرَّيْ، وهو الذي روى عنه: الهقل بن زياد، وعيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان الرازيّ، وغيرهم. والآخر: يكني أبا مطيع، وهو الأطرابلسي، وهو الذي روى حديث عكَّاف بن وَداعة المذكور هاهنا، وهو الذي روى حديث خالد الحذَّاء هاهنا، وهو أكثر مناكير من الصَّدَفيّ. وإنما فسدت رواية الصدفي، لأنه غابت عنه كتبه، فحدَّث من حفظه، وسماع الهقل بن زياد منه من كتابه، فلست ترى فيها خطأً، ولا مقلوباً، والله أعلم(٢).

قلت: أما معاوية أبو روح فهو ضعيف. قال عنه ابن حجر: ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسن مما حدّث بالرَّيّ(٣)، وأما معاوية بن يحيى أبو مطيع، فقال

(١) المجروحين:٣: ٣- ٥.

(٢) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٥٦، ٢٥٧، وبنحوه قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين:٣: ١٢٨، والذهبي في المغني في الضعفاء:٢: ٦٦٧، وتاريخ الإسلام:١١: ٣٦٤، وميزان الاعتدال:٤: ١٣٩.

(٣) تقريب التهذيب: ٥٣٨.

أبو زُرْعة[١]، وأبو عليّ النَّيسابوريّ[٢]، وهشام بن عمَّارٍ[٣]: ثقةٌ، وقال صالح جزرة: حمصيٌّ من أهل الساحل صحيح الحديث[٤]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ مستقيم الحديث[٥]، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، وقال دُحيْم، وأبو داود، والنَّسائيّ: لا بأسَ به[٦]، وقال العِجليّ: لا بأس بحديثه[٧]، وقال ابن مَعينٍ أيضاً: صالحٌ، ليس بذاك القويّ[٨]، وفي رواية: ضعيف ليس بشيءٍ[٩]، وقال ابن عَدِيٍّ: في بعض رواياته ما لا يُتابَع عليه[١٠]، وقال أبو القاسم البغويّ، والدارقطنيّ: ضعيف[١١]، وقال الذهبيّ: وثقه أبو زُرْعة وضعَّفه الدارقطنيّ، وقال جماعة: لا بأسَ به[١٢]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، من السابعة[١٣]. قلت: فهو مُختلفٌ فيه، وحديثه حسن، وفي بعض رواياته ما لم يُتابَع عليه، ولعلَّ هذا السبب هو ما جعل بعض العلماء يُضعِّفه. والله أعلم.

٩١- ٤: المُغيرة بن زِياد البجليّ، أبو هشام المَوْصِليَ. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثْبات، فوجب مجانبة ما انفرد من الروايات، وترْك الاحتجاج بما خالف الأثْبات، والاعتبار بما وافق الثقات في الروايات[١٤].

(١) الجرح والتعديل:٨: ٣٨٤.
(٢) تاريخ دمشق:٥٩: ٢٩٣.
(٣) تهذيب التهذيب:١٠: ٢٢١.
(٤) تهذيب الكمال:٢٨: ٢٢٦.
(٥) الجرح والتعديل:٨: ٣٨٤.
(٦) تهذيب الكمال:٢٨: ٢٢٥.
(٧) إكمال تهذيب الكمال:١١: ٢٧٩.
(٨) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: ٤٢٤.
(٩) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان: ١١٢.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ١٤٣.
(١١) تهذيب الكمال:٢٨: ٢٢٦.
(١٢) الكاشف:٢: ٢٧٧.
(١٣) تقريب التهذيب: ٥٣٩.
(١٤) المجروحين:٣: ٦، ٧.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال وكيعٌ[١]، وابن مَعينٍ[٢]، والعِجليّ[٣]، وابن عَمّارٍ المَوْصِليّ[٤]، ويعقوب بن سفيان[٥]: ثقةٌ، وقال يحيى بن سعيد: يقولون إنه ثقةٌ، ولكن هذا، يعني حديثه التيمم مُنكَر[٦]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، له حديث واحد مُنكَر[٧]، وقال أبو داود: صالح الحديث[٨]، وقال النَّسائيّ: ليس به بأسٌ[٩]، وقال ابن عَدِيٍّ: عامة ما يرويه مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع هذا في حديث من ليس به بأسٌ من الغلط، وهو لا بأسَ به عندي[١٠]، وقال الذهبيّ: صالح الحديث مشهورٌ، وهَّاه ابن حِبّان[١١]، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[١٢]، وقال أبو حاتمٍ، وأبو زُرْعة: شيخٌ لا يُحتجُّ به، وقال أبو حاتمٍ: هو صالحٌ صدوقٌ، ليس بذاك القويّ، بَابة مُجالد، وأدخله البخاريّ في كتاب الضعفاء، يُحوَّل اسمه من كتاب الضعفاء[١٣]، وقال عمرو بن عليٍّ: في حديثه اضطراب[١٤]، وقال الدارقطنيّ: ليس بالقويّ، يُعتبر به، وقال يحيى بن سعيد القطّان: حديثه في التيمم مُنكَر[١٥]، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، له

(١) التاريخ الكبير:٧: ٣٢٦، الجرح والتعديل:٨: ٢٢٢.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤١١.
(٣) تاريخ الثقات: ٤٣٦.
(٤) تهذيب الكمال:٢٨: ٣٦١.
(٥) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٥٢.
(٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي:١١: ٣١٩
(٧) الجرح والتعديل:٨: ٢٢٢.
(٨) تاريخ الإسلام:٩: ٦٣٧.
(٩) تهذيب الكمال:١٠: ٢٥٩.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٧٦.
(١١) المغني في الضعفاء:٢: ٦٧٢.
(١٢) الضعفاء والمتروكون: ٩٦.
(١٣) الجرح والتعديل:٨: ٢٢٢.
(١٤) التاريخ الكبير:٧: ٣٢٦. الضعفاء الصغير: ١٠٧.
(١٥) تهذيب التهذيب:١٠: ٢٦٠.

أحاديث مُنكَرة[١]، وقال أبو عبد الله الحاكم: صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، ويقال إنه حدَّث عن عطاء بن أبي رَبَاح وأبي الزُّبيْر بجملة من المناكير، لم يختلفوا في تركه[٢]، وتعقّبه المِزِّيّ قائلاً: في هذا القول نظر؛ فإن جماعة من أهل العلم قد وثَّقوه، ولا نعلم أحداً منهم قال إنه متروك الحديث، ولعله اشتبه عليه بغيره[٣]، وقال الذهبيّ: بل لم يتركه أحد[٤]، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة[٥]. قلت: فهو صدوقٌ، وله بعض الأوهام. والله أعلم.

٩٢- خت د س: موسى بن خَلَف العَمِّيّ، أبو خلف البصريّ. قال ابن حِبّان: كان رديء الحفظ، يروي عن قتادة أشياء مناكير، وعن يحيى بن أبي كثير ما لا يُشْبه حديثه، فلما كثُر ضَرْبُ هذا في روايته استحقّ تَرْك الاحتجاج به فيما خالف الأثْبات وانفرد جميعا. ثم نقل عن ابن مَعينٍ أنه قال: ضعيف[٦].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال يعقوب بن شيبة[٧]، والعِجليّ[٨]: ثقةٌ وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، وقال أبو حاتمٍ: هو صالح الحديث[٩]، وقال عفّان: كان يُعَد من البدلاء[١٠]، وقال ابن عَدِيٍّ: لا أرى بروايته بأساً[١١]، وقال أبو داود: ليس به بأسٌ، ليس

(١) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٤.
(٢) سؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري: ١٤٥.
(٣) تهذيب الكمال:٢٨: ٣٦٣.
(٤) تاريخ الإسلام:٩: ٦٣٨.
(٥) تقريب التهذيب: ٥٤٣.
(٦) المجروحين:٢: ٢٤٠.
(٧) تهذيب الكمال:٢٩: ٥٦.
(٨) تاريخ الثقات: ١٤٤.
(٩) الجرح والتعديل:٨: ١٤٠.
(١٠) العلل ومعرفة الرجال:٣: ٤٤٣.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٦١.

بذاك القويّ[١]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ضعيف[٢]، وقال الدارقطنيّ: بصريٌّ ليس بالقويّ، يُعتبَر به[٣]، وقال المنذريّ: استشهد به البخاريّ، وأثنى عليه غير واحد من المتقدِّمين، وتَكلّم فيه ابن حِبّان البُسْتي[٤]، وصحّح حديثه الحاكم، وأقره الذهبيّ[٥]، وقال الذهبيّ: أخرج له النَّسائيّ، واستشهد به البخاريّ، وهو ممن يُجمَع حديثه[٦]، وقال ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ له أوهامٌ، من السابعة[٧].

قلت: فهو صدوقٌ، وحديثه حسن، وليس كما قال ابن حِبّان. والله أعلم.

٩٣- س: موسى بن عُمير العنبري التَّميمي. قال ابن حِبّان: أبو هارون من أهل الكوفة، يَروي عن الحكم وعلقمة بن وائل، وكان يَزعُم أنه سمع أنس بن مالك، روى عنه وكيعٌ والكوفيّون، كان ممن يروي عن الثقات مالا يُشبه حديث الأثْبات، حتى ربّما سبق إلى قلب المستمع لها أنه كان المتعمِّدُ لها، ثم نقل عن ابن مَعينٍ أنه قال: موسى بن عمير ليس بشيءٍ. ثم ذكر حديثين من مُنكَراته[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

يوجد ثلاثة من الرواة كل واحد منهم اسمه موسى بن عمير، وقد خلط بينهم ابن حِبّان رحمه الله تعالى[٩].

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: ٢٢٥.
(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ٤٨٢.
(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني:٦٧.
(٤) مختصر سنن أبي داود:٢: ٥٣٨.
(٥) المستدرك على الصحيحين:٤: ٢٨٤، رقم ٧٦٥٣.
(٦) تاريخ الإسلام:١٠: ٤٧٥.
(٧) تقريب التهذيب: ٥٥٠.
(٨) المجروحين:١: ٢٣٨.
(٩) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٢٩، ٢٣٠، وكذلك فرَّق بينهم الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد:١٣: ٢٣، ٢٤ في ترجمة: موسى بن عمير، أبو هارون القرشي المكفوف الكوفي.

الأول: موسى بن عمير العنبري التميمي. روى عن: الحكم بن عتيبة، وعلقمة بن وائل بن حجر، وغيرهما، وروى عنه: وكيع بن الجراح، وابن المبارك، وغيرهما(١)، قال ابن مَعينٍ(٢)، وأبو حاتمٍ(٣)، والدارقطنيّ(٤)، وابن نمير(٥)، والعِجليّ، والدولابيّ(٦)، ويعقوب بن سفيان(٧)، والخطيب البغداديّ(٨)، والذهبيّ(٩)، وابن حجر(١٠): ثقةٌ. وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به(١١). قلت: فهذا ثقةٌ.

والثاني: موسى بن عُمير، الذي يُحدِّث عن أنسٍ بالحديث الذي ذكره ابن حِبّان. قال الدارقطنيّ: هو شيخٌ ضعيفٌ مجهولٌ، لا أعلم رُوِي عنه غير هذا الحديث(١٢). قلت: فهذا مجهول.

والثالث: موسى بن عُمير القرشيّ، أبو هارون الكوفيّ الأعمى، مولى آل جعدة بن هُبيرة المخزوميّ. روى عن: جعفر بن محمد الصادق، والحكم بن عُتيبة، وعامر الشعبي، وغيرهم. ويَروي عنه: جُبَارة بن المُغلِّس، وعبَّاد بن يعقوب الرَّواجِني، وغيرُهما(١٣)، قال ابن مَعينٍ: ليس بشيءٍ، وقال العُقيليُّ:

(١) تهذيب الكمال:٢٩: ١٢٦، ١٢٧.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ١٢، الجرح والتعديل:٨: ١٥٥.
(٣) الجرح والتعديل:٨: ١٥٥.
(٤) الضعفاء والمتروكون:١٣٣.
(٥) تهذيب الكمال:٢٩: ١٢٧.
(٦) تهذيب التهذيب:١٠: ٣٦٤.
(٧) المعرفة والتاريخ:٣: ١٢١.
(٨) تاريخ بغداد:١٣: ٢٣.
(٩) الكاشف:٢: ٣٠٧.
(١٠) تقريب التهذيب: ٥٥٣.
(١١) الجرح والتعديل:٨: ١٥٥.
(١٢) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٣٠، والحديث المذكور هو: "إن في الجنة نهراً يقال له رجب، أشدّ بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، من صام من رجب يوماً سقاه الله من ذلك النهر"
(١٣) تهذيب الكمال:٢٩: ١٢٨، ١٢٩.

مُنكَر الحديث[١]، وقال محمد بن عبد الله بن نُمَير، وأبو زُرْعة[٢]، والدارقطنيّ[٣]: ضعيف، وقال النَّسائيّ: ليس بثقة[٤]، وقال أبو حاتمٍ: ذاهب الحديث، كذَّاب[٥]، وقال الدارقطنيّ: وهو الذي يروي عن أبي جعفر، محمد بن علي بن الحسين، وعن الزُّهْريّ وغيرهم، أحاديث مناكير[٦]، وقال ابن حجر: متروكٌ، وقد كذَّبه أبو حاتمٍ[٧]، قلت: فهذا متروكٌ. والله أعلم.

٩٤- بخ س: موسى بن أبي كثير، أبو الصَّبَّاح الأنصاريّ مولاهم. قال ابن حِبّان: كان قَدَرياً، يروي عن المشاهير الأشياء المناكير، فلما كثُر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات، كالمستأنَس به[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٩]، ويعقوب بن سفيان[١٠]: ثقةٌ مرجئٌ، وقال ابن سعدٍ: كان ثقةً في الحديث[١١]، وقال أبو حاتمٍ: محلّه الصدق[١٢]، وقال البخاريّ: كان يرى القدَر[١٣]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[١٤]، وقال الساجيّ: قُذف بالقدَر والإرجاء[١٥]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ قدَريٌ، وقيل مُرجئٌ[١٦]، وقال: صدوقٌ، تكلّم

(١) الضعفاء الكبير:٤: ١٥٩.
(٢) الجرح والتعديل:٨: ١٥٥.
(٣) تهذيب الكمال:٢٩: ١٢٩.
(٤) الضعفاء والمتروكون: ٩٥.
(٥) الجرح والتعديل:٨: ١٥٥.
(٦) تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٣٠.
(٧) تقريب التهذيب: ٥٥٣.
(٨) المجروحين:٢: ٢٤٠.
(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٥٦٤.
(١٠) المعرفة والتاريخ:٣: ١٠٢.
(١١) الطبقات الكبرى:٦: ٣٢٩.
(١٢) الجرح والتعديل:٨: ١٤٧.
(١٣) الضعفاء الصغير: ١٠٧، التاريخ الكبير:٧: ٢٩٣.
(١٤) الثقات:٧: ٤٥٧.
(١٥) تهذيب التهذيب:١٠: ٣٦٨.
(١٦) الكاشف:٢: ٣٠٨.

فيه ابن حِبّان[١]، وقال ابن حجر: صدوقٌ، رُمِي بالإرجاء، لم يُصب من ضعّفه[٢]. قلت: فأقل أحواله أن يكون صدوقاً، حسَن الحديث، ولم يصب ابن حِبّان في تضعيفه. والله أعلم.

٩٥- بخ د ت سي ق[٣]: موسى بن وَرْدان القرشيّ، العامريّ، أبو عُمَر المِصريّ القاصّ. قال ابن حِبّان: كان ممن فحُش خطؤه، حتى كان يَروي عن المشاهير الأشياء المناكير. روى موسى بن وَردان، عن أبي هريرة، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: يَنْعِقُ الشَّيْطَانُ بِالشَّامِ نَعْقَةً؛ يُكَذِّبُ ثُلُثَا فقهائهم بِالْقَدَرِ»[٤]، ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ليس بالقويّ، وفي رواية: ضعيف[٥].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو داود[٦]، والعِجليّ[٧]: ثقةٌ، وقال أحمد: لا أعلم إلا خيراً[٨]، وقال أيضاً: شيخٌ قديمٌ[٩]، وقال ابن مَعينٍ: كان يقصُّ بمصر، وهو صالحٌ[١٠]، وقال

(١) ميزان الاعتدال:٤: ٢١٨.
(٢) تقريب التهذيب: ٥٥٣.
(٣) في تقريب التهذيب:٥٥٤ رمز له: بخ ٤، وهو خطأ فلم يُخرِّج له النَّسائيّ في السنن، وإنما أخرج له في عمل اليوم والليلة في الحديث رقم ٥٠٨.
(٤) في المطبوع من المجروحين الذي حققه الأستاذ محمود زايد، تصحيف وتحريف، وهو على الصواب في النسخة التي حققها الأستاذ حمدي السلفي:٢: ٢٤٧، وهو كذلك في تذكرة الحفاظ لابن القيسراني: ٤١١، لذا اعتمدت عليهما في النقل، وهو كذلك في الكتب المخرّج منها. والحديث أخرجه من طريق ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة: البيهقي في دلائل النبوة: باب ما روي من إخباره بحال وهب بن منبه وغيلان القدَريّ إن صحَّ هذا الحديث ولا أراه يصح:٦: ٤٩٦، ٤٩٧، وابن عساكر في تاريخ دمشق:١: ٣٥٠، ٣٥١، وقال: ابن لهيعة غير محتج به. والحديث ضعيف فيه ابن لَهيعة صدوق، خلط بعد احتراق كتبه ورواية العبادلة عنه مقبولة ولم يحدِّث عنه أحد منهم في هذا الإسناد. وضعَّفه البيهقي وابن عساكر.
(٥) المجروحين:٢: ٢٣٩.
(٦) تهذيب الكمال:٢٩: ١٦٥، تاريخ الإسلام:٧: ٤٨٤.
(٧) تاريخ الثقات: ٤٤٥.
(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٢٤٣، الجرح والتعديل:٨: ١٦٦.
(٩) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٨١.
(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ٤٤٠، تاريخ أسماء الثقات: ٢٢٣.

البزّار: هو صالح الحديث[١]، وقال أبو حاتمٍ: ليس به بأسٌ[٢]، وقال الدارقطنيّ: لا بأسَ به[٣]، وقال يعقوب بن سفيان: كان فاضلاً، لا بأسَ به[٤]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: ليس بالقويّ[٥]، وفي رواية: ضعيف الحديث[٦]، وقال الذهبيّ: صدوقٌ[٧]، وقال ابن حجر: صدوقٌ ربّما أخطأ، مات سنة سبع عشرة ومائة، وله أربع وسبعون[٨]. فهو صدوقٌ، وليس كما ادَّعى ابن حِبّان، أما الحديث المذكور فالعلة من ابن لَهِيعة لا منه. والله أعلم.

٩٦- خ س: ميمونُ بن سِيَاهٍ، أبو بَحْرٍ البصريّ. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به مُعتبِرٌ من غير احتجاج به لمْ أرَ بذلك بأساً، كان يحيى بن معينٍ سيِّء الرأي فيه[٩].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال البخاريّ[١٠]، وأبو حاتمٍ[١١]: ثقةٌ، وقال أبو نعيم: هو ممن يُجمع حديثه في البصريّين، ثقةٌ[١٢]، وقال الدارقطنيّ: مُحتَجٌّ به في الصحيح[١٣]، وقال سلَّام بن مسكين: ميمون سيّد القراء[١٤] وقال ابن عَدِيٍّ: هو أحد من كان يُعدّ في زهاد

(١) كشف الأستار عن زوائد البزَّار:٢: ١٧٢.
(٢) الجرح والتعديل:٨: ١٦٦.
(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي: ٦٦.
(٤) المعرفة والتاريخ:٢: ٤٥٩.
(٥) تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي: ٢١٢.
(٦) الجرح والتعديل:٨: ١٦٦.
(٧) الكاشف:٢: ٣٠٩.
(٨) تقريب التهذيب: ٥٥٤.
(٩) المجروحين:٣: ٦.
(١٠) التكميل في الجرح والتعديل:١: ٢٩٩.
(١١) الجرح والتعديل:٨: ٢٣٣.
(١٢) معرفة الصحابة:١: ٢٤٩.
(١٣) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: ٢٧٥.
(١٤) حلية الأولياء:٣: ١٠٦، الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ١٥٨.

البصرة، والزهاد لا يضبطون الأحاديث كما يجب، وأرجو أنه لا بأسَ به[١]، وذكره ابن حِبّان في الثقات وقال: يُخْطئُ، وقال مرة: يُخْطئُ ويخالف[٢]، وقال ابن مَعينٍ: ضعيف[٣]، وقال أبو داود: ليس بذاك[٤]، وقال يعقوب بن سفيان: هو ليِّنُ الحديث[٥]، وقال الذهبيّ: ورِعٌ تقيٌّ صدوقٌ، وقد ضعَّفه ابن مَعينٍ[٦]. وقال ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ، يخطىء[٧]. قلت: فهو صدوقٌ، وقد أخرج له البخاريّ[٨]، ووثَّقه هو، وأبو حاتمٍ، وأبو نُعَيم، وتكلَّم فيه غيرهم. والله أعلم.

٩٧- ت ق: ميمون بن موسى المَرَئيّ، البصريّ، من امرئ القيس بن مُضَر.

قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث، يروي عن الثقات مالا يُشبه حديث الأثْبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٩].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ١٥٩.
(٢) الثقات:٥: ٤١٨، ٤١٩، :٧: ٤٧٢.
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٤: ١٠٥، الجرح والتعديل:٨: ٢٣٣.
(٤) تهذيب الكمال: ٢٩: ٢٠٥.
(٥) المعرفة والتاريخ:٢: ١٢٧.
(٦) الكاشف:٢: ٣١١.
(٧) تقريب التهذيب:٥٥٦.
(٨) صحيح البخاري: كتاب الصلاة: باب فضل استقبال القبلة:١: ٨٧، رقم ٣٩١، قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ المَهْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ المُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ»، ورقم ٣٩٣، قال البخاري: قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهٍ، أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا يُحَرِّمُ دَمَ العَبْدِ وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَصَلَّى صَلاَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ المُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى المُسْلِمِ».
(٩) المجروحين:٣: ٦.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ما أرى به بأساً، وكان يُدَلِّس، وكان لا يقول حدّثنا الحسن[١]، وقال أبو داود: ليس به بأسٌ[٢]، وقال أبو حاتمٍ: صدوقٌ[٣]، وقال ابن عَدِيٍّ: وميمون هذا عزيز الحديث، وإذا قال حدّثنا فهو صدوقٌ؛ لأنه كان مُتَّهماً في التدليس[٤]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٥]، وقال عمرو بن عليٍّ: صدوقٌ، ولكنه ضعيف، وقال النَّسائيّ: ليس بالقويّ[٦]، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقويِّ عندهم[٧]، وقال ابن حجر: صدوقٌ مُدلِّس، من السابعة[٨]، وذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المُدَلِّسين، وأهل هذه الطبقة لا يَحتجّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قَبِلهم مطلقاً[٩]. قلت: فهو صدوقٌ مدلّسٌ، وحديثه حسنٌ إذا صرّح بالتحديث، وليس كما قال ابن حِبّان. والله أعلم.

٩٨- د ت س: ناجِية بن كعبٍ الأسديّ، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان شيخاً صالحاً، إلا أن في حديثه تخْليطاً، لا يُشبه حديث أقرانه الثقات عن عليٍّ، فلا يعجبني الاحتجاج إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن احتجَّ به مُحتجٌّ أرجو أنه لم يُجرَح في فِعله ذلك[١٠].

(١) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٥٢٣، الجرح والتعديل:٨: ٣٢٧.
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: ٣٥٦.
(٣) الجرح والتعديل:٨: ٣٢٧.
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ١٦٠.
(٥) الثقات:٩: ١٧٣.
(٦) تهذيب الكمال:٢٩: ٢٢٨، ٢٢٩.
(٧) تهذيب التهذيب:١٠: ٣٩٣.
(٨) تقريب التهذيب:٥٥٦.
(٩) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:١٣، ٤٧.
(١٠) المجروحين:٣: ٢٧، ٢٨.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال العِجليّ: ثقةٌ[١]، وقال ابن مَعينٍ: صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ[٢]، وقال الذهبيّ: ما أدري لماذا توقَّف ابن حِبّان فيه[٣]، وقال ابن التُّركمانيّ: لم يذكره ابن عديٍ في كامله، فهو عنده إما ثقةٌ أو صدوقٌ، على مُقتضى شرْطه[٤]، وقال ابن المَدِينيّ: لا أعلم أحداً روى عنه غير أبي إسحاق، وهو مجهولٌ[٥]، وقال ابن حجر: ثقةٌ[٦]. قلت: فهو صدوقٌ، وحديثه حسن. أما تجهيل ابن المَدِينيّ له لأنه لم يَروِ عنه غير أبي إسحاق، فهو مردودٌ، فقد ذكر المِزِّيُّ خمسةً ممن روَوا عنه[٧]. والله أعلم.

٩٩- م: هارون بن سعد العِجليّ، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان غالياً في الرفض، وهو رأس الزيدية، كان ممن يَعتكف عند خشَبة زيد بن عليٍّ، وكان داعيةً إلى مذهبه، لا تحلّ الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحالٍ[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: صالحٌ، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ، وقال أبو حاتمٍ: لا بأسَ به[٩]، وقال ابن عَدِيٍّ: له أحاديث يسيرة، وليس في حديثه حديث مُنكرٌ فأذكره، وأرجو أنه لا بأسَ به[١٠]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[١١]، وقال الذهبيّ: وقد شذَّ ابن حِبّان كعوائده فقال: لا تحلّ الرواية عنه، كان غالياً في

(١) تاريخ الثقات: ٤٤٦.
(٢) الجرح والتعديل:٨: ٤٨٦.
(٣) ديوان الضعفاء والمتروكين: ٤٠٦.
(٤) الجوهر النقيّ على سنن البيهقيّ:١: ٣٠٥.
(٥) تهذيب التهذيب:١٠: ٤٠١.
(٦) تقريب التهذيب: ٥٥٧.
(٧) تهذيب الكمال:٢٩: ٢٥٥.
(٨) المجروحين:٣: ٩٤.
(٩) الجرح والتعديل:٩: ٩٠، ٩١.
(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٤٤٠.
(١١) الثقات:٧: ٥٧٩.

الرَّفْض... قلت: لم يكن غالياً في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن عليّ وفارقته، وهذا قد روى له مسلم(١)، وقال ابن حجر: صدوقٌ رُميَ بالرفض، ويقال رجع عنه(٢). قلت: فهو صدوقٌ، رُمي بالرفْض، وأخرج له مسلمٌ، وما ضعّفه ابن حِبّان بسببه وهو غُلُوّه في الرفض، ردّه الذهبيّ، وضعفّه ابن حجر بروايته بصيغة التمريض. والله أعلم.

١٠٠- د س فق: هارون بن عَنترة بن عبد الرحمن الشّيبانيّ، أبو عبد الرحمن الكوفيّ، قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث جداً، يَروي المناكير الكثيرة، حتى يسبق إلى قلب المستمع لها أنه المتعمِّد لذلك من كثرة ما يروي ما لا أصل له، لا يحوز الاحتجاج به بحال(٣).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد، وابن مَعينٍ(٤)، وابن سعدٍ(٥)، والعِجليّ(٦): ثقةٌ، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به، مستقيم الحديث(٧)، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأسَ به(٨)، وذكره ابن حِبّان في الثقات(٩)، وقال الدارقطنيّ: يُحتجُّ به(١٠)، وقال الذهبيّ: وثّقوه(١١)، وتعقّب ابن حِبّان قائلاً: الظاهر أن النكارة من الراوي عنه(١٢)، وقال ابن حجر: لا بأسَ به(١٣). قلت: فهو لا بأسَ به، وحديثه حسن،

(١) تاريخ الإسلام:٩: ٣١٦.
(٢) تقريب التهذيب:٥٦٨.
(٣) المجروحين:٣: ٩٣.
(٤) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٧٢، سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٣٠١.
(٥) الطبقات الكبرى:٦: ٣٣٦.
(٦) تاريخ الثقات: ٤٥٤.
(٧) علل الحديث لابن أبي حاتم:٣: ٦، الجرح والتعديل:٩: ٩٣.
(٨) المعرفة والتاريخ:٣: ١٠١.
(٩) الثقات:٧: ٥٧٨.
(١٠) ميزان الاعتدال:٤: ٢٨٤.
(١١) الكاشف:٢: ٣٣٠.
(١٢) ميزان الاعتدال:٤: ٢٨٥.
(١٣) تقريب التهذيب: ٥٦٩.

حسن، وبالغ ابن حِبّان حينما قال لا يحوز الاحتجاج به بحالٍ، ولم يذكر دليلاً على دعواه. والله أعلم.

١٠١- ٤: هِلال بن خَبَّاب العبديّ، أبو العلاء البصريّ. قال ابن حِبّان: كان ممن اختلط في آخر عمره، فكان يُحدِّث بالشيء على التَّوهُّم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فإن احتجّ به محتجّ أرجو أن لا يُجرَح في فعله ذلك(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: شيخٌ ثقةٌ(٢)، وقال أبو حاتمٍ: ثقةٌ صدوقٌ، وكان يُقال تغيَّر قبل موته من كِبَر السنّ(٣)، وقال يعقوب بن سفيان: ثقةٌ إلا أنه تغيَّر، عمِل فيه السن(٤)، وقال ابن مَعينٍ: ما اختلط ولا تغيَّر، ثقةٌ مأمون(٥)، وفي رواية عن ابن مَعينٍ(٦)، وابن شاهين(٧)، وابن عمار المَوْصِليّ، والمفضل بن غسَّان الغِلابيّ(٨)، والذهبيّ(٩): ثقةٌ، وقال يحيى بن سعيد القطّان: أتيت هلال بن خبّاب وكان قد تغيَّر قبل موته من كِبَر السن(١٠)، وقال ابن عَدِيٍّ: أرجو أنه لا بأسَ به(١١)، وقال الساجيّ، والعُقيليُّ: في حديثه وَهْمٌ وتغيَّر آخره، وقال أبو أحمد الحاكم تغيَّر بآخره(١٢). وقال ابن حجر: صدوقٌ تغيَّر بآخره(١٣).

(١) المجروحين:٣: ٨٧.
(٢) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٤٩٣. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: ٣٧٤.
(٣) الجرح والتعديل:٩: ٧٥.
(٤) المعرفة والتاريخ:٣: ٩٠.
(٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: ٣٤٢.
(٦) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي: ٢٢٣، ورواية الدوري:٤: ٨٣، الجرح والتعديل:٩: ٧٥.
(٧) تاريخ أسماء الثقات: ٢٥٣.
(٨) تاريخ بغداد:١٤: ٧٥، ٧٦.
(٩) الكاشف:٢: ٣٤٠.
(١٠) الجرح والتعديل:٩: ٧٥.
(١١) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٤٣٠.
(١٢) تهذيب التهذيب:١١: ٧٨.
(١٣) تقريب التهذيب:٥٧٥.

قلت: يكفي فيه توثيق من وثَّقه من الأئمة السابقين، فهو ثقةٌ تغيَّر في آخر حياته، لكن يظهر أنه لم يحدّث عنه أحد بعد تغيُّره، ولذلك قال ابن مَعينٍ: ما اختلط ولا تغيّر. والله أعلم.

١٠٢- بخ م د ت س: الوليد بن جُمَيع الكوفيّ، وهو الوليد بن عبد الله بن جُميع. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد عن الأثْبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحُش ذلك منه بطل الاحتجاج به، ثم ذكر عن يحيى بن سعيدٍ أنه كان لا يُحدِّث عن الوليد بن جُميع(١).

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ(٢)، وابن سعدٍ(٣)، والعِجليّ(٤): ثقةٌ، زاد ابن مَعينٍ: وهو زُهْريٌّ مأمونٌ مَرْضيٌّ(٥)، ووثَّقه أبو نُعيم(٦)، وقال أحمد(٧)، وأبو داود(٨): ليس به بأسٌ، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث، وقال أبو زُرْعة: لا بأسَ به(٩)، وذكره ابن حِبّان في الثقات(١٠)، وقال العُقيليُّ: في حديثه اضطراب(١١)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِمُ، ورُمِيَ بالتشيّع، من الخامسة(١٢)، وقال الشيخ أحمد شاكر:

(١) المجروحين:٣: ٧٨.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي:٢٢١، الجرح والتعديل:٩: ٨.
(٣) الطبقات الكبرى:٦: ٣٣٩.
(٤) تاريخ الثقات: ٤٦٥.
(٥) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز:١: ٩٧.
(٦) تاريخ الإسلام:٩: ٦٦١.
(٧) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ٣٠٣، الجرح والتعديل:٩: ٨.
(٨) تهذيب التهذيب:١١: ١٣٨.
(٩) الجرح والتعديل:٩: ٨.
(١٠) الثقات:٥: ٤٩٢.
(١١) الضعفاء الكبير:٤: ٣١٧.
(١٢) تقريب التهذيب: ٥٨٢.

ثقةٌ[١]. قلت: فهو صدوقٌ، وقد أخرج له مسلم[٢]، وغيره، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

١٠٣- ت سي ق[٣]: الوليد بن القاسم بن الوليد الهمْدانيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يُشبه حديث الأثْبات، فخرَج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد، وأرجو أن من اعتبر به فيما وافق الثقات لم يُجرح في فِعله ذلك. ثم ذكر عن ابن مَعينٍ أنه قال: ضعيف[٤].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: ثقةٌ كتبنا عنه، وقال يَعْلَى بن عُبيد: نعم الرجل، هو جارنا منذ خمسين سنة، ما رأينا منه إلا خيراً[٥]، وحسّن الترمذيّ حديثه[٦]، وقال ابن

(١) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:١: ١٧١، رقم ١٤.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير: باب الوفاء بالعهد:٣: ١٤١٤، رقم ١٧٨٧، قال الإمام مسلم: وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ، حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي حُسَيْلٌ، قَالَ: فَأَخَذَنَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا، فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَلَا نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَنَسْتَعِينُ اللهَ عَلَيْهِمْ»، وفي كتاب صفات المنافقين وأحكامهم:٤: ٢١٤٤، رقم ٢٧٧٩، قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعَقَبَةِ؟ وَبَيْنَ حُذَيْفَةَ بَعْضُ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللهِ كَمْ كَانَ أَصْحَابُ الْعَقَبَةِ؟ قَالَ فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: أَخْبِرْهُ إِذْ سَأَلَكَ، قَالَ: كُنَّا نُخْبَرُ أَنَّهُمْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْهُمْ فَقَدْ كَانَ الْقَوْمُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَأَشْهَدُ بِاللهِ أَنَّ اثْنَيْ عَشَرَ مِنْهُمْ حَرْبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ، وَعَذَرَ ثَلَاثَةً، قَالُوا: مَا سَمِعْنَا مُنَادِيَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَلِمْنَا بِمَا أَرَادَ الْقَوْمُ، وَقَدْ كَانَ فِي حَرَّةٍ فَمَشَى فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ، فَلَا يَسْبِقْنِي إِلَيْهِ أَحَدٌ، فَوَجَدَ قَوْمًا قَدْ سَبَقُوهُ، فَلَعَنَهُمْ يَوْمَئِذٍ»

(٣) في تقريب التهذيب: ٥٨٣، رمز س ولعله خطأ ناسخ أو طابع، والصواب كما في تهذيب الكمال، فلم أقف على روايته في سنن النَّسائيّ، وإنما هو في عمل اليوم والليلة رقم: ٨٣٣.

(٤) المجروحين:٣: ٨٠.

(٥) تاريخ الإسلام:١٤: ٤٢٧.

(٦) سنن الترمذي:٥: ٥٧٥، رقم ٣٥٩٠.

عَدِيٍّ: إذا روى عن ثقةٍ، وبَروي عنه ثقةٌ، فإنه لا بأسَ به[١]، وقال ابن قانع: صالحٌ[٢]، وقال الذهبيّ: ثقةٌ[٣]، وذكره ابن حِبّان في الثقات[٤]، وقال ابن مَعينٍ: ضعيف الحديث[٥]، وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطىء، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة[٦]، وقال الشيخ أحمد شاكر: ثقةٌ[٧]. قلت: فهو صدوقٌ حسن الحديث، أما الخطأ في رواياته فمن شيوخه أو تلاميذه، كما يتّضح ذلك من قول ابن عَدِيٍّ، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم. والله أعلم.

١٠٤- ق: ياسين بن شَيْبان العِجليّ، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث على قِلَّة روايته، يجب التنكُّب عما انفرد من الروايات، وإن اعتبر مُعْتَبِرٌ بما وافق الثقات من غير أن يَحتجَّ به لمْ أرَ بذلك بأساً[٨].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال عثمان بن أبي شيبة: ثقةٌ[٩]، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ[١٠]، وقال أبو زُرْعة[١١]، ويعقوب بن سفيان[١٢]: لا بأسَ به، وقال ابن يمان: سمعت سفيان -الثوريّ- يسأل ياسين عن هذا الحديث، أي حديث المَهدي، قال ابن عَدِيٍّ: وياسين العِجليّ هذا يُعرَف بهذا الحديث[١٣]، وقال ابن حجر:

(١) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٣٦٨.
(٢) تهذيب التهذيب:١١: ١٤٦.
(٣) العبر في خبر من غبر:١: ٢٦٨.
(٤) الثقات:٩: ٢٢٤.
(٥) الجرح والتعديل:٩: ١٣.
(٦) تقريب التهذيب: ٥٨٣.
(٧) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:١: ٥٣٤، رقم ٨٤٨.
(٨) المجروحين:٣: ١٤٣.
(٩) تاريخ أسماء الثقات: ٢٦٦.
(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٩٨.
(١١) الجرح والتعديل:٩: ٣١٢.
(١٢) المعرفة والتاريخ:٣: ٥٤.
(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال:٨: ٥٣٨.

لا بأسَ به، من السابعة، ووَهِم من زعم أنه ابن معاذ الزيَّات[١]، وقال الشيخ أحمد شاكر: صالحٌ، ليس به بأسٌ[٢]. قلت: فهو لا بأسَ به، وحديثه حسن، ولم يذكر ابن حِبّان دليلاً على ما زعم من تضعيفه. والله أعلم.

١٠٥- خت س ق: يحيى بن ميمون، أبو المُعلَّى العطَّار، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث جداً، يَروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، كان عَمرو بن عليّ الفلّاس يقول: هو كذّاب[٣].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن سعدٍ: كان ثقةً كثير الحديث[٤]، وقال ابن مَعينٍ[٥]، والنَّسائيّ[٦]، والذهبيّ[٧]، وابن حجر[٨]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: صالح الحديث[٩]، وقال الفلّاس: كتبت عنه وكان كذّاباً، وذكر الذهبيّ قول ابن حِبّان في تضعيفه ثم قال: بل صدوقٌ، حدّث عنه مثل شعبة، وابن عُليَّة، واحتجّ به النَّسائيّ[١٠]. قلت: فهو ثقةٌ بتوثيق الأئمة السابقين، ولم يوافق الفلّاس في تكذيبه، ولا ابن حبان في تضعيفه أحد من علماء الجرح والتعديل. والله أعلم.

١٠٦- خ ت س ق: يونس بن أبي الفُرات البصريّ، الإسْكاف. قال ابن حِبّان: مُنكَر الحديث على قِلَّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به لغلبة المناكير في حديثه[١١].

---

(١) تقريب التهذيب: ٥٨٧.
(٢) مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر:١: ٤٤٤.
(٣) المجروحين:٣: ١٢٠.
(٤) الطبقات الكبرى:٧: ٢٠٠.
(٥) الجرح والتعديل:٩: ١٨٨.
(٦) تهذيب الكمال:٣٢: ١٦.
(٧) تاريخ الإسلام:٨: ٥٦٢، الكاشف:٢: ٣٧٧.
(٨) تقريب التهذيب: ٥٩٧.
(٩) الجرح والتعديل:٩: ١٨٨.
(١٠) ميزان الاعتدال:٤: ٤١١.
(١١) المجروحين:٣: ١٣٩.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد: أرجو أن يكون ثقةً صالح الحديث(١)، وقال أبو داود(٢)، والنَّسائيّ(٣)، والذهبيّ(٤): ثقةٌ، وقال ابن مَعينٍ: ليس به بأسٌ(٥)، وتعقب الذهبيّ ابن حِبّان في قوله لا يجوز الاحتجاج به، فقال: بل الاحتجاج به واجب لثقته(٦)، وقال ابن حجر: ثقةٌ، لم يُصِب ابن حِبّان في تلْيينه(٧). قلت: فهو ثقةٌ، ليّنه ابن حِبّان بدون دليل، ولذلك تعقّبه الذهبيّ، وابن حجر. والله أعلم.

١٠٧- م ت س ق: أبو بكر النَّهْشلي، قيل: اسمه عبد الله بن قطَّاف، وقيل: أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطَّاف. وقيل غير ذلك. قال ابن حِبّان: كان شيخاً صالحاً فاضلاً، غلَب عليه التَّقَشُّف حتى صار يَهِمُ ولا يعلم، ويُخْطئُ ولا يَفْهم، فبطل الاحتجاج به وإن كان ظاهره الصّلاح ... وأبو بكر النهْشلي وإن كان فاضلاً، فهو ممن كثُر خطؤه، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد، وإن اعتبر مُعتَبِرٌ بما وافق الثقات لم يُجرَح في فعله ذلك. ثم ذكر عن أحمد بن يونس أنه قال: كان أبو بكر النهشلي شيخاً صالحاً وكان في مرضه حين مات يَثِب للصلاة وهو لا يقدر فيقال: إنك في عُذر، فيقول: أُبادر طَيَّ الصَّحيفة(٨).

(١) العلل ومعرفة الرجال:٢: ٥١٨، الجرح والتعديل:٩: ٢٤٥.
(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود في الجرح والتعديل: ٣٣٧.
(٣) تهذيب الكمال:٣٢: ٥٣٦.
(٤) الكاشف:٢: ٤٠٤.
(٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: ٤١٨.
(٦) ميزان الاعتدال:٤: ٤٨٣..
(٧) تقريب التهذيب: ٦١٤.
(٨) المجروحين:٣: ١٤٥، وقول أحمد بن يونس في تاريخ ابن معين رواية الدارمي:٢٤١.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أحمد(١)، وابن مَعين(٢)، وعبد الرحمن بن مَهْديّ(٣)، ويعقوب بن سفيان(٤)، والذهبيّ(٥): ثقةٌ، وقال أبو داود: ثبْتٌ في الحديث إلا أنه مُرجئٌ(٦)، وقال العِجليّ: كان ثقةً، وكان يرى الإرجاء، ليّن القول(٧)، وقال ابن سعدٍ: كان مُرْجِياً، وكان عابداً ناسكاً، وكانت له أحاديث، ومنهم من يستضعفه(٨)، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ صالحٌ يُكتَب حديثه، وهو أحبُّ إليَّ من أبى بكر الهُذَلي(٩)، وذكر الذهبيُّ قول ابن حِبّان ثم قال: دع عنك الخطابة، فالرجل حُجّةٌ، قد وثَّقه إماما الفنِّ، واحتجّ به مسلم(١٠)، وقال: بل هو صدوقٌ، احتجّ به مسلم، وغيره(١١) وقال: هو حسن الحديث صدوقٌ(١٢)، وقال: صدوقٌ تكلّم فيه ابن حِبّان(١٣)، وقال ابن حجر: صدوقٌ، رُمِيَ بالإرجاء(١٤). قلت: فهو ثقةٌ، وقد أخرج له مسلمٌ في الصحيح(١٥)، ولم يذكر ابن حِبّان رحمه الله تعالى حديثاً واحداً يشهد لدعواه، ولذلك تعقّبه الذهبيّ كما سبق. والله أعلم.

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم: ٣١٤، الجرح والتعديل:٩: ٣٤٤.
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري:٣: ٣٣٤، ٤٠٠، ٤: ٨٥، سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ٣٥٨، الجرح والتعديل:٩: ٣٤٤.
(٣) تهذيب الكمال:٣٣: ١٥٨.
(٤) المعرفة والتاريخ:٣: ١٨٠.
(٥) الكاشف:٢: ٤١٤.
(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني: ٢٠٨.
(٧) تاريخ الثقات: ٤٩٣.
(٨) الطبقات الكبرى:٦: ٣٥٥.
(٩) الجرح والتعديل:٩: ٣٤٤.
(١٠) تاريخ الإسلام:١٠: ٥٤١.
(١١) سير أعلام النبلاء:٧: ٣٣٣.
(١٢) ميزان الاعتدال:٤: ٤٩٦.
(١٣) المغني في الضعفاء:٢: ٧٧٣.
(١٤) تقريب التهذيب: ٦٢٥.
(١٥) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له:١: ٤٠٢، رقم ٥٧٢، قال الإمام مسلم: وَحَدَّثَنَاهُ عَوْنُ بْنُ سَلَّامٍ الْكُوفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ وَأَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ» وفي كتاب الصيام: باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته:٢: ٧٧٨، رقم ١١٠٦، قال: وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّهْشَلِيُّ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُ، فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ».

١٠٨- ٤: أبو بَلْجٍ الفَزَاريّ، يحيى بن أبي سُليم، الكوفيّ ثم الواسطيّ. قال ابن حِبّان: كان ممن يُخْطئُ، لم يفحُش خطؤه حتى استحقّ التَّرْك، ولا أتى منه ما لا ينفك البشر عنه فيُسلَك به مسلك العدول، فأرى أن لا يُحتجَّ بما انفرد من الرواية، وهو ممن أستخير الله فيه، وهو الذي روى عن محمد بن حاطب، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "فَصْلٌ بَيْنَ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ: الدُّفُّ وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ"، أخبرناه ابن خزيمة، قال: حدّثنا يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرقيّ، قال: حدّثنا هُشَيم، قال: حدّثنا أبو بَلْجٍ، قال: حدثنا محمد بن حاطب[١].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٢]، والنَّسائيّ[٣]، والدارقطنيّ[٤]، وابن سعدٍ[٥]: ثقةٌ، وقال أبو حاتمٍ: صالحٌ، لا بأسَ به[٦]، وقال ابن عَدِيٍّ: وقد روى عن أبي بلج أجِلّة الناس مثل: شعبة، وأبو عوانة، وهُشَيْم، ولا بأس بحديثه[٧]، وقال يعقوب بن سفيان: كوفيٌّ لا بأسَ به[٨]، وقال البخاريّ: فيه نظر[٩]، قال الجُوزَجانِيُّ: ليس بثقة[١٠]. وقال أحمد: روى حديثاً مُنكَراً، وقال يزيد بن هارون: رأيته كان يذكر الله كثيراً[١١]. وقال ابن حجر: صدوقٌ ربَّما أخطأ، من الخامسة[١٢]. قلت: فهو

(١) المجروحين:٣: ١١٣، والحديث أخرجه الترمذي: أبواب النكاح: باب ما جاء في إعلان النكاح:٣: ٣٩٠، رقم ١٠٨٨، وقال: حديث محمد بن حاطب حديث حسن، والنَّسائيّ: كتاب النكاح: باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدف:٦: ١٢٧، رقم ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، وابن ماجه: كتاب النكاح: باب إعلان النكاح:١: ٦١١، رقم ١٨٩٦، وأحمد:٣: ٤١٨، رقم ١٥٤٨٩، وإسناده حسن من أجل أبي بلج، وفيه هُشيم بن بشير مدلس، إلا أنه صرّح بالتحديث عند الإمام أحمد فزال التدليس.
(٢) الجرح والتعديل:٩: ١٥٣.
(٣) تهذيب الكمال:٣٣: ١٦٢، ميزان الاعتدال:٤: ٣٨٤.
(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي: ٧١.
(٥) الطبقات الكبرى:٧: ٢٢٦.
(٦) الجرح والتعديل:٩: ١٥٣.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال:٩: ٨١.
(٨) المعرفة والتاريخ:٣: ١٠٦.
(٩) الكامل في ضعفاء الرجال:٩: ٨٠.
(١٠) أحوال الرجال: ١٩٨.
(١١) ميزان الاعتدال:٤: ٣٨٤.
(١٢) تقريب التهذيب: ٦٢٥.

صدوقٌ، وحديثه حسن، قال أحمد: روى حديثاً مُنكَرا، ولذلك قال ابن حجر: يكفي في تقويته توثيق النسائي، وأبي حاتم، مع تشددهما، ولم يبين ابن حبان ما أخطا فيه ليُرجع إليه في ذلك(١)، والله أعلم.

١٠٩- ٤: أبو خالد الدَّالاني، يزيد بن عبد الرحمن، الأسدي، الكوفيّ. قال ابن حِبّان: كان كثير الخطأ، فاحش الوَهْم، يخالف الثقات في الروايات، حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علِم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمُعضلات؟ روى عن أبي هاشم الرُّمَّاني، عن زاذان، عن سلمان قال: «رَعَفْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَنِي أَنْ أُحْدِثَ وُضُوءًا» أخبرناه ابن قحطبة قال: حدّثنا أحمد بن عبدة، قال: حدّثنا حسين بن حسن، قال حدّثنا جعفر الأحمر، عن يزيد أبي خالد الدالاني(٢).

(١) بذل الماعون في فضل الطاعون:١١٧، ١١٨.

(٢) المجروحين:٣: ١٠٥، ذكر الدارقطنيّ أن أحمد بن عبدة أخطأ في هذا الحديث، ولم يقف ابن حبّان على موضع الخطأ منه، وهو أن الرّاوي له عن أبي هاشم، هو أبو خالد الواسطي، وهو عَمرو بن خالد، وكان كذّاباً مشهوراً بوضع الحديث، فغلط أحمد بن عبدة، أو من فوقه فيه، لمّا نظر إلى أبي خالد الواسطي، فوَهِم أنه الدّالانيّ، لأن الدَّالاني من أهل واسط، وكنيته أبو خالد، وإنما هذا الحديث مشهور بعمرو بن خالد الواسطي، وأيضاً فأبو خالد الدّالاني لا يُحدّث عن أبي هاشم الرُّمانيّ بشيءٍ، وأبو خالد عمرو بن خالد قد روى عن أبي هاشم الرّمّانيّ، في نسخة موضوعة. تعليقات الدارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان: ٢٨٤. والحديث أخرجه البزّار:٦: ٤٨٨، رقم ٢٥٢٢، عن أحمد بن عبدة، به. وفيه أخبرني أبو خالد، عن أبي هاشم. والبيهقي في معرفة السنن والآثار:١: ٤٢٥، رقم ١١٩٢، تعليقاً قال: وروى عمرو بن خالد الواسطي، عن أبي هاشم، به. وقال: وعمرو بن خالد في عداد من يضع الحديث، وأخرجه من طريق أحمد بن عبدة، وسماه يزيد بن أبي خالد: الطبراني في الأوسط:٣: ١٨٢، رقم ٢٨٦٢، وقال: لم يَرْوِ هذا الحديث عن جعفر إلا حسين الأشقر، وفي الكبير:٦: ٢٣٩، رقم ٦٠٩٨. قلت: لعلّ الوهم من حسين بن الحسن الأشقر، فقد قال البخاري: فيه نظر، وقال أبو زرعة: مُنكَر الحديث، وقال أبو حاتمٍ: ليس بقويٍ في الحديث. وقال النّسائيّ والدارقطني: ليس بالقوى. وقال ابن حجر: صدوق يَهِم ويغلو في التشيع. التاريخ الكبير:٢: ٣٨٥، الجرح والتعديل:٣: ٤٩، ٥٠، ميزان الاعتدال:١: ٥٣١، تقريب التهذيب:١٦٦. وعمرو بن خالد القرشي مولاهم أبو خالد الواسطي، قال عنه ابن حجر: متروكٌ ورماه وكيعٌ بالكذب، مات بعد سنة عشرين ومائة. تقريب التهذيب: ٤٢١. وترجمته في تهذيب الكمال:٢١: ٦٠٣، وميزان الاعتدال:٣: ٢٥٧. وقال أبو حاتم: أبو خالد هذا: عمرو بن خالد، متروك الحديث، لا يُشتَغل بهذا الحديث. علل الحديث:١: ٥٦٩. فالحديث ضعيف.

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال أبو حاتمٍ: صدوقٌ ثقةٌ[١]، وقال أحمد: لا بأسَ به[٢]، وقال البخاريّ: صدوقٌ، وإنما يَهِمُ في الشيء[٣]، وقال ابن مَعينٍ(٤)، والنَّسائيّ[٥]: ليس به بأسٌ. وقال الحاكم: إن الأئمة المتقدِّمين شهدوا له بالصدق والإتقان[٦]، وقال ابن عَدِيٍّ: له أحاديث صالحة، وأروى الناس عنه عبد السلام بن حرب، وفي حديثه لِينٌ إلا أنه مع لِينه يُكتب حديثه[٧]، وقال ابن سعدٍ: كان مُنكَر الحديث[٨]، وقال أبو أحمد الحاكم: لا يُتابَع في بعض حديثه[٩]، وقال ابن عبد البر: ليس بحجةٍ فيما نقل[١٠]، وقال ابن حجر: صدوقٌ، في حفظه شيء[١١]، وقال أيضاً: صدوقٌ يُخْطئُ كثيراً، وكان يُدلِّس[١٢]، وذكره في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[١٣]. قلت: فهو صدوقٌ يدلس، وفي حفظه شيءٌ، أما الحديث الذي ذكره ابن حِبّان فليس من حديثه كما سبق في التخريج. والله أعلم.

١١٠- د ت ق: أبو غالب الباهليّ الخيَّاط البصريّ، مولى باهلة، اسمه نافع، وقيل: رافع. قال ابن حِبّان: نافع أبو غالب الباهلي، شيخٌ يروي عن أنس بن مالك، روى عنه عبد الرحمن بن أبي الصَّهباء، مُنكَر الحديث،

(١) الجرح والتعديل:٩: ٢٧٧.
(٢) ميزان الاعتدال:٤: ٤٣٢.
(٣) العلل الكبير للترمذي:٤٥، رقم ٤٣.
(٤) الجرح والتعديل:٩: ٢٧٧.
(٥) تهذيب الكمال:٣٣: ٢٧٥.
(٦) تهذيب التهذيب:١٢: ٨٣.
(٧) الكامل في ضعفاء الرجال:٩: ١٦٨.
(٨) الطبقات الكبرى:٧: ٢٢٦.
(٩) تهذيب الكمال:٣٣: ٢٧٥.
(١٠) التمهيد:١٨: ٢٤٣، تهذيب التهذيب:١٢: ٨٣.
(١١) فتح الباري:١٠: ٦٠٦.
(١٢) تقريب التهذيب: ٦٣٦.
(١٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ٤٨.

يَروي عن أنس بن مالك مالا يُتابَع عليه على قِلَّة روايته، وهو الذي روى عن أنس، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاءُ تَطِشُّ[١] عَلَيْهِمْ»[٢].

أقوال علماء الجرح والتعديل:

قال ابن مَعينٍ[٣]، والدارقطنيّ: ثقةٌ[٤]، وقال موسى بن هارون الحمّال: من الثقات[٥]، وفي رواية عن ابن مَعينٍ: صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ[٦]، وقال ابن حِبّان في الثقات: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٧]، وذكره ابن شاهين في الثقات[٨]، وقال ابن حجر: ثقةٌ، من الخامسة[٩]. قلت: فهو ثقةٌ، وانفرد ابن حِبّان بتضعيفه. والله أعلم.

(١) الطَّشّ: المطر الضعيف. لسان العرب:٦: ٣١١.

(٢) المجروحين:٣: ٥٩، ٦٠. والحديث أخرجه الإمام أحمد:٣: ٢٦٦، رقم ١٣٨٤١، وأبو يعلى:٧: ٩٩، رقم ٤٠٤١، وضياء الدين المقدسيّ في الأحاديث المختارة:٧: ٢٤٤، ٢٤٥، رقم ٢٦٨٩، وقال إسناده حسن، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد:١٠: ٣٣٥، ١٨٣٣٣، وقال: رواه أحمد، وأبو يعلى، وفيه عبد الرحمن بن أبي الصهباء، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً، وبقية رجاله ثقات. وقال ابن كثير: انفرد به أحمد، وإسناده لابأس به، وفي معنى قوله عليه الصلاة والسلام: "تطشّ عليهم احتمالان، أحدهما: أن يكون ذلك من المطر يقال أصابهم طَشٌّ من مطر وهو الخفيف منه، والثاني: أن يكون ذلك من شدة الحر، والله أعلم. النهاية في الفتن والملاحم:١: ٣٣٩.

(٣) تهذيب التهذيب:١٢: ١٩٧.

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني: ٦٨.

(٥) تهذيب التهذيب:١٢: ١٩٧.

(٦) الجرح والتعديل:٨: ٤٥٥.

(٧) الثقات:٥: ٤٧١.

(٨) تاريخ أسماء الثقات: ٢٤٠.

(٩) تقريب التهذيب:٦٦٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الورَى وسيد المخلوقات، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى أن يقف الناس بين يديْ ربِّ الأرض والسموات.

أما بعد

فقد انتهيت بحمد الله تعالى وتوفيقه من هذا البحث الذي أسأل الله تعالى أن أكون قد وُفِّقتُ فيه، وأن يكون نافعاً لي ولغيري من طلاب العلم والباحثين.

وفي الحقيقة لقد كنت أتوقّف كثيراً في بعض التراجم من هذا البحث لأتأكَّد من أن الرَّاوي الذي عَنَاه ابن حِبَّان هو نفسه الذي نقلت فيه أقوال العلماء، وقد كلَّفني ذلك جُهداً ووقتاً حتى توصّلت إلى النتيجة التي كتبتها في نهاية كل ترجمة؛ لأن مخالفة عَلَمٍ كابن حِبَّان ليس بالشيء الهَيِّن.

وأسجِّل هنا أهم النتائج التي توصّلت إليها من خلال البحث:

١- عِلْم الجرح والتعديل قائم على الاجتهاد، وكلٌ حسب منهجه فمن العلماء المتساهل، ومنهم المتشدِّد، ومنهم المعتدل.

٢- ابن حِبَّان رحمه الله تعالى من كبار علماء الجرح والتعديل الذين يُشَار إليهم بالبنان، فهو إمامٌ عارفٌ بهذا الشأن، واسع الاطلاع على أحوال الرواة، ولذلك لا يخلو كتاب من كتب الجرح والتعديل لمن جاء بعده من العلماء إلا وقد استفاد من كلامه في الرجال جرحاً وتعديلاً، وقد اعتمدوا على أقواله كثيراً وخالفوه أحياناً، وتعقَّبوه أحياناً أخرى، وذلك أن له منهجاً خاصّاً في الجرح والتعديل.

٣- كتاب المجروحين له مكانةٌ علميةٌ كبيرةٌ بين كتب الجرح والتعديل، فقد نقل عنه كل علماء الجرح والتعديل بعد ابن حِبَّان، وأول من قام بدراسة عنه بحدٍّ علمي هو أمير المؤمنين أبو الحسن الدَّارقطنيّ في تعليقاته عليه، وكذلك تعقَّبه في بعض التراجم: الذهبيُّ، وابن عبد الهادي، وابن حجر، والخزرجيُّ، وغيرُهم. وهذا واضحٌ جليٌ من خلال هذا البحث.

٤- ابن حِبَّان رحمه الله تعالى متساهلٌ في التوثيق، متشدِّدٌ في التجريح، وهذا ظاهرٌ من خلال كتابيه: الثقات، والمجروحين، وقد يَهِم فيذكر بعض

التراجم في الثقات ويُعيدُهم في المجروحين، أو يُجَرِّح بعض الرواة الذين وثّقهم غيره، وهذا البحث دليل على ذلك، وعلى تشدّده في التجريح.

٥- أحياناً يَهِم فيُضَعِّف الرَّاوي ويذكر له حديثاً مدّعياً ضعفه، ويكون الحديث صحيحاً وبعض الأحاديث التي ضعَّف بها بعض الرواة في صحيح مسلم، كما في ترجمة أفلح بن سعيد.

٦- أحياناً يُضعِّف الرَّاوي بسبب حديث ضعيف هو في إسناده، وبالبحث يتضح أن العلة والجناية من غيره، كما في ترجمة كثير بن زياد.

٧- وَهِم في نسبة بعض الأحاديث لبعض الرواة كما في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجُمحي، فقد نسب إليه حديث: "ثلاث يا علِيّ لا تؤخرهن" وليس من حديثه وإنما هو من حديث سعيد بن عبد الله الجُهَني وهو مجهول.

٨- أحياناً يُضعِّف الرَّاوي بسبب الاختلاط مدعياً أنه لم يتميز حديثه قبل الاختلاط وبعده وأنّ من كان كذلك فينبغي أن يُتَرَك، ويكون العلماء قد ميّزوا حديثه قبل الاختلاط وبعده، كما في ترجمة صالح بن نبهان، أو يصف الرَّاوي بالاختلاط وأنه ينبغي تمييز من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، ويكون الرَّاوي لم يُحدِّث بعد اختلاطه أو تَغيُّره، كما في ترجمة محمد بن الفضل (عارم).

٩- أحياناً يكون سبب تجريح الرَّاوي هو الخلط بين عددٍ من الرواة اشتركوا في الاسم فيجعلهم واحدا ويضعِّفه، ويكون أحدهم ثقة كما فعل في ترجمة موسى بن عمير.

١٠- أحياناً يتوقّف في الحكم على بعض الرواة فيقول: وهو ممن أستخير الله عز وجل فيه.

١١- أحياناً يحكم على الرَّاوي ثم يذكر قولاً لبعض أئمة الجرح والتعديل تقوية لرأيه وتأييداً له، كالإمام أحمد، وابن مَعين، والبخاريّ، وعمرو بن عليّ الفلّاس، وغيرهم.

١٢- استعمل ابن حِبَّان في التجريح ألفاظاً لا توجد لغيره مثل: منكر الحديث جدا يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال إلا على سبيل الاعتبار. وقوله: كان ممن فحش خطؤه

وانفرد بالمناكير. وقوله: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات وما لا أصل عن الأثبات لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال. وقوله: كان رديء الحفظ، سيّء الفهم، يخطئ ولا يعلم، ويروي ولا يفهم. ومن يطالع كتاب المجروحين يجد ذلك واضحاً جلياً.

١٣- وَهِم ابن حِبَّان في تسمية بعض الرواة كما في ترجمة عُبادة بن مسلم، سماه: عَبَّاد بن مسلم، وفي ترجمة عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة سماه عبد الرحمن بن بديل بن ورقاء.

١٤- اشترط ابن حِبَّان على نفسه أن يذكر في تراجم المجروحين السبب الذي من أجله جُرح الرَّاوي والعلة التي بها قُدِح. ولكنه لم يفعل ذلك في كلّ التراجم، فبعض من جرّحهم لم يذكر دليلاً على جرحهم، مثل: بُكيَر بن أبي السَّمِيط، وسَلْمُ بن زَرِير، وشاذّ بن فياض، وعَبَّاد بن عَبَّادٍ الرَّمليُّ، والعلاء بن زهير، وعمَّار بن محمد الثوريُّ. وغيرهم مما هو مبثوث في ثنايا البحث.

١٥- اشتمل البحث على عشر ومائةٍ من التراجم، منهم اثنين وثلاثين راوياً من أصحاب الحديث الصحيح وثمان وسبعين راوياً من أصحاب الحديث الحسن.

وأخيراً أقول: ما تُعُقِّب به ابن حبان، وما وُجِّه إليه من نقد أو اعتراضٍ لا يقلِّل من قيمته ولا من قيمة كتاب المجروحين، وإنما هو دليلٌ على أنّ أيّ عملٍ بشريٍّ مهما برَع صاحبه فلابد من مأخذٍ عليه، كما قال الشافعي رحمه الله تعالى: أَبى الله أَن يكون كتاباً صَحِيحاً غير كِتَابه[١].

وأسأل الله تعالى أن يرحم ابن حِبَّان رحمة واسعة، وأن يحشرنا وإيّاه مع سيد الخلق، وحبيب الحقّ صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلّى الله على سيِّدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق:١: ١٤.

فهارس البحث
فهرس الآيات القرآنية
فهرس أطراف الأحاديث
الواردة في البحث مرتبة ترتيباً هجائيا
فهرس أسماء الرواة
على الترتيب الهجائي
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية الكريمة	اسم السورة ورقم الآية	مكانها في البحث
﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾.	سورة النساء، آية ١٦٥.	المقدمة
﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾.	سورة الأنعام، من الآية ١٢٤.	المطلب الأول
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.	سورة الشورى، من الآية ١١.	المطلب الأول

فهرس أطراف الأحاديث الواردة في البحث مرتبة ترتيباً هجائيا

طرف الحديث	الراوي الأعلى	الترجمة التي ورد فيها
اثنانِ من أمَّتي لم أرَهما	أبو هريرة	أفلح بن سعيد
إذا رأيتم معاوية على مِنبري فاقتلوه	ابن مسعود	عبّاد بن يعقوب
أَذَّنَ بِلَالٌ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثْنَى مَثْنَى	أبو جُحيفة	زياد بن عبد الله البكائي
ارْحَمُوا مِنَ النَّاسِ ثَلاثَةً	أنس بن مالك	عيسى بن طهمان
إِنْ تُؤَمِّرُوا أَبَا بَكْرٍ تَجِدُوهُ أَمِينًا	علي بن أبي طالب	فضيل بن مرزوق
إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ فستَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ.	أبو هريرة	أفلح بن سعيد
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَادَ مِنْ خَدْشٍ	ابن عمر	عطاف بن خالد
أَنَّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ»	سمرة	قريش بن أنس
أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَسْأَلُهُ عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ بِامْرَأَةٍ	شعيب بن محمد	عمرو بن شعيب

أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة يوم السبت	سبعة من الصحابة	عباد بن راشد
إِنَّ للَّه عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِشْرِينَ وَمِائَةَ رَحْمَةٍ	ابن عباس	سعيد بن سالم
إِنَّا آخِذُوه، وَشَطْرَ إِبِلِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا	معاوية بن حَيدة	بهز بن حكيم
تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ	ابن عمر	سعيد بن عبد الرحمن
الحَجُّ عَرَفَة	عبد الرحمن بن يعمَر	المطلب الأول
ثلاث يا علي لا تؤخرها	علي بن أبي طالب	سعيد بن عبد الرحمن
خرَج بلالٌ فأذّن	أبو جُحيفة،	زياد بن عبد الله
خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَيْنَاهُ مَمْلُوءَتَانِ	ابن عمر	سعيد بن درهم
ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ إِذَا أُشْعِرَ	ابن عمر	محمد بن الحسن المزني
رَعَفْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	سلمان	أبو خالد الدالاني
عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ، التَّلْبِينَةِ	عائشة	أيمن بن نابل
فَصْلٌ بَيْنَ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ الدُّفُّ الصَّوْتُ.	محمد بن حاطب	أبو بلج الفزاري
فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ	معاوية بن حَيدة	بهز بن حكيم
القدرية كفر والشيعة هلكة	ابن عباس	عبد المجيد بن عبد العزيز
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم	جابر بن عبد الله	أيمن بن نابل

يعلِّمنا التشهد		
كَانَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إلى الصلاةِ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ	أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ	علي بن علي بن نجاد
كَانَتِ الصَّلَاةُ خَمْسِينَ	ابن عمر	عبد الله بن عصم
كانت النُّفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقعد بعد نفاسها	أم سلمة	كثير بن زياد
كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سفَرٍ ونزَلنا منزلاً	أنس بن مالك	مسحاج بن موسى
مَا ابتَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قط، إِلَّا كَانَ فِي أمته مُرْجِئَةٌ	أبو هريرة	شهاب بن خراش
مَا صَبَرَ أَهْلُ بَيْتٍ عَلَى ضُرٍ ثَلَاثًا	ابن عمر	محرز بن عبد الله
الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلاةِ، وَالضَّاحِكُ فِيهَا	معاذ بن أنس	سهل بن معاذ
مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُمَضْمِضْ وَلْيَسْتَنْشِقْ	أبو هريرة	علي بن هاشم
مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ	ابْنِ عَبَّاسٍ	سويد بن سعيد
مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ظَاهِرًا أَوْ نَظَرًا	ابن الزُّبير	سعيد بن سالم
مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ	ابن عمر	سعيد بن عبد الرحمن
مَنْ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الجُمُعَةِ	معاذ بن أنس	سهل بن معاذ
لَا تَأْكُلَنَّ مُتَّكِئًا وَلا عَلَى خِرْبَالٍ	أبو الدرداء	رزيق الألهاني
لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ بِأَخِيكَ	واثلة بن الأسقع	القاسم بن أمية
يَا بِلالُ أَسْفِرْ بِالصُّبْحِ	أبو هريرة	سعيد بن أوس
يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاءُ تَطِشُّ عَلَيْهِمْ	أنس	أبو غالب الباهلي
يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ	أبو هريرة	عباد بن أبي صالح
يَنْعِقُ الشَّيْطَانُ بِالشَّامِ نَعْقَةً	أبو هريرة	موسى بن وردان

فهرس أسماء الرواة على الترتيب الهجائي

اسم الراوي	درجته
١- أحمد بن بشير.	صدوقٌ تفرّد بأحاديث.
٢- أحمد بن عبد الرحمن، بحشل.	مختلف فيه
٣- أبَان بن عبد الله البجلي.	صدوقٌ
٤- إسماعيل بن محمد بن جحادة.	صدوقٌ، يُخْطئُ في بعض حديثه
٥- أفلح بن سعيد.	صدوقٌ
٦- أيمن بن نابل المكي.	صدوقٌ، وهِم في حديث التشهد
٧- بُكيَر بن أبي السَميط.	صدوقٌ
٨- بهز بن حكيم.	صدوقٌ
٩- ثابت بن قيس الغفاري.	مختلف فيه
١٠- الجراح بن مليح الرؤاسي.	مختلف فيه
١١- جعفر بن زياد الأحمر.	صدوقٌ يتشيّع
١٢- حرب بن ميمون.	ثقة
١٣- حريز بن عثمان الرحبي.	ثقة ثبْتٌ
١٤- الحسن بن الحكم النخعي.	صدوقٌ
١٥- خِلاس بن عمرو الهَجَري.	ثقةٌ يرسل
١٦- رزيق أبو عبد الله الألهاني.	صدوقٌ.
١٧- زياد بن عبد الله البكائي.	صدوقٌ ثبْتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين
١٨- سالم بن عجلان الأفطس.	ثقةٌ مرجىء
١٩- سعد بن عبد الحميد بن جعفر.	لا بأس به
٢٠- سعيد بن أوس الأنصاريّ.	ثقةٌ
٢١- سعيد بن زيد بن درهم.	مختلف فيه
٢٢- سعيد بن سالم القدَّاح.	صدوقٌ مرجىء
٢٣- سعيد بن عبد الرحمن الجمحي.	صدوقٌ، يَهِمُ في الشيء بعد الشيء

٢٤- سلم بن زرير العطاردي.	صدوقٌ
٢٥- سليمان بن كثير العبدي.	لا بأسَ به، إلا في الزُّهْريّ
٢٦- سهل بن معاذ الجهني.	لا بأسَ به، إلا ما رواه عنه الضعفاء.
٢٧- سويد بن سعيد الحدَثاني.	مختلف فيه وهو مدلس
٢٨- سُويد بن عمرو الكلبي.	ثقةٌ
٢٩- سلّام بن أبي مطيع.	ثقةٌ صاحب سنة، وفي حديثه عن قتادة ضعف
٣٠- شاذ بن فياض.	صدوقٌ
٣١- شهاب بن خراش.	صدوقٌ صاحب سنة، وله ما يُستنكر
٣٢- شَهْر بن حَوْشب الأشعري.	مُختلفٌ فيه
٣٣- صالح بن نبهان مولى التوأمة.	صدوقٌ اختلط بآخره
٣٤- عاصم بن ضمرة السَّلُولي.	صدوقٌ
٣٥- عباد بن راشد التميمي.	صدوقٌ
٣٦- عباد بن أبي صالح السمان.	مُختلفٌ في توثيقه
٣٧- عَبَّاد بن عَبَّاد الخوَّاص.	ثقةٌ عابد
٣٨- عبّاد بن يعقوب الرَّواجِني.	صدوقٌ، مبتدع صادق في الرواية
٣٩- عبادة بن مسلم الفزاري.	ثقةٌ
٤٠- عبد الله بن بِشْر بن النَّبهان.	مُختلفٌ فيه
٤١- عبد الله بن جعفر بن المسور.	ثقةٌ
٤٢- عبد الله بن شَرِيك العامري.	صدوقٌ يتشيّع
٤٣- عبد الله بن صالح كاتب الليث.	صدوقٌ ثبت في كتابه، له مناكير
٤٤- عبد الله بن عُبيدة الرَّبَذي.	مُختلفٌ فيه
٤٥- عبد الله بن عُصْم.	صدوقٌ حسن الحديث
٤٦- عبد الله بن عمر بن حفص العمري.	مُختلفٌ فيه
٤٧- عبد الله بن عمر بن غانم.	ثقةٌ

٤٨- عبد الجبّار بن العباس الشِّبَامي.	صدوقٌ يتشيّع
٤٩- عبد الرحمن بن بُدَيل العقيلي.	لا بأسَ به.
٥٠- عبد الرحمن بن أبي الزناد.	صدوقٌ، وما حدَّث بالمدينة أحسن مما حدَّث ببغداد.
٥١- عبد الرحمن بن سليمان الغسيل.	صدوقٌ
٥٢- عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.	ثقةٌ اختلط.
٥٣- عبد العزيز بن أبي روَّاد	ثقة رُمِي بالإرجاء
٥٤- عبد الكريم بن مالك الجزري.	ثقةٌ متقن
٥٥- عبد المجيد بن عبد العزيز.	صدوقٌ مُرجئٌ مدلس
٥٦- عبد الوهاب بن بُخْت الجزري.	ثقةٌ
٥٧- عطاء بن أبي مسلم الخراساني.	مختلف فيه وروايته عن بعض الصحابة مرسلة
٥٨- عطَّاف بن خالد القرشي.	صدوقٌ له حديث منكر
٥٩- علي بن علي بن نِجَاد.	لا بأسَ به
٦٠- علي بن غراب الفزارى.	صدوقٌ يتشيَّع، ويدلِّس
٦١- علي بن موسى الرِّضا.	صدوقٌ
٦٢- علي بن هاشم بن البَريد.	صدوقٌ يتشيَّع
٦٣- عمار بن محمد.	ثقةٌ
٦٤- عمرو بن شُعَيْب بن محمد	صدوقٌ
٦٥- عمران بن مسلم القصير.	ثقةٌ
٦٦- العلاء بن زُهَيْر الأزدي.	ثقةٌ
٦٧- عيسى بن طهمان البصري.	ثقةٌ
٦٨- فُضَيْل بن مرزوق الرَّقاشي.	صالح الحديث
٦٩- القاسم بن أمية الحذَّاء.	صدوقٌ

٧٠-القاسم بن عبد الرحمن الدّمشقي.	ثقةٌ
٧١- قُدامة بن محمد الخَشْرمي.	لا بأسَ به
٧٢- قَرْثع الضَّبي الكوفي.	صدوقٌ، قارِئٌ
٧٣- قريش بن أنس	صدوقٌ، تغيَّر قبل موته بست سنين.
٧٤- كامل بن العلاء، السَّعدي.	مُختلفٌ فيه
٧٥- كثير بن زياد البُرسانِيّ.	ثقةٌ
٧٦- كثير بن زيد الأسلمي.	مُختلفٌ فيه
٧٧- كثير بن شِنْظير المازني.	صدوقٌ حسن الحديث
٧٨- كُمَيل بن زياد النخعي.	ثقةٌ رُمِي بالتشيّع
٧٩- محمد بن الحسن المزني.	ثقةٌ
٨٠- محمد بن راشد الشامي.	ثقةٌ
٨١- محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري.	صدوقٌ، له عن الزُّهْريّ ثلاثة أحاديث غرائب
٨٢- محمد بن الفضل، عارم.	ثقةٌ
٨٣- محمد بن ميمون الزعفراني.	مُختلفٌ فيه
٨٤- محرز بن عبد الله الجزري.	صدوقٌ مدلس
٨٥- مُرَجّى بن رجاء اليشكري.	مُختلفٌ فيه
٨٦- مروان بن شجاع الجزري.	صدوقٌ
٨٧- مِسحاج بن موسى الضبي.	ثقةٌ
٨٨- مَسَرَّة بن معبد اللخمي.	صدوقٌ
٨٩- مِشْرَح بن هاعان المعافري.	صدوقٌ
٩٠- معاوية بن يحيى الطرابلسي.	مُختلفٌ فيه
٩١- المغيرة بن زياد البجلي.	صدوقٌ له بعض الأوهام
٩٢- موسى بن خلف العَمِّيّ.	صدوقٌ
٩٣- موسى بن عُمير العنبري.	ثقةٌ
٩٤- موسى بن أبي كثير الأنصاريّ.	صدوقٌ

٩٥- موسى بن وَرْدان القرشي.	صدوقٌ
٩٦- ميمون بن سِيَاهٍ.	صدوقٌ
٩٧- ميمون بن موسى المَرَئي.	صدوقٌ مدلّسٌ
٩٨- ناجية بن كعب الأسدي.	صدوقٌ
٩٩- هارون بن سعد العِجليّ.	صدوقٌ رُمي بالرفض
١٠٠- هارون بن عنترة الشيباني.	لا بأسَ به
١٠١- هلال بن خباب العبدي.	ثقةٌ
١٠٢- الوليد بن جُميع الكوفي.	صدوقٌ
١٠٣- الوليد بن القاسم الهمداني.	صدوقٌ
١٠٤- ياسين بن شيبان العِجليّ.	لا بأسَ به
١٠٥- يحيى بن ميمون العطار.	ثقةٌ
١٠٦- يونس بن أبي الفرات.	ثقةٌ، ليّنه ابن حِبّان بدون دليل
١٠٧- أبو بكر النَّهْشلي: عبد الله بن أبي القطاف.	ثقةٌ
١٠٨- أبو بَلْجٍ الفزاري: يحيى بن أبي سليم.	صدوقٌ
١٠٩- أبو خالد الدالاني: يزيد بن عبد الرحمن.	صدوقٌ يدلِّس، في حفظه شيءٌ
١١٠- أبو غالب نافع الباهلي.	ثقةٌ

فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيريّ الكنانيّ الشافعي ت ٨٤٠هـ، تقديم د أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم،ط دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٢. الأجوبة المرضيّة فيما سئل السَّخاوي عنه من الأحاديث النبوية، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي ت ٩٠٢ هـ، تحقيق د محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٣. الأحاديث المختارة مما لم يخرِّجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٤٣هـ تحقيق د عبد الملك بن عبد الله بن دُهيش، ط دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت ٧٣٩هـ، حققه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.

٥. الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسيّ الأشبيليّ، المعروف بابن الخرّاط ت ٥٨١ هـ، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، طـ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

٦. أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجُوزَجانِيُّ، ت ٢٥٩هـ تحقيق عبد العليم عبد العظيم البَستوي، ط حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، بدون تاريخ.

٧.أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بالأزرقي ت ٢٥٠هـ، تحقيق رشدي الصالح ملحس، ط دار الأندلس للنشر، بيروت، بدون تاريخ.
٨.إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلاني ت ٩٢٣هـ، ط المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.
٩.الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي ت ٤٤٦هـ، تحقيق د محمد سعيد عمر إدريس، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
١٠.الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، ط دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
١١.أعلام المُحدِّثين د محمد محمد أبو شهبة، ط دار الكتاب العربي بمصر، بدون تاريخ.
١٢.الإعلام بسنته عليه السلام، وهو شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري ت ٧٦٢هـ، تحقيق كامل عويضة، ط مكتبة نزار مصطفى الباز بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٣.إكمال الإكمال وهو تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، ابن نقطة الحنبلي البغداديّ ت ٦٢٩هـ، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
١٤. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري ت ٧٦٢هـ، تحقيق عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

١٥.الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا ت ٤٧٥هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
١٦.الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور أبي سعد السمعانيّ ت ٥٦٢ هـ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
١٧.الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ت ٧٧٤ هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
١٨.البحر الزَّخّار-مسند البزَّار- للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار ت ٢٩٢هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وغيره، ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م- ٢٠٠٩م.
١٩.البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ت ٧٧٤ هـ،ـ تحقيق علي شيري ط دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م.
٢٠.البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن المُلقِّن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي ت ٨٠٤هـ، تحقيق مصطفى أبي الغيط، وغيره، ط دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢١.بذل الماعون في فضل الطاعون، لابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق أحمد عصام عبد القادر الكاتب، ط دار العاصمة بالرياض بدون تاريخ.
٢٢.بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، تحقيق وتخريج وتعليق سمير بن أمين ، ط دار الفلق بالرياض، الطبعة السابعة، ١٤٢٤ هـ.

٢٣.بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك، أبي الحسن ابن القطان ت ٦٢٨هـ تحقيق د الحسين آيت سعيد، ط دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.
٢٤.تاريخ ابن معين، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق الجزء الأول محمد كامل القصار، ط مجمع اللغة العربية دمشق الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ورواية الدوري تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، ورواية عثمان الدارمي تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط دار المأمون للتراث، بدمشق، بدون تاريخ.
٢٥.تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري ت ٣٤٧هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
٢٦. تاريخ أبي زُرْعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله المشهور بأبي زُرْعة الدمشقي ت ٢٨١ هـ، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.
٢٧.تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين ت ٣٨٥ هـ، تحقيق صبحي السامرائي، ط الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
٢٨.تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين ت ٣٨٥ هـ، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٢٩.تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ،١٩٩١م.

٣٠.التاريخ الأوسط، وهو المطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي بحلب، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
٣١.تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى ت ٢٦١ هـ، ط دار الباز، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، وط مكتبة الدار بالمدينة المنورة، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
٣٢.التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
٣٣.التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثالث لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة ت ٢٧٩ هـ، تحقيق صلاح بن فتحي هلال، ط الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
٣٤.تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغداديّ ت ٤٦٣هـ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٣٥.تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، ط دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٦.تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ ت ٧٤٢هـ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٧.تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت ٨٢٦هـ، تحقيق عبد الله نوارة، ط مكتبة الرشد بالرياض، بدون تاريخ.
٣٨.تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن المُلقِّن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي ت ٨٠٤هـ، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، ط دار حراء بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٣٩.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط دار طيبة، بدون تاريخ.
٤٠.تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٤١.تذكرة الحفاظ، وهو أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني ت ٥٠٧هـ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط دار الصميعي للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
٤٢.التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، من ترجمة الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري ت ٧٦٢هـ، تحقيق طلبة الماجستير بجامعة الملك سعود، ط دار المحدِّث للنشر والتوزيع، بالسعودية، بدون تاريخ.
٤٣.الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين ت ٣٨٥هـ، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٤.تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق د عاصم بن عبد الله القريوائي، ط مكتبة المنار، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٤٥.تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ، تحقيق خليل بن محمد العربي، ط الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ودار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
٤٦.تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، ط المكتب الإسلامي ببيروت، ودار عمّار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٤٧. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ت ٧٧٤هـ، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
٤٨.تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت ٣٢٧هـ، تحقيق أسعد محمد الطيب، ط مكتبة نزار مصطفى الباز بالسعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.
٤٩.تفسير عبد الرزاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني ت ٢١١هـ، تحقيق د محمود محمد عبده، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.
٥٠. تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق محمد عوامة، ط مكتبة الرشيد بسوريا، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٥١. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ، تحقيق محمد

عثمان الخشت، ط دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٥٢. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع ابن نقطة الحنبلي البغداديّ ت ٦٢٩هـ، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٥٣. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِراقيّ ت ٨٠٦هـ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٥٤. التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثّقات والضّعفاء والمجاهيل، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤، دراسة وتحقيق د. شادي بن محمد آل نعمان، ط مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة باليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

٥٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

٥٦. تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ ت ٤٦٣ هـ تحقيق سُكينة الشهابي، ط طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.

٥٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، ط وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٣٨٧هـ.

٥٨. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن علي بن عِرَاق الكناني ت ٩٦٣هـ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٥٩.تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ت ٧٤٤ هـ، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٦٠.التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٦١.تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، ط مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٦٢.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين يوسف المِزِّيّ ت ٧٤٢هـ، تحقيق د بشار عواد معروف ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
٦٣.التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن المُلقِّن ت ٨٠٤، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
٦٤.الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ، ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
٦٥.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ ت ٤٦٣هـ، تحقيق د محمود الطحان، ط مكتبة المعارف بالرياض، بدون تاريخ.
٦٦.الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
٦٧.الجوهر النقيّ على سنن البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، الشهير بابن التركماني ت ٧٥٠ هـ، ط دار الفكر، بدون تاريخ.

٦٨.حاشية السندي على سنن ابن ماجه، المسمى كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه لمحمد بن عبد الهادي التتوي، نور الدين السندي ت ١١٣٨هـ، ط دار الفكر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
٦٩.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، ط مطبعة السعادة، بمصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٧٠.خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، تحقيق حسين إسماعيل الجمل، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٧١.خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي ت بعد ٩٢٣هـ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة ط مكتب المطبوعات الإسلامية، ودار البشائر بحلب، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.
٧٢.دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت ٤٥٨هـ، تحقيق د عبد المعطي قلعجي، ط دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٧٣.ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق حماد بن محمد الأنصاريّ، ط مكتبة النهضة الحديثة، بمكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٧٤.سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٧٥هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون تاريخ.
٧٥.سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، ت ٢٧٣هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ.

٧٦.سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت ٢٧٩هـ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وغيره، ط مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٧٧.سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، ت ٣٨٥هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٧٨.سنن الدارمي، للحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت ٢٥٥هـ، تحقيق حسين سليم أسد، ط دار المغني للنشر والتوزيع بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ ٢٠٠٠ م.
٧٩.سنن النَّسائيّ-المجتبى- لأحمد بن شُعَيْب النَّسائيّ ت ٣٠٣هـ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ومعه شرح السيوطي وحاشية السندي، ط مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٠.السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.
٨١.السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائيّ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م.
٨٢.السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٤٣ هـ، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، ط دار ماجد عسيري، بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
٨٣.سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨٤.سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد محمد منصور، ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٨٥.سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق محمد علي قاسم العمري، ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٨٦.سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط كتب خانه جميلي، لاهور باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٨٧.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق د موفق عبد الله عبد القادر، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٨٨.سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد السلمي ت ٤١٢ هـ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د سعد بن عبد الله الحميد و د خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
٨٩.سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن عبد الله المديني، تحقيق د موفق عبد الله عبد القادر، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٩٠.سؤالات مسعود السِّجزي للحاكم النيسابوري، تحقيق د موفق عبد الله عبد القادر، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٩١.سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٩٢.شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ، تحقيق محمود الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، ط دار ابن كثير بدمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٩٣.الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين الأبناسي، ت ٨٠٢هـ، تحقيق صلاح فتحي هلل، ط مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٩٤.شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب القشيري ت ٧٠٢هـ، تحقيق محمد خلوف العبد الله، ط دار النوادر، لبنان، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
شرح سنن ابن ماجه = الإعلام بسنته عليه السلام.
٩٥.شرح سنن أبي داود، لمحمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى ت ٨٥٥هـ، تحقيق خالد بن إبراهيم المصري، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.
٩٦.شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ، تحقيق د همام عبد الرحيم سعيد، ط مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٩٧. شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٩٨.شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق د عبد العلي عبد الحميد، ط مكتبة الرشد، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م.
٩٩.صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجّاج النيسابوري ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
١٠٠.صفة الجنة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق علي رضا عبد الله، ط دار المأمون للتراث بدمشق.

١٠١.صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ، تحقيق د موفق عبدالله عبد القادر، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
١٠٢.الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
١٠٣.الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمر العُقيليُّ ت ٣٢٢ تحقيق د عبد المعطي قلعجي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.
١٠٤. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائيّ ت ٣٠٣هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
١٠٥.طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
١٠٦.طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت ٧٧١هـ، تحقيق د محمود محمد الطناحي، د عبد الفتاح محمد الحلو، ط دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
١٠٧.طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي ت ٣٣٣هـ، ط دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون تاريخ.
١٠٨.طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي ت ٧٤٤ هـ، تحقيق أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م

١٠٩.طبقات الفقهاء الشافعية، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ، تحقيق محيي الدين علي نجيب، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
١١٠.الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي ت ٢٣٠هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
طبقات المدلسين= تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
١١١.طرح التثريب في شرح التقريب، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِراقيّ ت ٨٠٦هـ، أكمله ابنه أحمد بن عبد الرحيم ت ٨٢٦هـ، ط دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
١١٢.العِبر في خبر من غبر، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
١١٣.علل الحديث، لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ت ٣٢٧هـ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د سعد بن عبد الله الحميد وغيره، ط مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
١١٤.العلل الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ت ٢٧٩هـ، رتَّبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وغيره، ط عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
١١٥.العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١١٦.العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١هـ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.
١١٧.عمل اليوم والليلة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْب النَّسائيّ ت ٣٠٣هـ، تحقيق د فاروق حمادة، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
١١٨.الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لولي الدين أبي زُرْعة أحمد بن عبد الرحيم العِراقيّ ت ٨٢٦هـ، تحقيق محمد تامر حجازي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١١٩.فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ عناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، وقصي محب الدين الخطيب، وعبد العزيز بن باز، ط دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٢٠.فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ، ط مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
١٢١.الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، ط دار السعادة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٤ هـ.
١٢٢.قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ت ٣١٩ هـ، تحقيق الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٣.القول المسدَّد في الذَّبِّ عن المسند للإمام أحمد، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

١٢٤.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق محمد عوامة، ط دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م.
١٢٥.الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن الأثير ت ٦٣٠هـ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٢٦.الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥هـ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
١٢٧.الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي ت ٨٤١هـ، تحقيق صبحي السامرائي، ط عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢٨.كشف الأستار عن زوائد البزَّار، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٢٩. الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، ابن الكيال ت ٩٢٩هـ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، ط دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
١٣٠.لسان العرب، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور ت ٧١١هـ، ط دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
١٣١.لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ ١٩٧١م.

١٣٢.المجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي ت ٣٥٤هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ، وتحقيق حمدي السلفي، ط دار الصميعي بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
١٣٣.مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧هـ، تحقيق حسام الدين القدسي، ط مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.
١٣٤.المجموع شرح المهذب، مع تكملة السبكي والمطيعي، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، ط دار الفكر، بدون تاريخ.
١٣٥.محاسن الاصطلاح، مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح، لسراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني ت ٨٠٥هـ، تحقيق د عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطئ، ط دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
١٣٦.المحلَّى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ت ٤٥٦هـ، ط دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
١٣٧. مختصر سنن أبي داود، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، ت ٦٥٦ هـ، تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١٣٨.المختلطين، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي ت ٧٦١هـ، تحقيق د رفعت فوزي عبد المطلب، و د علي عبد الباسط مزيد، ط مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٣٩.المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ت ٤٠٥هـ، تحقيق د فؤاد عبد المنعم أحمد، ط دار الدعوة بالاسكندرية، بدون تاريخ.

١٤٠.مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي ت ٧٦٨هـ، تحقيق خليل المنصور، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١٤١.المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم ت ٤٠٥هـ، ومعه خلاصة أقوال الذهبي في تلخيص المستدرك، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
١٤٢. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى المَوْصِليّ ت٣٠٧هـ، تحقيق حسين سليم أسد، ط دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٤٣.المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ت ٢٤١هـ، ط مؤسسة قرطبة، بالقاهرة، بدون تاريخ.
مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ط دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، وتحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
١٤٤.مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي ت ٣٥٤هـ، تحقيق مرزوق على ابراهيم، ط دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ م.
١٤٥.مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري ت ٨٤٠هـ، تحقيق محمد الكشناوي، ط دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
١٤٦.المعجم، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى المَوْصِليّ، ت ٣٠٧هـ، تحقيق إرشاد الحق الأثري، ط إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

١٤٧.معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحَمويّ ت ٦٢٦هـ، ط دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
١٤٨.معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد ت ٣٤٠هـ، تحقيق وتخريج عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط دار ابن الجوزي بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
١٤٩.المعجم، لابن المقرئ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني، المشهور بابن المقرئ ت ٣٨١هـ، تحقيق عادل بن سعد ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
١٥٠.المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ت ٣٦٠هـ، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط دار الحرمين بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٥١.معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
١٥٢.معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت ٤٣٠هـ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، ط دار الوطن للنشر بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٥٣.معرفة الصحابة، لابن مندة، محمد بن إسحاق بن مندة العبدي ت ٣٩٥هـ، تحقيق د عامر حسن صبري، ط مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٥٤.المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي ت ٢٧٧هـ، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

١٥٥.مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لمحمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى ت ٨٥٥ هـ، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦ م.
١٥٦.المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العِراقيّ ت ٨٠٦هـ، مطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغزالي، ط دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٥٧.المغني في الضعفاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق د نور الدين عتر بدون طبعة، وبدون تاريخ.
١٥٨.معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ، تحقيق د نور الدين عتر، ط دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥٩.المقنع في علوم الحديث، لابن المُلقِّن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ت ٨٠٤هـ، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، ط دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
١٦٠.من تُكلِّم فيه وهو موثَّق أو صالح الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
١٦١.من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق د عامر حسن صبري، ط دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٦٢.من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان، تحقيق د أحمد محمد نور سيف، ط دار المأمون للتراث بدمشق، بدون تاريخ.

١٦٣.المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
١٦٤.المنهل العذب المورود، شرح سنن الإمام أبي داود، لمحمود محمد خطاب السبكي، تحقيق أمين محمود محمد خطاب، ط مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥١ – ١٣٥٣ هـ.
١٦٥.موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد السامرائي، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
١٦٦.المؤتَلِف والمختَلِف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ت ٣٨٥هـ، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
١٦٧.موضِّح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ ت ٤٦٣هـ، تحقيق د عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
١٦٨.الموضوعات لعبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ – ١٣٨٨ هـ.
١٦٩.الموطأ للإمام مالك بن أنس ت١٧٩هـ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.
١٧٠.الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

١٧١.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، ط دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
١٧٢.نُخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى ت ٨٥٥هـ، تحقيق ياسر بن إبراهيم، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
١٧٣.نصب الراية لأحاديث الهداية، مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢هـ، تحقيق محمد عوامة، ط مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٧٤.النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٧٥.النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات، المبارك بن محمد بن الأثير، ت٦٠٦هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٧٦.النهاية في الفتن والملاحم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت ٧٧٤هـ، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، ط دار الجيل، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٧٧.الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٧٦٤هـ، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

خامسـًا :

الفقه العام